

بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
اللَّهُ إِلَهُ مَرِئِيٍّ بِهَذَا لَبِثَ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَضَعَ الطَّبِيعَ هَذَا الْكِتَابَ الَّذِي هُوَ رُشْدُ الصَّوَالِجِ

الْحَاكِمِيَّةُ
مِلَّةُ الْخَوَافِ
شرح

مكتبة امداديه . ملتان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سُبْحَانَ الَّذِي أُنْزِلَتْ بِهِ الْقُرْآنُ الْمُنِيرُ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى النَّبِيِّ
الَّذِي قَامَتْ شَرِيعَتُهُ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِمْرَارِ وَالِدَامِ عَلَى مَا أَصْحَابُهُ لَمْ يَسْتَغْرِقُوا
بِالرَّحْمَةِ وَلَا نِعَامَ وَأَهْلَ بَيْتِهِ وَلَا وَجْهَ وَلَا مَأْمِينَ وَسَائِرَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ إِلَى
يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَعَلَى الْعَشْرَةِ الْمُبَشَّرَةِ وَالْمُؤْمِنِينَ الطُّلْحِينَ ذَوِي الْإِحْتِرَامِ أَهْلَ بَيْتِ
النَّبِيِّ عَنْ بَعْضِ الْأَخْوَانِ الَّذِينَ كَانُوا مَقْصُودِينَ فِي الدُّعَا وَمُسَدِّدِينَ فِي الْقُرْآنِ أَنْ تَكُنْ لِبَيْتِهِ
هَذِهِ النُّحُودُ وَكَانَ ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ مَا نَأْمَنُوا وَلَمْ يَجِبْ لِدُعْوَتِهِمْ لِقَصُوفِهِ لَكِنْ ذَلِكَ اسْتِخْلَافُ
مَنْهُمْ فَشَرِّعَتْ عَنْ سَائِقِ الْجُودِ وَطُوبَتْ كَمَا لَكَدْ نَحْوُ مَرَامِهِمْ وَاخْتَذَتْ الْقَلَمَ مَعْتَدًا عَلَى إِخْ
الْأَصْلِ الْمَكْرِيِّ أَنْ يَغْطُوا لَهُ خَطِيئَاتِي بِجَلْبَابِ الْعَفْوِ وَالْإِحْسَانِ وَيَسْتَرْوَا غُيُوبَاتِ سَيِّئَاتِي
بِرَدِّ الصَّلَاحِ وَقَلَمِ الْبَيَانِ وَحَرِّتْ قَمَارَاتِي فِي غَايَةِ التَّحْقِيقِ وَفَوَائِدِ الْفَضِيلَةِ فِي الْمَنْعِلِ وَتَحْقِيقِ
الصَّادِقِ وَالْعَصْمَةِ وَالْعَصَامِ وَالْمُتَوَسُّطِ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ قَحَاشِيَةَ عَبْدٍ لِعَفْوٍ وَالتَّكْمِلَةِ وَغَيْرَهَا
رَحِمَهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا اللَّهُمَّ ارْفَعْ الْقَلَمَ عَنِ الْخَطِيئَاتِ أَكْشَفْ عَنْ وَجْهِهِ الْمَعَالَى تَقَالِيدَ الشُّبُهَاتِ
وَالنِّسْيَانِ وَمَا النَّصْرَ لَا بِأَلَّهِ أَنَّهُ هُوَ الْمُفَوَّقُ وَالْمُعِينُ قَوْلُهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أَبْتَدَأَ الْمُؤَلِّفُ بِهِ وَصَدْرُهُ سَأَلَتْهُ بِهَاقَتُهُ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَمَلًا بِالْحُدُودِ الْوَارِثِ
فِي شَأْنِ التَّسْمِيَةِ حَيْثُ قَالَ كُلُّ أَمْرٍ خَلْقِي بِالْأَمْرِ بِأَلَّهِ لَمْ يَدُلَّ فِيهِ بِاسْمِ اللَّهِ فَهُوَ ابْتَدَأَ بِأَجْرَاءِ
عَلَى طَرِيقَةِ السَّلَفِ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَدَفَعَهُ لَوْ سَوَسَتْ الشَّيْطَانُ وَالْمُخْطَلَاتُ بِنَاءً
عَلَى أَنْ اجْتِمَاعَ الْقَوَاعِدِ لَمْ يَخْلُ الْخَطِّاتُ وَمُزَلَّةُ الْأَذْهَامِ وَالْقَلَامِ وَرَجَعَ إِلَى الشَّيْطَانِ الرَّحِيمِ
وَإِذَا بَدَأَ الشَّيْطَانُ حَيْثُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ قَالَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يَنْبَغِي
الشَّيْطَانُ كَمَا يَنْبَغِي وَبِالرَّصَافِ فِي النَّارِ وَرَغْمًا لِلْكَافِرِينَ الْمُضِلِّينَ عَنْ سَبِيلِ الْهُدَايَةِ

والرشاد حيث ابتدأ وأبسماء الهتهم الباطلة والحصول كثرة الشافعين الحاصلين من حيث حروف التسمية عشرة فإن الله تعالى يخلق بفضله بمقابلة كل حرف ملكا يسبح إلى يوم الساعة للقارى بل بجل الساعة أيضاً وللتبين والتبرك ولتأبعة الحديث القدسي حيث قال الله تعالى للقلم بعد خلقه اكتب مقدر إلى قائل ما كتب القلم بسم الله الرحمن الرحيم وغيرها من الفضائل التي جاءت في شأنه حيث ذكرها بعض الفضلاء نظم

بسم الله الرحمن الرحيم	أشكركم موزنا لك فيهم	بسم الله الرحمن الرحيم	هشت كبر و دینت نعیم
بسم الله الرحمن الرحيم	و قیم ست زجر عظیم	بسم الله الرحمن الرحيم	هشت پناہت عذاب الیم
بسم الله الرحمن الرحيم	فأشرك زقص على شليم	بسم الله الرحمن الرحيم	جوی هشت سکت نیریم
بسم الله الرحمن الرحيم	حسن حسین ست دیوریم	بسم الله الرحمن الرحيم	كان علوم ست ہر شرم یم

وفي قوله عز وجل بال محمد يث نظر من وجوه الاول ان التسمية ايضا امر وبال فينبغي ان يبتدأ به بتسمية اخرى اجيب عن بيان الحديث الواقع في شأنه ما أول بقولنا كل امر ذي بال غير البسمة ولا يلزم ابتداء الشيء بنفسه فاذا غير جائزا ويلزم التسلسل في لا يقال ان القطع في التسلسل جائز فباق بالامور ثم يقطع لا ناقول ان التسلسل على نوعين حقيقي وهو ثابت بل ليل ظاهرا كما في حق البسمة وهو ذو بالية واعتباري وهو ما ثبت باعتبار الفاعل والقاطع انما يجوز في التسلسل الاعتباري لا في الحقيقي وههنا حقيقي تأمل وانما جازية القطع لان الفاعل لما اعتبر ترتيب تلك الامور جازا ان يعتبر قطعا ايضا كذا في بعض حواشي القطبي في قول الدور والتسلسل فاطلب هناك فان قيل هذا الحقيقي لان التسمية مشتملة على اسماء الله تعالى وهي حقيقي فالمشتمل عليها ايضا حقيقي فالتسلسل في المشتمل المذكور ايضا حقيقي وجوابه ان نفس المشتمل المشتمل حقيقيين جدا لكن ذكرهما باعتبار الاعتبار ومغيب ونصائهما فاذا انتفى الثاني انتفى الاول والثاني انه كثير من امور ذم بالية لا يدع بها بالبسمة ولم يكن ابتداء لا بتر هو المخبون كما في قوله تعالى ان شأنه هو لا بتر اجيب عنه بان المراد ههنا هو المعنى المجازي اي قليل لبركة تأمل والثالث انه اسم من اسماء الله تعالى يبتدأ به كل امر ذي بال لان المفهوم من الحديث الواقع في شأنه لا بتر اسم الله تعالى باي اسم كان لا قوله بسم الله الرحمن الرحيم ولا المفهوم من الحديث هو الاختيار عن اسم الله

تعالى لا تعين بسم الله الرحمن الرحيم لجيب عنه بوجهين لا اول بالمنع يعنى
 ان لا نسلط الحديث هكذا كقولنا لم يبدء باسم الله فهو ابتداء بل هكذا
 امر بديان لم يبدء بسم الله الرحمن الرحيم بزيادة الباء على البدء في تعين بسم الله الرحمن
 سلط ان الحديث باسم الله فالمراد من الاسم هنا هو هذه الكلمة لا غير على سبيل
 ارتكاب الاضافة البيانية تامل قول بسم الله جار ومجرور كل جار ومجرور لا زام المتعلق
 لا ارتباط من خول بشئ اخر فاذا كان متعلقا ظاهرا يسمى ظرفا لغوا لعدم احتياجه الى
 المقدور ان كان متعلقا بمقدور يسمى ظرفا مستقرا احتياجه الى ذلك المقدور والاستقرار
 هو الاحتياج فاذا احتاج الى المقدور فلا يصل ان يقدر من الافعال العامة لشمولها جميع
 الافعال الا اذا وجدت القرينة الصارفة منها في يقدر لهما متعلق مما يقتضى المقدم
 قاتل فالبسطة منها ظن مستقر متعلق فعل من الافعال الخاصة وهي ابتداء
 عند البصريين ويكون الفعل متأخرا ووجه تقدير الفعل ان المتعلق عام مل في
 الجار والمجرور والفعل اصل في العمل من الاسم لوضعه على العمل فاذا وجب
 التقدير فلا يصل اولى ووجه تأخر ابتداء باسم الله تعالى لا نه لو قدر ما المتعلق ويقال
 ابتداء باسم الله تعالى الى اخره فلا يلزم الابتداء باسم الله تعالى بل بالفعل و
 هو لفظ ابتداء فيعمل بالعرض فان قيل الابتداء باسم الله تعالى في صورة التأخير ايضا
 لم يوجد لان لفظ الاسم ليس اسم الله تعالى بل هو لفظ الله او الرحمن الرحيم وغيرها
 قلنا الامر كذلك الا انه لو قال يا الله لم يتاى الفرق بين اليهين واليهين وهنا
 كلام طويل ذكر في رسالة البخاري على القوائد الضيائية فاطلب هناك انتهى فيكون
 التسمية جملة فعلية باعتبار المتعلق عند البصريين كما ترى وعند الكوفيين جملة
 اسمية لانها وقعت في محل الخبر فيكون التقدير هكذا ابتداء ثابت باسم الله
 تعالى فيكون متعلقا باسم مقدما عليه وجهان الجار مع المجرور وقعت في محل
 الخبر من المبتداء والاصل فيه الافراد وان جازا الجملة وانما صار الافراد اصل لعدم احتياج
 الى الرابط بخلاف الجملة فانه لا بد فيها من العائد حتى يرتبط بالمبتداء لان الجملة
 مستقلة بنفسها لا يقتضى ارتباطها بما قبلها الا بالعائد نحو زيد قام ابوه
 ووجه الاستقلال انها مشتملة على المحكوم عليه والنسبة الحكمية وعلى
 الحكم واما وجه التقدير فلان المتعلق عام مل معناه اتفاقا في الجار والمجرور والفعل
 مقدم على المفعول فان قيل فعلى هذا يلزم ان يراد العام ملين على معمول واحد

وهو غير جائز قلنا ان المتعلق عامل في الكلام اغنى الجار والمجرور ثم الجاء عامل في المجرور
وحدة فيكون معمول المتعلق كلا ومعمول الجار جزء فلا يلزم لهما ذا العاملين على
معمول واحد انتهى ثم في قول الرحمن الرحيم يجوز فيه ثلاثتا ونحوهما بالخبرية عن المبتدأ
الحمد وقد اى هو الرحمن الرحيم ونصبها بالفعولية للفعل المقدر وهو اعني تقديره
اعني الرحمن الرحيم وجرهما على الصفة واعلم ان المشهور في مقام المدح الترتي
من الادنى الى الاعلى كما يقال فلان عالم فياض حواد نحوي و تركيب بسم الله الرحمن
الرحيم خاد من مقتضى العقل والقياس لان العقل والقياس يقتضيان ان يكون الرحيم
اكثر من الرحمن ثم الله حتى يحصل الترتي من الادنى الى الاعلى ولكن الله اعلم باسرار هذا
التركيب قول الحمد لله ابتداء بحمد الله اقتداء بكتاب الله تعالى وعلا بالحدث الواقع في
شأنه حيث قال كل امرؤى بال لم يبدل بحمدا لله فهو اقطع واجزم واجراء لطريق
السلف غيرهما من الفضائل التي جاءت في حق الحمد فان قيل الابتداء لا يكون
الا بشئ واحد لا بامور متعددة فكيف يصح العمل بالحدثين اجيب عنه بالابتداء
على نوعين حقيقه واضافى الحقيقه هو الذى يكون مقدما على المقصود وغير المقصود
واضافى الذى يكون مقدما على المقصود ومتاخر عن غير المقصود فالمراد من الحديث
الواقع في شأن التسمية هو الابتداء بالحقيقه ومن الحش الواقع في شأن التمجيد الابتداء
الاضافى وانما لم يجعل على العكس لان الابتداء بالحقيقه اصل بالنسبة الى الاضافى
والتسمية اصل بالنسبة الى التمجيد لان التسمية مشتقة على اسماء ثلاثة لله تعالى
والتمجيد على احد فاللائق للابتداء بالحقيقه التسمية دون التمجيد تأمل فان قيل
هذه التوجيه جار في التمجيد ايضا بان يقال الحمد لله الرحمن الرحيم اجيب عنه الامر
كذلك لان فيه تغييرا لاسلوب ذا غير جائزى غير حسن ثم الحمد في اللغة هو الثناء
باللسان سواء كان يتعلق بالنعمة او لا وفي الاصطلاح هو فعل بني عن عظيم المنعم كونه
سواء كان باللسان على قصد التعظيم اى تعظيم المجد سواء كان باللسان او بالجنان وبلا ركان
قول الله في اللغة معجوز حتى وفي الاصطلاح هو اسم لذات واجب الوجود المستجمع
لجميع المحامد وصفات الكمال المنزهة عن النقائص الزوال فهذا المعنى لا يصلح ولا
على الله تعالى خاصة فيكون معنى الحمد لله كل حمد من الازل الى الابد من اى حامد
كان صدى ولم يصل مختص لله تعالى فالتمجيد بهذا المعنى مختص لله واما التمجيد
الذى لا يكون بهذا الطريق فهو غير مختص ببعض دون بعض بل يصلح

للامر العادل والمرشد ولا ستاد وغيرهم فان قيل الحمد كلام واحد فكيف يبع
 فيه هذه المعاني التي هي التبعيات الثلاثة والتخصيص الواحد الاول تعميم الحمد بان يكون
 قليلا وكثيرا والثاني تعميم الزمان بان يكون من الاول الى الابد والثالث تعميم المحامد
 من اتي حامدا سواء كان من الملائكة او غيرهم والرابع تخصيص الحمد بالله تعالى اجيب عنه
 بان جنسية الحمد يفرق من الالف واللام لان الالف في الجنس والاستغراق وتعظيم الزمان
 من الجملة الاسمية لان الجملة الاسمية لا تدل على الزمان من لازمة الثلاثة بل يعم
 وتعظيم المحامد من عدم ذكره بالخصوصية فعدم ذكر الخاص يدل على العام لان ترك
 القيد مبني على الاطلاق واما التخصيص فيفرق من الالف لان الالف في الله لا مبالغة
 وهو للتخصيص تامل فان قيل لم قال الحمد لله ولم يقل لله الحمد مع ان تقديم
 الوصف على الذات غير جائز اجيب عنه بوجهين الاول اذا كان الوصف مختصا
 بذات الذات فيجوز تقديم ذلك الصفة المختصة بذات الذات الثانية اذا كان المقصود
 بالبيان بيان الوصف وذكر الذات لاجل تعلق الوصف به لا للتقصيد فيجب تقديم
 الوصف على الذات ايضا لان الوصف ان كان صفا لكان صفا مقصودا والذات وان كان
 ذاتا لكانت ليست بمقصود مقدم على غيره تامل واما لم يقل الشكر لله مع ان صيغة
 الشكر ههنا انشبه اخرى لان التاليف نعمة من نعاء والشكر واجب بمقابلة النعمة اجيب
 بوجهين الاول ان صيغة الحمد اذا كان بمقابلة النعمة فهو الشكر بنحوه على ما قيل كل شئ
 اذا وقع في محل الغير فلا حكم الغير كالتيه في محل لوضوء الاحكام والوضوء والثاني ان
 الشكر مختص بمقابلة النعمة لا غير الحمد فالحمد لله سبحانه الائق بالحمد سواء كان الحمد
 بالنعمة او لا واما لم يقل المديح لله لان الحمد مختص بذى العلم والمدح عام متعلق بكل
 العلم وغيره كما يقال مدحت اللؤلؤ على الصفا فها وقعت لغير ذى علم ومدحت السلطان
 بالعدل وهو لذى علم والله سبحانه عليم بصديقه انتهى وانما قال الله ولم يقل الرحمن الرحيم
 لانه اسم ذاتي وما سواه صفاتي فالاسم الذي اشرت من الاسماء الصفاتي لانه بمنزلة
 المفرد واسم الصفات بمنزلة المركب لذلك لانه على الذات مع الوصف بخلاف الاسم
 الذي اتى فانه يدل على الذات فقط فالمفرد اشرت بالتقديم من المركب لانه اسم جامع
 لجميع اسماء الله تعالى ذاتية كانتا وصفية لذلك لانه على الذات المستجمع لجميع المحامد
 وصفات الكمال لان الايمان كما وجب بالله تعالى وبوحدة نيته كذلك يجب بجميع صفات
 الله واسمائه حتى ان الرجل اذا انكر صفة من صفات الله تعالى لم يكن مؤمنا كذلك في صفة

الإسلام فلو لم يكن اسما جامعاً لجميع اسماء الله تعالى لم يكن نائلاً لا اله الا الله محمد رسول
 الله مؤمناً ومسلماً لا اله الا الله تعالى والا لم يكن له فعله ان اسم
 الله جامع لها كذا في العقيدة رب العالمين صفة الله مضاف الى العالمين اضافة معنوية
 لان معنى الرب ههنا على الاستمرار وكل ما هو لا يستمر فهو من قبيل الاضافة المعنوية
 لان الرب وان كان بمعنى الرب اسم فاعل ههنا الا انه بمعنى الماضي الكاشف في ضمن
 الاستمرار نحو قوله تعالى خالق الليل والنهار واسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي لا يعمل
 فيما بعده فلا يكون مضافاً الى معمولها ولا نه بعد التحقير بمنزلة الاعلام الغالبة فصار
 كالاسم لا الصفة والشرط في اضافة اللفظية كون المضاف صفة مضافة الى معمولها
 كذا في التجدي اني ثم الرب في اللغة برزندة واكويئند وما لك رازيز كوشند وفي الاصطلاح
 هو الموجود المبني وقيل لا يفتي وقيل هو الذي يبلغ كل شئ الى كماله ولم يعلم ببلوغه
 انتهى العالمين جمع العالم والعالم ما سوى الله وانما سمي ما سوى الله عالم لان لفظ
 العالم مأخوذ من العلم وهو العلامة وما سوى الله علامة على وجود الله تعالى فان
 قيل اذا كان لفظ المفرد يدل على جميع ما سوى الله فلا حاجة الى جمعه اجماعه
 الامر كذلك لان ذكر الجمع لكثرة انواع العالم واجناسه فان قيل الجمع بالواو والنون
 مختص باولى العلوم وما سوى الله على نوعين في علم وغير ذي علم فجمع العالمين بالواو والنون
 ههنا ليس بصحيح اي ليست في محل اجيب ههنا باعتبار غلبة ذي علم على غيره لان
 ذي العلم اشتهر من غيره او يكون هذا الجمع عن مجموع الشاذة كسنيين وارضين ونحوهما
 فتأمل وقيل وانما سمي مخلوق الله تعالى عالماً لان العالم هو التغير والمخلوق يتغير من
 حالته الى حالته اخرى انا فاننا ثم قوله رب العالمين يجوز فيه ثلاثة اوجه بالجمع على انه صفة
 الله والموصوف مجزوا لا يقال انه لا يصلح اتصاف به لان لفظ الله معرفة ولفظ رب
 تذكير لانا نقول ههنا اذا فرض اضافة الرب الى العالمين اضافة لفظية لان الاضافة
 اللفظية لا تغير الشئ الا التخفيف اما اذا كان من قبيل الاضافة المعنوية فلا اشكال
 فيه ولذلك لا غير لان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال
 كقوله تعالى الحق لله فاطر السموات والارض وفي ضمن الاستمرار كقوله تعالى لا اله
 الا الله خالق الليل والنهار وجبت الاضافة الى ما بعده اضافة معنوية فيصح كونه علماً
 كذا في الفوائد الضيائية في بحث اسم الفاعل تامل ويجوز بالرفع على الخبرية
 للمبتدأ المحذوف وهو ويجوز بالنصب بالمفعولية للفعل المقدّر هو اعني

قول العاقبة للمتقين أي خير العاقبة للمتقين على حد من المصداق إلا فالعاقبة
 متناولة للخير والشر ولا يصح شره للمتقين هذه جملة اعتراضية وقت ليان نكتة
 وهي ما أشارت إلى أن التقوى عمد من بين الأعمال أو إشارة إلى أن النجاة من المهلك
 يوجدان الدرجات ليس إلا التقوى وأما دفع الوهم المستفاد من كلام سابق حيث
 قال الحمد لله رب العالمين توهم أن الله لما كان رب العالمين كان خيرا للعاقبة للعالمين أيضا
 فدفع بقوله والعاقبة للمتقين وأما التصريح بأن خير درجات الآخرة للمحاشعين بدليل
 قول عليه الصلوة والسلام لو كان للعلم شر بدت التقوى لكان الشيطان أعلى
 منزلة وأما التخصيص بعد التعميم فالنبي عليه الصلوة والسلام أتى لا تقيما وهذا
 الصالح أم قد ذكر النبي عليه الصلوة والسلام في جميع المتقين ثم خصصه بالصلوة
 عليهم من سائر الأنبياء لكمال المدح والتنبيه إلى صحت الهمة نحو التقوى قال
 يعقوب جرجاني في تفسيره قرأت كتاب الله تعالى مع التفسير سبع مرات ولم أجد في أية
 من الآيات وعدا الجنة النعيم والأجر الكريم والفضل العظيم للمحاج والغزاة والعالمين
 العمل الصالح إلا في حق المتقين ثم خير الدرجات العالية المتعلقة بالأعمال الصالحة
 للمتقين وأما الدرجات العالية المتعلقة بفضل الله تعالى فهي ثم سائر المؤمنين والمؤمنات
 والمسلمين والمسلمات للمتقين جمع المتق وفيه أقاويل العبد في تفسيره ما جاء في كتاب
 الله تعالى الذين يؤمنون بالغيب يقيمون الصلوة وما رزقهم ينفقون وقيل من إذا قال
 قال الله وأذا سكت سكت الله وقيل لذي لا يرى نفسه خيرا من أحد قيل هو الذي
 يتقى الشرك وكسل الكبر كما ذكرنا في الرسالة الصوفية انتهى ثم العاقبة مبتدأ محذوف المضاعف
 والجار مع الجرد وخبره قول الصلوة والسلام على رسول الله الرحمة وإفاضة الخير من الرزق
 المعبود نازلة على نبيه المحمود وأعلم أن الصلوة مع التسليم ثابت على النبي صلى الله عليه
 وسلم بالنقل العقل والنقل فبقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
 وبقوله عليه الصلوة والسلام خصوني بكرامات منها إذا ذكرتم الله فاذكروني معروما
 العقل فلان العبد بعيد من الله تعالى سبحانه غاية البعد فلا بد هناك من الواسطة حتى
 يصل إلينا الرحمة من ذلك الفيض لأن أصابة الفيض العالي المستفيض السفلى البعيد
 لا يكون غالب إلا بالواسطة فإن قيل ههنا نقص لما جاء في الآية الكريمة نحو قوله تعالى
 نحن أقرب إليهم حبل الوريد فاذا كان الرب أقرب إلى العبد من الحبل فكيف يكون العبد بعيدا
 من الله تعالى سبحانه فاجيب عنه بأن الله تعالى قريب اليأس بلا شك وريب بالنظر

الى قدرته والبعد بعيد منه بالنظر الى عدم الاعمال اللائقة بحال العبودية لله تعالى
 فيكون قريباً من جهة وبعيداً من جهة اخرى فلا تناقض بينهما لان في التناقض تشترط
 ثمانية وحالات اتحاد المكان والزمان والموضوع والمحمول وغيرها ما جاء في يد الميرزا
 فاطمب هناك فالقيس للصلاة معنيان لغوي واصطلاحي اما اللغوي فحقيقة في
 الدعاء وفي التسمية والاستغفار والرحمة فجاز عند السيد الشريفة وحقيقة في تحريك
 الصلوة عند صاحب الكشاف وفي الاصطلاح هي الاركان المخصوصة والا فكل
 المخصوصة فاي من المعنيين يراهم هنا لا يصلح لانه ان اريد المعنى الاصطلاحي فيكون
 المعنى والصلاة والسلام عليه اي باشد نماز بان حضرت رسول صلعم وهو غير جائز
 لان هذا عمدة عليه ان اريد المعنى اللغوي فجاز في الجموع او يراها في الجموع
 الجموع فيلزم الجمع بين الحقيقة والجواز ان اريد احداً فلا بد للقرينة وههنا لم يوجد
 القرينة تامل اجيب عنه الامر كذلك الا انه اريد من الصلاة ههنا عموم الجواز هو اي
 عموم الجواز الذي هو اعم من الحقيقة والجواز اي يشتمل لهما وهو افاضة الخير والصال
 النفع الى النبي عمه كذا في بعض الشروح فان قيل اذا كان الصلاة حقيقة في
 الدعاء فباي المناسبة يستعمل في الاركان المخصوصة اجيب عنه بان يقال للصلاة
 صلاة تشبه بالداعي بالمصلي في التخشع فيكون مجازاً مستعاراً واذا كان الصلاة حقيقة
 في تحريك الصلوة باستعماله في الصلاة لوجود التحريك فيه ثم في الدعاء تشبيه بالداعي
 بالمصلي في تخشعها فيكون في الصلاة مجازاً مستعاراً وفي الدعاء استعماله في التخشع
 المستعمل في تخشعها مع كلمة على فيكون بمعنى الشر والصلاة بمعنى الدعاء لانه لا يتبادر
 فلا يصلح الشر على النبي عليه السلام اجيب عنه هذا اذا كان على صلة اللفظ الدعاء صريحاً
 كما يقال دعاء عليه ههنا ليس كذلك لانه ههنا صلة اللفظ الصلاة صريحاً لا الدعاء ثم
 الصلاة مبتدأ والسلام عطف عليه الجواز المحذور وخبره والرسول فعول بمعنى المفعول
 اي فرستاده شدة لغة وفي الاصطلاح هو انسان بعثه الله تعالى الخلق لتبليغ احكام
 الشريعة معه كتاب متجدد وانما قال هو انسان ولم يقل هو من كبريائه الله تعالى
 لميتنا اول بعض افراد النساء ايضاً كما في بعض الاحاديث جاء على فاطمة الزهراء
 وكذا في حق عائشة رضي الله عنها وكذا في حق مريم ايضاً لكنها غريب كذا ذكر المولوي
 قدس سره العزيز قول محمد اما يدل عن الرسول او عطف بيان له هذا اذا كان محضاً
 واما اذا كان رفوعاً وخبر مبتدأ محمد و ان اي هو محمد ثم هو في اللغة ستودة شدة

اعلم ان الجواز
 يكون مستعار
 من لا بد
 كان فيه علاقة
 التشبيه فيستغنى
 وان لم يكن كذلك
 فيرسل الاول
 على اربعة اقسام
 وان كان على طريقة
 ومضرب تشبيهاً
 وبما يشبه البيان
 مع فيه انه
 اذا اريد
 الجواز عموم
 دفعه لهذا
 فقد يرد عموم
 الجواز هو ان
 عند المعنى
 الثالث بحيث
 يكون المعنى
 الحقيقة والى
 ولاها جزاً من
 من - - - *

وفي الاصطلاح هو علم لرسول الله ابن عبد الله المطلب بن الهاشم بن عبد المطلب القرشي
الابطي الغضري قامت شريعتنا الى القيامة قوله وعلى الواحها باجمعين الى افاضة
الخير من رب المعبود نازلة على الواحها بنمط الصلوة على الواحها ثابتة بالنقل والعقل
اما النقل فللقوله عليه السلام من ذكرني ولم يذكر لي فقد جفاني اما العقل فلان كون
رسول الله في غاية الكمال بالنسبة لينا فلا بد من اسطة والرواحها الذين فاضوا
منه بجزء جسيم اقرب اليه منا لال على نوعين حسبى ونسبى فالمراد ههنا ليسر جعل
الواسطة بيننا وبين النبي عليه السلام قيل اصل الال اول على وزن فعل قلت
الواو الفاعل سقى به القرباء لرجعهم اليه الال هو الرجوع وقيل اصله اهل بدليل تصغير
على اهل بدلت الهاء همزة ثم الهزة الفاعل استعمل الال في الاشراف ومن لحظ في الدنيا
فقط كفرون واستعمل الال اهل يعم الاشراف وغيرها قوله واصحابه جمع صحب وصحب
الاصحاب بناء على ان الفاعل لا يجمع على فعال وهو الذي شرف بصحبة النبي عليه السلام
مع الامان ولو كان ساعته تبين لال ولا اصحاب عموم وخصوص من وجه فاطلب في
كتب الفقهاء قوله اما بعد كلمة اما للشرط ويستعمل بوجهين احدهما للاستيناف
فيما لا يكون قبله اجمالا خارجا ولا ذهنا كما الواقعة في اوائل الكتب وثانيها للتفصيل
اجل المتكلم ذكره في الخارج اذ في الذهن ههنا للاستيناف لعدم سبق الاجمال كقوله
بعد من الظروف الزمانية المقطوعة عن الاضافة مبنية على الضم لجبرها لنقصان
الذي هو حذف للمضات اليه عوض عن الضمة او التقدير هكذا اما بعد البسملة
والحمد لله والصلوة تحذف البسملة والحمد لله والصلوة وعوض الضمة عنه ليكون نجية عنه
تامثل ثم في كلمة اما من اذهب فعند التحليل اصله مهما ابدلت الهاء همزة لقرب
من جها فصارا اما ثم قدم همزة على اليمين لا اقتضاها الصلابة وحركة فصارا ثم
ادغم اليمين في الميم فصارا ما ويرد على هذا المذهب ان مهما اسم الشرط وكلمة اما حرف
الشرط فخرج الشئ عن ذاته بلا دغام غير معنوي قلنا معنوي قيل صا لاطين خذفا
وعند سيبويه كلمة براسها لا تحذف ولا اصل في الحروف عدم التصرف وهذا المذهب
هو لا ولي وعند البعض اصله ان زيدت بعد ما كما يزداد بعد سا ثم ادوات الشرط
فصار ان ما ثم ادغم النون في الميم لقرب النون الى الميم في المخرج فصارا ما ثم ابدلت
كسرة همزة فتحة لئلا يلتبس بكلمة اما لا يزداد فصارت اما وقيل اصله ما ما فذكرها
تواني اليمين ابدلت الالف همزة ثم قدمت ثم ادغمت فصارا ما وقيل غير ذلك انتهى

والمعنى اما يكن من شئ بعد البسلة والحق له والصلوة فهذا المختصر فخذت فعل الشرط
 لئلا لا تحزن الشرط عليه فصار اما بعد البسلة ثم حذفت المضاف اليه للاختصار
 والابحار وعوض عنها الضمة فصار اما بعد فهذا المختصر والعامل في كلمة بعد هو فعل
 الشرط المحذوف قوله فهذا مختصر اى ما تقر في الذهن وفيما بين الجنتين باعتبار
 الاحاقية فهذا الكتاب مختصر بناء على ان المختصر صفة لا بد لها من الموصوف فلا بد
 ان استعمال هذا هنا ليس محله اذ الشرط في استعماله ان يكون في المحسوس والكتاب
 هنا ليس محسوسا لانه يجاب بان المحسوس على نوعين حقيقة وحكى فكل ما تقدر
 في الازهان فهو في حكم المحسوس انتهى لانه موثق حكما تشخصا وفيه كلام طويل ذكره
 في الرسالة التجارية فاطلب هناك حاصله ان ما يحضر ببال الرجل فهو ليس محسوسا فقول
 هذا مبتدأ ومختصر خبره وقوله مضبوط صفة المختصر وهذا لا يجوز تانيثه يعنى لا يقال
 مضبوطة وفي بعض النسخ مضبوطة وهو سهو قلعه الناسم اى محفوظ عما لا يعنى وعما
 لا يليق في النحوى في علم النحويكون المختصر مظرفا والنحو مظرفا فان قيل الشئ الواحد
 لا يكون ظرفا ومظرفا في حالة واحدة فكيف يصح كون المختصر ظرفا ومظرفا واجيب
 بان قوله في النحو مجرد من الضمير المجرد تقديره فيه النحويكون المختصر ظرفا في الحالين فان قيل
 فعلى هذا قول جمعت فيه يكون مستدكالا فائدة تحت كالا يخفى واجيب بان هذه
 العبارة اما تفسير لما قبلها والرفع التوهم المستفاد من الكلام السابق لانه لما قال مضبوط
 في النحوي توهم ان المختصر لا يكون مختصرا بل يكون مطولا اذ النحوي يشمل لهجات والزوائد
 فذخر هذا بقوله فجمعت فيه هجات النحوى مقصودات النحوى زوائد فان قيل لفظ
 لهجات مفعول لقوله فجمعت فكيف يصح فيه الكسر وهو مكسور واجيب بان لفظ لهجات يصح
 جمع المؤنث السالم وفيه النصيبا مع الجركاسيالى ذكره في صناعات العرب قوله على ترتيب الكافية يستند
 ترتيب هذا المختصر على ترتيب الكافية ليكون عمدة في القواعد الكافية اولا من يقع عليها
 في الازهان لان اسناد الشئ الى امر عظيم يوجب عظمت ذلك الشئ يقال للكعبة هذا بيت الله
 فلا يبيت الله تعالى ونسبته اليه للتعظيم انتهى يعنى كما ان الكافية بحث لاسم ولا بحث الفعل ثم بحث
 الحرف كما ان في مباحث الاسم المرفوعات اولا ثم المنصوبات ثم المجرورات كذلك في هذا المختصر انتهى فان
 قيل كغير المسائل فرت في الكافية ولم يذكر هنا كسلة تفصيلا لمبتدأه مع الشرط وكذا تفصيل الخبر
 المفرد والحد الكلام وكسلة اضافة اسم التل المكي الى المكي حكم اسم الفاعل من نساء العدنوا والتا والواحد

في هذا المختصر
 من قول
 فلهذا المختصر
 مضبوط كما
 في قوله
 على ترتيب الكافية
 اى حاصل على
 ترتيب مباحث
 الكافية مثل قوله
 والفعل والمفعول
 في قوله
 في الامور المرفوعة
 كما يشهد به
 مفهوم الترتيب
 اذ على بعض
 ما ذكر في هذا
 المختصر فقول
 ترتيب الكافية
 لا يرد عليه
 لا اعتراض في هذا
 حاصل مقال
 الشارح

والثالث ذكرنا اظهرها فلم يكن ترتيب هذا المختصر كترتيب الكافية اجيب عنه
 الامر كذلك ان هذا الترتيب بالنسبة الى ما ذكر في هذا المختصر لا بالنظر الى جميع
 ما ذكر في الكافية لانه يسمى هذا الكتاب بالمختصر والمختصر ينافي بجميع ما ذكر
 في الكافية لانه لم يكن جزء مختصرا فان قيل مسئله المنادى مؤخر عن مسئلة التخيير
 وعن ما اضر عاملا في هذا المختصر وعلى ذلك لا يكون على ترتيب الكافية لان هناك
 مسئله المنادى مقدم وكذا احد الاسماء والفعل والحرف مع خواص كل واحد منها
 ذكرت في هذا المختصر في صدر الكتاب لم يذكر في صدر الكافية بل يكون هناك
 حلا لاسم وخواصه في موضعه وحلا للفعل مع خواصه في موضعه ايضا وكذا
 الحرف وكذا مقدمة الكتاب من تعريف النحو وغرضه وموضوعه مذكور في المختصر
 ولم يذكر في الكافية مقدمة الكتاب وكذا غيرها من المسائل تامل فيما يجمله لا يكون
 ترتيب هذا المختصر كترتيب الكافية قلنا الامر كذلك والجواب من الاول ان المراد
 بالترتيب المذكور ترتيب الاقسام والابحاث الكلية لا ترتيب المسائل الجزئية الترتيب
 بالنظر الى الاقسام والابحاث الكلية كذلك تامل واما الجواب عن الحد والخواص
 فلا نسلم انها لم تذكر في صدر الكافية بل هناك ايضا مذكور حكما التقهيمها
 تصورهما في ضمن دليل المختصر حيث قال صاحب الكافية وقد علم بذلك حد كل
 واحد منها فيكون ترتيبه ايضا كترتيب الكافية لكن يشكل في خواص الفعل والحرف
 لانها ذكرت في هذا الكتاب صدرا وفي كتاب الكافية في بحثه اللهم الا ان يجاب ان
 ذكر خواص الفعل والحرف ههنا المتابعة خواص الاسم والله اعلم بالصواب اما الجواب
 عن مقدمة الكتاب فانها توطئة وتمهيد للشروع في علم النحو فلا يكون من مسائل
 المختصر ولا من مسائل الكافية بل يكون كجملته معترضة فيكون في حكم السقوط
 فكان ترتيب هذا المختصر ايضا كترتيب الكافية تامل في الترتيب اللغة ساختن ثنى
 وفي الاصلاح وضع كل شئ في مرتبة وقيل جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها
 اسم الواحد يعني في مفهومها النسبة بالتقديم والتاخير ثم كلمة على في قوله على
 ترتيب الكافية ههنا يعني الباعلان المعنى ههنا على الاطلاق لا على الاستعلاء تامل
 قد يره لجمعت فيه مهمات النحوجع ملتصقا بترتيب الكافية والجار مع المجر وظرف
 لغو لقوله فجمعت انتهى اعلو ان التاء في الكافية اما التانيث الموصوف المقدم راي
 الرسالة الكافية واما للمباغة كماء نسا به واما للحكاية بيان المصنف راجح على هذا اللفظ من

لعل غلات
 المؤلفات كثيرة
 اشواى سواء
 كان بالتقليد
 او بالتأليف
 فيقول
 يعني المؤلف
 والمصنف

من موضع آخر ولما اُسِمَ به بان كان من حروف الكلمة لانه نقل من الوصفية الى
 الاسمية **قول** مَبُيَا ومَفْضَلًا حَلًا من فاعل قول لجمعت هذا على تقدير اسم
 الفاعل فيكون المعنى جمع كرد مهمات رادران حالتيك باب باب كندة وفصل
 فصل كندة بود من ان مهمات را والعامل فيها لفظ جمعت ويحتمل ان يكون على
 صيغة اسم المفعول فيكونان حالين عن المهمات والضمير المجرى في فيه فيكون المعنى
 هذا جمع كرد من مهمات رادرين مختصر رادران حالتيك ان مهمات باب باب
 وفصل فصل كرده شده بود انتهى **قول** بعبارة واضحة الجار والمجرور متعلق بقوله
 مَبُيَا ومَفْضَلًا وقوله واضحة صفة لعبارة الوضاحة ما يفهم منه المعنى ببادي
 النظر وباول النظر كانه لدفع الهم لانه لما قال على ترتيب الكافية لتوضيح ان
 عبارته كذلك فقال بعبارة واضحة لا بعبارة الكافية لانها مغلقة **قول** مع ايراد
 الامثلة في جميع مسائلها النظر مع المضاف اليه متعلق بقوله واضحة او صفة
 لعبارة ايضا باعتبار المتعلق تقديره بعبارة واضحة كاشنة مع ايراد الامثلة وكلمة
 في في قوله في جميع مسائلها بمعنى اللام لان المعنى هنا على الاختصاص من قبيل
 الجمل للفرس لا على الظرفية تامل والمسائل جمع مسئلة وهي صيغة ظرف من باب
 سال يسال وهي في اللغة جاي سوال ووقت سوال وفي الاصطلاح اسناد الامر
 الى الله سبحانه وتعالى والى النبي عليه السلام والى راي المجتهدين على الافراد
 او بطريق الاجتماع تامل وان شئت الاطلاع عليها فانصرف الى كتب الفقهاء فان
 قيل الضمير في مسائلها راجع الى المختصر وهو مذكر والضمير مؤنث فلم يوجد المطابقة
 بين الضمير والمرجع وهو شرط في الضمير الغائب دور الخطاب والمتكلم اجيب عنه
 الضمير الراجع الى المختصر باعتبار الكافية بمعنى ان مسائل هذا المختصر كمسائل الكافية
 فيكون المختصر كالكافية مؤنثا وان قيل الكافية ليس بمؤنث بل هو مذكر
 لان التأني فيه ليست للتانيث بل هي للمبالغة كما تقرر اجيب عنه الامر كذلك لان
 وضعها للتانيث فلم يخرج عن معنى التانيث في حالة المبالغة ايضا ولهذا لا يطلق عليه
 تعلقا لفظا مع ان جذير واخرى للمبالغة لتأنيث التانيث فيه تامل كذا قال عند الغفر
 او يجاب عنه بان الضمير راجع الى الكافية لا الى المختصر لان مسائل المختصر مثل مسائل
 الكافية فايراد الامثلة لمسائل الكافية ايرادا لمشكلة لمسائل المختصر ايضا لان اسناد
 الشيء الى مبادئ الشيء اسناد الى ذلك الشيء تامل ويجاب بان الضمير راجع الى المختصر

باعتبار الرسالة انتهى قول من غير تعرض الى الأدلة والعلل الجار والمجرور متعلق بقوله
 مع ايراد الامثلة ثم التعرض والاعتراض بمعنى واحد هو الاقدام على الشئ والاحتراز والاعتراض
 ايضا بمعنى واحد هو الرجوع عن الشئ فالمعنى هكذا اى من غير اقدام للدلالة والعلل
 والدلالة جمع دليل والدليل فى اللغة ثمة ثابتة وفى الاصطلاح ما يلزم من العلم به
 العلم بشئ آخر فيكون الدليل من قبيل الشئ المفرد عند المحققين وعند المنطقيين
 هو قول تركب من المقدمتين يفيد العلم على المطلوب والعلل جمع علة والعلت فى
 اللغة هى المؤثر وفى الاصطلاح ما يتوقف عليه جود الشئ اى المعلول او يتوقف جود
 المعلول عليه فالمراد ههنا من الدليل ما هو عند الحكماء قدام قول لثلاث شؤن ذهني
 المبتدى التشويش بربطان كردن والذهن فى اللغة الفهم وفى الاصطلاح هى قوة
 موجودة فى جنان الانسان تنقش فيها المعنى والمبتدى فى اللغة افاض كندة وفى
 الاصطلاح هو الذى شرع فى الجزء الاول للشئ مع قصد تحصيل باقى الاجزاء وهو على
 نوعين طبعى اكتسابى فالطبعى هو الذى يكتبه المسائل بطبعه وفهمه الاكتسابى هو
 الذى يكتبه المسائل من الغير كالطلاب من الاستاذ والمراد ههنا اكتسابى لا طبعى
 تامل قول ذهن المبتدى اما منصوب على انه مفعول ليشوش وقاعله ضمير راجع الى
 الأدلة والعلل بطريق الانفراد وادفع على انة مفعول لم يسم فاعله ليشوش مضان
 الى المبتدى اضافة معنوية والمعنى من غير تعرض للدلالة والعلل لثلاث شؤن ذهني
 الاكتسابى لقصور ذهن المبتدى الاكتسابى فى هذا المقام قول عن فهم المسائل وذلك
 لانه لو اشتغل بالمسائل ثم بالدليل والعللة يتشوش ذهنه عن فهم نفس المسئلة لان
 ذهن المبتدى الاكتسابى قاصر لا يسمع مجموع هذه الامور الثلاثة لعدم العلم عليها
 اى على الدليل والعللة والاف واللام فى المسائل عجمى راجع الى المختصة وعوض عن
 المضنا ليدى مسائل مختص تامل قول به يتتبع اى هذا المختص بهادى النحو والباء زائدة لان
 باب سى يسمى متعدد بنفسه الى المفعولين أحدهما الضمير المتصل تاتية الهمزة يتوزد بادة غير
 قياسية اذ القياس ان يكون فى حيز النفي والاستفهام وههنا ليس كذلك كان الباء زائدة
 فى قولنا علم بان العبد مبتلى كما هو عبارة الخرافة فى علم الفقه فاطلب هناك فيكون
 الهداية للمفعول الثانى مضافة الى النحوا مضافة معنوية وفى الاضافة الى النحوجماتان
 أحدهما ان يكون من باب اضافة المصدر الى المفعول فيه والفاعل والمفعول به
 كلاهما محذوفان تقديره بهادى المبتدى فى النحوا كما يدل على هذا المعنى قول رجماء

ان يهدي الله تعالى به الطالبين ثانية ما ان يكون من باب اضافة المصدر الى
المفعول به والفاعل محذوف باقامة النجوم مقام من يستحق الهداية مجازا مبالغة
فيه كان النجوم محمولة الطريق فهذه المختصر يكون هاديا لهدى النجوم كان اسلاك النجوم
على طريقه قوله رجاء ان يهدي الله تعالى الطالبين مفعول له لقوله وسميته بهذا
النجوم دفع اللوهم المستفاد من التسمية السابقة بان الهداية صارت صفة
للمختصر والامر بخلافه لان الهداية صفة الله تعالى حقيقة لان الهادى هو الله تعالى
حقيقة فلا يقدح قوله رجاء الى آخره يعني ان هذه التسمية باعتبار السببية بمعنى ان
الهادى هو الله تعالى لكن رجاء ان يهدي الله تعالى للطالبين بسبب هذا المختصر ثم
الهداية في اللغة مودون وفي الاصطلاح الهداية هي الدلالة الموصلة الى المطلوب
هذا عند اهل السنة والجماعة فالإيصال في الهداية الى المطلوب شرط عند هم واما عند
غيرهم هي الدلالة على ما يوصل به الى المطلوب بطريق ونحوه فلا إيصال ليس بشرط
عندهم كما في الرسالة البرهانية المحاشية لا يساغوجي في علم المنطق فان شئت الاطلاع
عليه فلتنصرت اليد لا اعتد من جانب اهل السنة الى غيره في قوله تعالى واما تؤذ
فهذه بنا هم فاستحيوا العمى على الهدى على ان الله تعالى هدى الى ثمود ولم
يصلوا الى شرف الاسلام فعلم ان الايصال ليس بشرط فيه اجيب بان هذه الآية
متأخرة بقوله واما ثمود فاسبناهم اسباب الهداية كارسال الرسل وانزال الصالحين
والكتب عليهم لا نفس الهداية كما ذكره ميرسيد شريف في الرسالة المنطق على
رسالة ايساغوجي تأمل قول ورتبة اى هذا المختصر على مقدمة و ثلاثة اقسام
قول على مقدمة اى من مقدمة فكلية على ههنا معنى من التبعية لا على الاستعلاء
لان الاستعلاء يستلزم التغاير بين المستعمل والمستعمل عليه لا تغاير بين المختصر وبين
مقدمته وثلاثة اقسام بل يكون المختصر نفس ذلك الامر هذه الاشارة الى اجزاء المختصر
والاشارة الى اجزاء الكتاب من المستحبات وقيل من الواجبات بناء على ما قيل لابد
للمصنف من الامور السبعة ثلاثة منها واجبة واربع منها سنة اما الثلاثة الواجبة فيها
البسملة والحمد لله والصلاة واما الاربعة التي هي سنة فالاول اسم المصنف في اسم الكتاب تعيين
مذهب اجزاء الكتاب قول على ثلاثة اقسام هي قسم الاسم قسم الفعل وقسم الحرف وفي بعض النسخ وثلاثة
والظاهر انه سهو من الناس لان خاتمة الكتاب لم يوجد آخره تأمل الترتيب لغة وشرعا ما سابقا
فلا نعيد قوله بتوفيق الملك العزيز العلام ولما كان التأليف والتصنيف من الامور العظام على الخلق

استعان المصنف بالله فقال رتبته بتوفيق الملك الى اخره او اشارة لما هضم النفس و
عجزه لان صيغة رتبته صيغة المتكلم وفيه نسبة الفعل الى نفسه ونسبة الفعل الى
النفس ليس من المعظم والعجز فلما اقال ورتبته للاثم التوفيق في اللغة دست خاد
كسى را در كار و في الاصطلاح جعل اسباب العبد موافقة لما هو الخير في حق الملك
بإشارة العزيز احمد اى الغالب العلام بسيار دان وانما اختار هذه الاسماء لانها
اعظم الصفات وانما اختار ثلاثة اسماء لان الله تعالى وترى تحت الوتر وانما اختار الثلاثة
مع ان الواحد والخمسة ايضا وترى يقول عليه السلام خير الامور واسطرها تامل قول
المقدمة اى المذكورة ففي المبادئ استعارة من مقدمة الجيش لعلاقة التشبيه
ببيتها في كون كل واحد منها موقوفاً عليه ثم المقدمة والنبأى كلاهما بمعنى واحد
لغة وشرقا لانها في اللغة اولى را كويند و في الاصطلاح ما يتوقف عليه الشرع في
العلم فان قيل فعلى هذا يلزم ظرفية الشيء لنفسه وهو محال اجيب عن
المراد من المقدمة المعاني الموقوفة عليه بالمبادئ الالفاظ فلا يلزم ظرفية الشيء
لنفسه فتقديره هكذا اما المعاني ففي الالفاظ اوبان المراد من المقدمة
الالفاظ بالمبادئ المعاني وكلمة في بعض الامم تقديره واما الالفاظ المعاني
كلا التقديرين لا يلزم ظرفية الشيء لنفسه تامل ثم المراد من مقدمة الكتاب
هنا تعريف النحو وغرضه وموضوعه وانما صال التعريف موقوفاً عليه لانه اذا لم
يعلم تعريف الشيء لكان طالبا للشيء المجهول وهو مرادة فاذا لم يعلم بالغرض فيكون
طلبه عبثا والعبث حرام واذا لم يعلم بالموضوع لم يتميز علم ما يشرع فيه من العلم
من غير ما يشرع لان تغاير العلم من العلم الاخر لا يكون الا بحسب الموضوعات قول
التي يجب تقديمها كناية التي موصولة والجملة الفعلية المشتملة بعائد الموصول صلتها
والمجموع صفة للمبداى والمراد بالوجوب للزوم قول لتوقف المسائل عليهما اى على
ذلك المقدمة والمبادئ قول ففيها اى في المقدمة وفي المبادئ موصول ثلاثة فان قيل
كلمة في هذا ليس في محله لان الفصول عين المقدمة فيلزم ظرفية الشيء لنفسه لانها في
المقدمة والمقدمة شيء اخر حتى لا يلزم منه ظرفية الشيء لنفسه اجيب عن بيان اول
قوله ففيها بقوله في فصول ثلاثة فمذبح الاشكال صلا قوله الفصل الاول من الفصول
الثلاثة الذي هو جزء من اجزاء المقدمة في تعريف النحو هو علم مشتمل بالاصول التي
تعرف بها اى بذلك الاصول احوال واخر الكلام الثلث من حيث الاعراب والبناء فقوله

علم باصول جنس يشتمل المقصود وغيره **وقول** يعرف بها احوال فصل يخرج
 به ما يعرف بها ذات الكلمة كعلم الصرف وما يعرف بها معاني الكلمة كالمنطق **قوله**
 واخر الكلمة الثالث فصل اخر يخرج به ما يعرف بها احوال الاول والاوسط كعلم اللغة
 وما يعرف بها احوال المكلفين كعلم الفقه من حيث الثواب والعقاب **وقول** من
 حيث الاعراب والبناء فصل اخر يخرج به ما يعرف بها احوال الكلمة من حيث الاعراب
 والبناء بل من حيث موافقة القافية وغيره كعلم العروض علم القوافي **قوله** و
 كيفية التركيب بعضها مع بعض فصل اخر يخرج به ما يعرف بها كيفية المفردات
 كعلم الهيئة والابجد والهندسة والحساب فان قيل العلم في اللغة دانستن وفي
 الاصطلاح حصول صورة الشئ في العقل وحصول صورة الشئ في العقل مر ذهني
 والنحو عبارة عن القواعد المنقولة للمكتوبة فبأي المعنى يصلح اطلاق لفظ العلم على النحو
ههنا اجيب عنه بان اطلاق لفظ العلم جاء على ثلاثة معان احدها ما ذكرنا وثانيها علم
 القواعد المكتوبة المنقولة وثالثها علم المنقولة من المجتهدين فالعلم ههنا بمعنى
 الآخرين دون الاول **وان قيل** كثير من المبتدئين يقرؤون النصوص ولم
 يعرفوا بها احوال واخر الكلمة الثالث **اجيب عنه** بان التعريف ماؤل بحذف المقام
 مررت باستحضارها احوال واخر الكلمة الثالث لا يجرد التلاوة والعبور عليها ولا شك
 ان المستحضر يعرف بها احوال واخر الكلمة الثالث ثم **قول** باصول ما ظرف لغو للعلم
 اما ظرف مستقر كما اشرنا اليه من قبل **وقول** يعرف بها جملة فعلية صفة لاصول
 احوال مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله ليعرف ان كان مجهولا واما منصوبا فكان
 معلوما وضمير يعرف ضمير غائب راجع الى القارى والمبتدئ الذي يعلم من سياق الكلام
 كما انه مذكور حكما ثم لا احوال مضاف الى الاول واخر اضافة معنوية المضاف الى الحكم الموصوف
 الثالث فان قيل العلم في الحقيقة تميز الثالث واستعمال الثلاثة وما فوقه على خلاف
 لقياس اعنى للتمييز المذكر يثبت فينبغي ان يقال العلم الثلاثة **دو الثالث اجيب عنه**
 بهر كذا لا ان هذا التركيب خرج من باب التمييز ظاهر او نقل الى باب الصفة
 الموصوف والمطابقة شرط بينهما وترك حال الاول **قول** كيفية اما مرفوع او
 منصوب على الوجهين المذكورين في الاحوال لكونه معطوفا على قولها احوال واخر
 الكلمة الثالث **قول** الفصل الثاني من الفصول الثلاثة هو جزء من الاجزاء المقدمة
 في الغرض والغرض من احوال من النصوصية ذهن المبتدئ عن الخطاء

اللفظي في كلام العرب **ق**ان قيل صيانة ذهن المبتدئ من الخطاء اللفظي خطاه
لان الذين ليس بلا فطن عن الالفاظ يبل التلظظ انما يحصل من اللسان
فلو قال صيانة لسان المبتدئ عن الخطاء اللفظي لكان صوابا و **ا**جيب عنه
بان المتلفظ في الحقيقة هو الذهن واللسان مترجمة له فصيانة الحقيقة صيانة
الفرع ايضا ويجاب عنه بان قوله صيانة ذهن المبتدئ على حذف المضاف
تقديره صيانة مبين الذهن ومبين الذهن هو اللسان فقوله صيانة ذهن
خير مبتدأ محذوف مضاف الى ما بعده اضافة المصدر الى الفاعل هذا بمنزلة
الجنس وقوله عن الخطاء اللفظي كالفصل يخرج به ما به صيانة الذهن عن الخطاء المتوهم
كعلم المنطق لان صيانة الذهن عن الخطاء المعنوي لا يكون بالنحو بل يكون بعلم المعاني
وانما صار موقفا عليه لانه لو لم يعلم غرضه لكان طلبه عبثا ولا له لو لم يعلم غرض الشيء
لا يكون في طلب ذلك الشيء خطأ للفاعل اي الشارع **ق**وله الفصل الثالث من
الفصول الثلاثة وهو جزء من اجزاء المقدمة في موضوع النحو وموضوعه الكلمة
والكلام انما صار الكلمة والكلام موضوع علم النحو لانه يبحث في علم النحو عن احوالها
الذاتية وكل ما يبحث في علم عن احواله الذاتية فهو موضوع ذلك العلم في الكلمة والكلام
موضوع علم النحو فان قيل موضوع العلم لا يكون الا واحدا لان تعدد الموضوع
يستلزم تعدد العلم فيفهم منها ان علم النحو علمان لا علم واحد **ا**جيب بان التعدد علم
وجميع لفظي ومعنوي كباخر وعاقلي ونفطي فقط كقاعد وجالس فالاول ممنوع وهما
من قبيل الثاني لان الكلمة والكلام وان كانا من حيث اللفظ متعديين لكن في
الحقيقة امر واحد لان المراد منهما اللفظ الموضوع لمعنى فال موضوع للنحو والحقيقة
اللفظ الموضوع لا المهمات وان قيل لما كانا موضوعين لعلم النحو فالترجيح
لتقديم الكلمة على الكلام **ا**جيب عنه بان الكلمة وقعت جزء من الكلام لفظا ومعنى
اما اللفظ فزيد مثلا جزء من قوله زيد قائم واما معنى فلان معنى مجموع قوله زيد
قائم حيوان ناطق مع هذا الشخص ذات من له القيام ومعنى لفظ زيد حيوان
ناطق مع هذا الشخص فقط فلا شك ان هذا المعنى انقص من الاول فاذا كان
الكلمة جزءا والكلام كذا فالجزء مقدم على الكل **ق**وله الكلمة لفظ وضع معنى مفرد
فقوله لفظ جنس يشتمل الموضوعات والمهمات وقوله وضع لمعنى فصل يخرج به
المهمات وما وضع لغرض التركيب كحروف الهجاء نحو الف با تا ثا الخ وما وضع

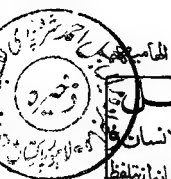
لعلامات الاعراب بالحركات والمحروف الاعرابية وقوله مفرد فصل آخر يخرج به ما وضع
 للمعنى المركب انتهى أعلم ان الكلمة والكلام ليسا بمشتقين من الكلمة وليسا بمشتقين
 بل هي كلمات براسها موضوعات بنفسها عند البعض لعدم وجود المناسبة بينهما
 معنى بل كانت لفظا وهي لا تكتفي في الاشتقاق لان المناسبة في اللفظ والمعنى معا شرط
 في الاشتقاق ومشتقان من الكلام عند الجمهور فلو وجد للناسبة بينهما لفظا ومعنى اما لفظا
 فظاهر واما معنى فلان بعض التأثيرات معانيها في النفوس كالجرح في حصول الألم غير
 بعض اشعراء عن ذلك التأثيرات بعين الجرح حيث قال جراحات اللسان لها
 التيام ولا يلتام ما جرح اللسان وكقوله جراحة اللسان اصعب من جراحة اللسان
 فان قيل التأثيرات خارجة عن المعنى فلم يوجد لها المناسبة المعنوية واجيب عنه
 بان المناسبة المعنوية اعم من ان يكون في المعنى المطابق ولا التزاما والتضمن في التأثيرات
 من المعنى لا التزاما انتهى ثم الكلام بكسر الهمزة وجنس لا جمع عند الجمهور لحال المفرد عليه كما
 في قوله تعالى يبعد الكلام الطيب فان الطيب صفة الكلام محمول عليه ولو كان الكلام
 جمعا لكان صفة جمعا ايضا فينبغي ان يقال الطيبات لان المطابقة شرط في اللفظ
 والموصوف ايضا استعمال في موضع المفردات لوقوع تميز المركبات نحو قرأت احد عشر
 كلما فان تميز المركبات لا يكون الا مفردا فلو كان جمعا لما وقع تميزه وايضا جاء تصغيرها
 على كليم بدل الرد الى اصله وعدم الاسترداد وظيفه الجنس وجمع عند البعض
 لعدم اطلاقه في الاستعمال على الواحد الاثنين بل على الثلاثة فصاعدا واما قوله تعالى
 الكلام الطيب فاؤل ببعض الكلام والموصوف محذوف وهو مفرد واما قال مأول ببعض
 الكلام لان كل كلمة لا تصعد الى محل الاجابة بل ربما تكون مردودة كالكمة السيئة
 واما وقوع تميز عن المركبات فلا نسلم وقوعه على كل وقت بل اذا كان احيا نافيكون
 متلبسا ببناء الوحدة نحو قرأت احد عشر كلمة فالافراد حاصلة من التاء واما بذكر
 التاء فجمع واما تصغيرها بلا رد فمنوع لان تصغيرها ثابت مع رد الكلام الى كلمة
 ثم صار كلمة كريمة انتهى والجواب عن جانب الجمهور ان التأويل حرف العبارة من
 ظاهر المعنى الغيرها فلا يتركب بغير ضرورة داعية اليه ولا ضرورة ههنا تأمل واما
 عدم اطلاقه على الواحد الاثنين فلا يكون الا في الاستعمال في الوضع المراد الوضع
 لا ناهل دون الاستعمال لانه عارض الوضع فلا اعتبار له واما الجواب عن المنع فانه تحكم
 وهو ليس بمقبول انتهى فان قيل في قوله الكمة اجتماع النقيضين وقالا يجوز

وذلك لان الكلمة وقعت مبتدأ وعملها ان ابتلائية يقتضى التعريف والمحدودية
يقتضى التنكير لمحصل التعريف بالمحد بما بعده والا لصاحدا للمحد ضائعا وكذا اجتماع
النقيضين في جانب الخبر ايضا ثابت لان اللفظ خبر واحد والخبرية يقتضى التنكير
دون التعريف لان النكرة اصل في الخبر وكونه حالا يقتضى التعريف واجيب عنه
بانه لا تناقض في جانب المبتدأ ولا في جانب الخبر لا اختلاف الجهة لان الكلمة معرفة
من جهة نكرة من جهة اخرى فاذا اختلفت الجهات ارتفع التناقض تاملا وهذا الجواب
جواب عن التناقض في الخبر ايضا وان قيل اللاحق في الكلمة لا يخلو اما ان يكون زائدا
او غير زائد لا سبيل الى كل واحد منهما بل اننا نكان زائدا في المبتدأ ونكرة وان كان غير زائد
لزم فيه اجتماع التعريفين وذلك يجوز فاجيب عنه بان اجتماع التعريفين ليس
بممنوع مطلقا بل اذا كان من جنس واحد فهنا من جنسين لان التعريف باللاحق
عارضى له لان اللاحق عارضية والتعريف بالخبر حقيقى لان حقيقة لها فاللاحق غير زائد
فيكون التعريف ههنا ولا اشكال فيه فان قيل لا اشكال باق لا الف واللاحق الواجب
او غيره كلها مشير الى حقيقة الشيء فيكون التعريف باللاحق ايضا حقيقة قلنا لا فرق بين
الا ان الاشارة الى حقيقة الشيء بالالف واللاحق الى وبالمحد تفصيلي فبين اللاحق التفصيل
افترازا بل اعلم ان الف واللاحق على قسمين اسمى حرفى وكلا سمي ادخل على اسم الفاعل للمفعول
اتفاقا وفي الصفة المشبهة على الاختلاف لانه ما اول بكلمة الذى المنكر وبكلمة الذى للمؤنث
والذى والذى من الموصولات والموصولات قسم من الاسم بهذا الاعتبار صار اسما واما
في الصفة المشبهة فنذهب عنهم الى انه موصول ايضا جلا على اسم الفاعل مشابها له
وذهب بعضهم الى انه حرفى لان المعنى يدل على لشيء من الحروف فلم يثبت فيه معنى الفاعل
ثم الحرفى على نوعين زائدة فالزائدة لا يتغير معناها بالسقوط كما في مقولة على كرم الله تعالى
وجه حيث قال ولقد امر على للثيم يستبى + فضيت ثم قلت لا يعينى + فاللاحق على اللثيم
زائدة على تقدير كون يستبى صفة للثيم لان الجملة لا تقع صفة المعرفة لان الجملة من
حيث هي هي مع قطع النظر الى اجزائه في قوة النكرة فاذا كان كذلك فلا يصلح صفة المعرفة
واما اذا اعتبرت الجملة حاله فاللاحق للتعريف لا زائدة بشرط كون ذى الحال معرفة والحال نكرة
ابدا فمثال الزائدة كما في قوله تعالى واليوم الآخر على تقدير الاضافة بناء على ان المضاف يجب
تجريد عن اللام والتنوين وما يقوم مقامه واما اذا كان من باب الصفة والموصولة فلا
يكون زائد قبل للتعريف ايضا لان المطابقة بين الصفة والموصولة شرط في التعريف والتنكير

فقال الزائد كما في نحو النجم والصق والثريا حالة العلمية واما على غير تقدير العلم فلا يكون لائقة بل للتعريف ايضا ويجوز ان تيان المثال المحتمل للمعنيين وللمثال للمعاني
 للمثل به بوجه من الوجوه بناء على ان المناقشة في المثال ليس بسد يد تاملا ذكون
 المثال لا يوضح الممثل به فقط وهو كاف على اى جهة كان اى سواء كان المثال محتملا
 وغير محتمل ثم الزائد على نوعين لازم للكلمة وغير لازم لها فاللازم على ضربين عوضى
 وغير عوضى فالزائد اللازم العوضى كافى الله فانه لازم لاحاطة العلمية وعرضى لانها
 محوضية عن المهمة المحذوف اصله الزائدة ايضا التحصيل التعريف بالعلمية
 لا باللام والزائد اللازم الغير العوضى كافى النجم والصق والثريا اما كونه لازم لاحاطة
 العلمية واما كونه زائدة لان التعريف حاصل بالعلمية لا باللام واما كونه غير عوضى
 يعوض عن الشئ وكذلك غير لازم على نوعين عوضى وغير عوضى فالعوضى الغير
 اللازم كافى الناس اصله اناس حذفت المهمة وعوض عنها الالف واللام وغير لازم
 قدام العلمية اليها زائدة لوقوعه بعد حرف النداء المستلزم للتعريف ايضا واما غير العوضى
 كافى قوله فيا الغلامان اللذان فرايا كما ان يكسبان الشراء اما كونه زائدة لوقوعه بعد حرف
 النداء المستلزم للتعريف ايضا واما كونه غير عوضى فلا ند لم يعرض عن شئ واما كونه غير
 لازم فلعدم عرض العلمية له انتهى هذه الاقسام كلها للزوائد واما غير الزوائد فهو على اربعة
 اقسام جنسية واستغراقية وعهد كخارجى وعهد كذهنى اما الجنسى هو الذى يشير به الى
 حقيقة الشئ فقط مع قطع النظر الى فرد عن الافراد نحو الرجل خير من المرأة فاللام
 فيه جنسى لانه يشير به الى حقيقة الرجل فقط لا الى افراده وهو مكرر من بنى ادم تجاوز
 حده الصغر الى حله لكبر لان لوحظ به الافراد فلا يخلوا ما ان يلاحظ جميع الافراد كما الاستغراق
 او واحد منهما معين فى الخارج كافى الخاص او معين فى الذهن كافى الذهنى لا سبيل
 الى كل واحد منهما لانه ان اشير به الى جميع الافراد كان تكذيب فى الواقع لان كثير من
 افراد النساء خير من افراد الرجال كالرابعة البصرية والزبيدة وغيرهما والاشير به الواجب
 العلم فى الخارج فلا نلا يناسب المقام وان اشير به الى الواحد للمعلم فى الذهن فلا يصح
 حمل الخبر عليه لان المحكوم عليه صار مجهولا لان المعروف بعلم الذهنى فى قوة النكرة واما
 سمى الجنسى جنسيا لانه يشير به الى حقيقة الشئ وهى جنس باعتبار المشاكالية سمي جنسيا
 انتهى اما الاستغراقى فهو الذى يشير به الى حقيقة الشئ مع ملاحظة جميع الافراد نحو قولنا
 ان الانسان لغير خسر فان اللام فيه للاستغراق فانه يشير به الى حقيقة الانسان فهو

تاطق مع ملاحظة جميع الافراد بقريضة الاستثناء وهو قوله تعالى الا الذين امنوا
 وعملوا الصالحات لان الاستثناء لا يكون الا من الكل فان قيل فلم لا يجوز ان
 يكون جنسيا او خارجيا او ذهنيا واجيب عنه بانه لا سبيل الى كل واحد من هذه
 لو كان جنسيا فالجنس لا يحمل عليه لانه لا يصل من الحقيقة المتأصلة في الاستثناء وفي
 الجنس الحقيقة ملحوظة فقط ولو كان خارجيا فالاستثناء ياتي عنه لان الخارجى يقتضيه
 كون الشيء معينا ومعلوما والمستثنى وهو قوله الا الذين مجهول يلزم استثناء المجهول عن
 المعلوم وذا بطل الذهنى ايضا باطل لانه صريح اسم ان نكرة لانك قد عرفت ان
 الذهنى في قوة التأكيد وقد اجيب عن الاشكالين الاخيرين بوجه اخر بان الاستثناء لا يكون
 الا من امر متعده ولا تعدد في الخارجى ولا في الذهنى تاملا وانما سمي بالاستغراق لان
 الاستغراق للاحاطة وفيه احاطة بجميع الافراد انتهى اما الخارجى فهو الذى يشير به الى
 حقيقة الشيء ايضا مع ملاحظة الفرد المعين المعلوم بين المتكلم والمخاطب الخارجى نحو قوله
 فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فانه يشير به الى حقيقة الرسول وهو فرستاده شدة مع ملاحظة
 الفرد الذى هو معلوم بين المتكلم وهو سبحانه وتعالى وبين المخاطب الذى هو النبى عليه
 السلام فى الخارج وهو موسى عليه السلام لا غيره لانه اذا فرض الجنس والعصيان باياه
 ادعصيان الفرعون لظاهر الفرد دون الحقيقة واذا فرض الاستغراق فهو باطل اذ
 هو لاحاطة الافراد ولا يمكن عصيان الفرعون عن جميع افراد الرسول وليس في زمان الفرعون
 جميع الرسل حتى يمكن عصيانهم ولو فرض الذهنى فهو ايضا باطل لان عصيان الفرعون
 معلوم فى القصص مع موسى ملا في الذهن تاملا اما الذهنى فهو الذى يشير به الى حقيقة
 الشيء ايضا مع ملاحظة فرد معين معلوم فى ذهن المتكلم فقط ولهذا يحكم النجاة عليه
 بالتكثير نحو قوله تعالى حكاية عن حال يعقوب عليه السلام ان اخاف ان ياكله الذئب
 فانه يشير به الى حقيقة الذئب وهو حيوان مفترس مع ملاحظة الفرد المعلوم فى ذهن
 يعقوب لانه اذا فرض الجنس فلا كل ياباه اذ لا كل للشخص الحقيقة لانها معناه
 لا تصلح الاكل تاملا اذا فرض الاستغراق فهو ايضا باطل لعدم اجتماع اذنبه الدنيا على
 اكله بسف عليه السلام ولو فرض الخارجى فهو ايضا باطل لانه لا قوة لشيء من اشیاء
 الدنيا باكل رسول وانما يسمى ذهني لانه يشير به الى امر ذهني كما ان الخارجى يشير الى
 امر خارجى يسمى خارجيا انتهى فاذا عرفت هذه الاقسام الاربع فاعرفت ان هذا
 فالجنس تضاد مع علامة الوحدة فقط ومع التعريف ايضا تاملا ولا استغراق تضاد

مع علامة الوحدة ايضا مع التعريف الخارجى يقتضى ذكر مدخول شرط قبله والذى هى
تضاد المعرفة فعملية حكمة الالام على الكلمة بالتفكر فإى قسم يصح وبإى وجلا يصح تدبر
وتأمل هذه اخصاصة ما حصرنا فى الاخرى غاية التحقيق وبإى الكلام فيه فاطلب هناك
فان قيل ففى النظر الى هذه المذكورات كلها باطل لانه ان اريد اسميتها فلم يكن
مدخول اسم الفاعل واسم المفعول وان اريد الزائد فيلزم كون المبتدأ نكرة وان اريد
اقسام غير زائدة فهو ايضا باطل لوجود تضاد كل واحد منها تأمل فكلمها لا يمكن اجيب
عنه بان يمكن ان يكون جنسيا ولا منافات بينه وبين نداء الوحدة بوجوه اما الاول
فلان الوحدة على اربعة اقسام وحدة جنسية ونوعية وصفية وفردية والمنافات
بين الجنسية والفردية لا بين الجنسية والباقية تأمل واما الثاني لان الناء ههنا مجرد
عن الوحدة بل للتأنيث فقط وتجريل لا لفاظ عن بعض المعانى اذ تعذر فى الكل اجيب
بما فى قوله تعالى وسوف يعطيك وفى قوله تعالى سبحان الذى استعبد له ليلاف الجنسية
والتأنيث ايضا غير متنافيان اولا لانه منافات بين الجنس والوحدة لا تصاف الجنس
بالواحد والواحد بالجنس كما يقان هذه الجنس واحد وذلك الواحد جنس لان الكلمة
المفردة وان كانت مفردة لكن من حيث المفهوم جنس فلا منافات بينهما ايضا واما الثالث
فلان التام فيه اسمية وحكاية لا يلغى الوسدة تأمل ويمكن ان يكون للاستغراق
والاجوبة من نداء الوحدة فى الاستغراقية بعيدة مافى الجنسية بان يكون الناء ليست للوحدة
الفردية بل للوحدة الجنسية او للصفية او للنوعية اولا لان الناء جردت عن معنى الوحدة
او يكون الناء اسمية او حكاية واما الجواب عن التعريف فلان الاستغراق على نوعين
افرادى وهو ما يصلح للحكم لكل واحد من الافراد نحو كل نار حار وكل انسان كاتب مجموعى
وهو ما يصلح للحكم للجميع من حيث الجمية لا لفرد من الافراد نحو قوله كل شعرة يرفع
الحجر وكل نملة يأكل الاسد فالمراد من الاستغراق ههنا استغراق فردى لا مجموعى الاستغراق
الفردى لا ينافى التعريف لان الفرق عبارة عن الشئ الواحد والتعريف انما يكون للشئ
الواحد فان قيل لا سلم انه لا منافات بينهما بل المنافات ايضا ثابت لعدم اطلاق الفرد
على الحقيقة ونطلاق الحقيقة على الفرد والمقصود من التعريف الحقيقة واجيب
عنه بان المنافات انما يكون فى تعريف الفصل لا الاعتبارى وههنا اعتبارى فذكر الفرد
وانما لم يكن هذا التعريف قصد بالان نظر النخاة من اول الامر الى اجزاء الشئ وافراد
لا الى التعريف فان قيل هذا تكلف وتعسف لانه صرف من ظاهر الحال الى غير ظاهر



نكاحا كما تم الى اخره صرح به في حاشية شرح المطالع فاطلب هناك فان قيل
 كلمات الله تعالى القائمة بذاته خارجة عنه اذ لا يكون كما يتلفظ به الا انسان
 اجيب عنه بان التعريف ما أول بقولنا ما يتلفظ به الا انسان او من شلنا ان تلفظ
 به فيخبر عن ذلك فيه فان قيل كلمات الله لا يكون مما يتلفظ به الا انسان لان
 تلفظ الله تعالى بكيف وحرف وصوت وتلفظ الا انسان بها واجيب بان هذا من
 تدقيق الفلاسفة لا من مذهبي اهل السنة والجماعة فان من فهم ان كلمات الله
 تعالى ما يتلفظ به الا انسان بدلائل اولها قوله تعالى اقرأ ذلك الكتاب والكتب باسم
 ربك انك تعلم ما لم يكن الا ان الله يقول تعالى لا يسمعون الا المطهرون قالس لا يكون الا بالمحموس
 الظاهر والثالث ايض قوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن والقرا ن اسم ذلك النظم
 ولان كلمات الله لو لم يكن مما يتلفظ به الا انسان لما امر الله تعالى بقوله فاقروا ما تيسر
 من القرآن لان الامر على المحال والرابع جواز الصلوة بها فلو لم يكن تلفظ الا انسان
 بها لما جاز الصلوة بها لان جواز الصلوة لا يكون الا بالقراءة فان قيل المحذوفات المنها
 كلام ليس من قبيل ما لا يتلفظ بها فما بال النعاة حيث حكموا بالاول لفظيا حقيقيا
 وبالثاني حكما واجيب عنه بان المحذوفات ترد الى اصلها فيكون لها اصل
 فيتلفظ بها واما المنويات فلا يكون لها اصل ولم يوضع لها الفاظ وانما غير واعها
 باستعارة لفظ المنفصل لها من نحو انت وهي واجروا عليها احكام لفظ الظاهر تامل
 في هذا الاعتبار اصار لفظ الحكم انتهى قول وضع في اللغة جعل الشيء في حيز الشيء في
 الاصطلاح تخصيص الشيء بشئ بحيث متى اطلق او احصر الشيء الاول فهم منه الشيء
 الثاني فان صدق عليه هذا الحد فهو الموضوع والا فله قنامل وفيه بحث من وجوه
 الاول فلانه ان اريد بالتحصيل تخصيص اللفظ بالمعنى فيخرج به الا لفاظ المشتركة لعدم
 تخصيصها بالمعنى الواحد بل يكون مترددة بين معانيها كالمضارع مترددة بين الحال
 والاستقبال وكلفظ العين مترددة بين معانيها ان اريد تخصيص المعنى باللفظ فيخرج
 به الا لفاظ المترادفة كالقعود والجوس فان المعنى مترددة بين الفاظ واجيب عنه
 بان هذا الفساد كلهما في صيغة التخصيص فعمل صيغة التخصيص بصيغة الجمع لا يؤل به
 ويقال جعل الشيء بالشيء والمجمل اعلمها تامل ما انا انيا فلان كنه متى لم يرد الاوقات فاذا اطلق به
 وقتا فهم منه المعنى واذا اطلق به في وقت اخر اطلقا ثانيا او ثالثا الى ما لا نهاية له فلا
 يكون فله ان الفهم لا يكون الا من الجمل ويكون هذا الفهم من الفهم وهو تحصيل

الحاصل واجيب عنه بان المراد من الفهم فهم جديد فلا يراد شبهة تحصيل
الحاصل اما الثالث فلا نكلمه متى للشرط وجود الشرط مستلزما لوجود المشترك فيخرج
عنه حروف المعاني كحوت البحر وغيره وكذا الكثير من الاطلاقات كاطلاق القرآن وغيره
حيث لم يفهم منها المعاني بخير الاطلاق وكذا اذا اطلق لكن جن داعي عليه او مات
في حال الاطلاق فلم يفهم منها المعاني فينبغي ان يخرج عن حال الوضع واجيب عنه
بان المراد من الاطلاق اطلاقا صحيحا اي كاملا فاطلاق الحروف بلا ضم ضمنية لا يكون
صحيحا واما الجواب عن القرآن وغيره فلان المراد بالاطلاق الاطلاق مع العلم بالمعنى
واما الجواب عن الموت والجنون والاعماء فلان المراد بالاطلاق اطلاقا سالما عن المانع واما اياها
فلان كلمة الترتيد فلا يناسب التعريف المقتضى لليقين وهي للتشكيك فيجوز
منافاة واجيب عنه بانها غير منحصرة في الترتيد بل يستعمل تارة للتبويب واهنا
كذلك واما خامسا فلم يكف فيها بقوله متى اطلق وضم اليه قوله او احسن واجيب عنه
بان هذا العطف لشمول حال الوضع الالفاظ وغيرها كذا والاربع واما سادسا فلانه
كما ذكر قيد الحسن فينبغي ان يذكر قيدا للسمع ايضا لان الفهم كما يحصل من الاطلاق
يحصل من السمع ايضا فينبغي ان يقال او اسمع واجيب بان السمع متلجج في الاطلاق
بناء على ان السامع كالقاري انتهى قول المعنى في اللغة هو المراد وفي الاصطلاح
ما يقصد بشئ كلفظ زيد يقصد به حيوان ناطق مع الشخص وان قيل المعنى اما
صيغة ظرف او صيغة مصدر او يصح اخذ كل واحد منهما في هذا المقام لفساد المعنى
واجيب عنه بان الظرف والمصدر اذا تعديا في المعنى الحقيقي يؤلان بصيغة المفعول
فيكون بمعنى المقصود لا بمعنى المقصد القصد وان قيل المعنى ما خوذ في الوضع
فذكره بعده تكرار واجيب عنه بان ذكر المعنى بعد الوضع مبني على تجريلا الوضع من
المعنى او يجاب عنه بان لا تكرار فيلان ذكر المعنى في الوضع ضمنى وفي الثاني تصريح
بلا تكرار وان قيل قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض الالفاظ الاخر ذكيفة يصح قول المعنى
واجيب عنه بان المعنى ما يتعلق به القصد هو اعم من ان يكون لفظا ومعنى وان قيل قد
وضع بعض الالفاظ المفردة بازاء بعض الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر والصلة والشرط
والجزء فان كل واحد منها يقصد بها المعنى المركب واجيب عنه بان ما يقصد
عنها لا يكون الامفرد العدم كالاتي جزء اللفظ على جزء المعنى تأمل قوله مفرد
المعنى المفرد ملا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى والمعنى المركب يخالقه هو اعم

على انه صفة لمعنى او منصوب او بدل عنه او منصوب على انه حال من المعنى
او من ضمير وضع او مفعول اعنى المقدّم او مرفوع لانه خبر مبتدأ محذوف الصفة
الثانى اللفظ **فان قيل** لا يصح كواحد منها اما على تقدير الجرح بالصفة للمعنى فلانه
يلزم تقديم الافراد والتركيب للمعنى قبل الوضع وليس الا مركب لك بل الافراد
والتركيب انما هو بعد الوضع واجيب عنه بان اتصافه انما هو باعتبار ما يؤلّ ليه
واما على تقدير النصيب اذا كان حلا من المعنى فلان الحال لا يكون الا من الفاعل
والمفعول به ولفظ المعنى ليس كذلك تاقل واجيب عنه بان الجرح فى حكم المفعول
فان قيل ذوالحال اذا كان نكرة وجب تقديم الحال عليه فينبغى ان يقال مفرد المعنى
واجيب عنه بان هذا التقديم اذا لم يكن ذوالحال مجردا وانما اذا كان مجردا فلا يجوز
تقديمه عليه لان الحال تابع لذى الحال فتقديم الجرح على الجار ممنوع فالتابع اى
تقديم تابع الجرح ومنوع على الجرح بطريق الاولى فان قيل الحال لا يصح من ضمير وضع
لانه يشترط فى باب الحال اتحاد الحال مع ذى الحال وجودا وزمانا والوضع مقدم وجو
على الافراد والتركيب **واجيب عنه** بان اتحاد الزمان كان لصحة الحالية تأمل وان قيل
لو كان حلا عن ضمير وضع لكان فى جنبه ههنا وقع الفصل بينها واجيب عنه بان
الفصل بالاجنبى مستوع لا بمتعلقات وضع قول وهى مختصرة فى ثلاث اقسام اسم
وفعل وحرف لانها اما ان لا تدل اى ذلك الكلمة على معنى كائن فى نفسها هو الحرف او
تدل ويفترق معناها باحد الازمنة الثلاثة وهو الفعل او تدل وليفترق معناها
به وهو الاسم فحال الكلمة لا يخلو عن هذه الثلاثة فلها ان انحصرت الكلمة فى ثلاثة
اقسام وفيه نظر من وجهين الاول انه لا يثبت من هذا الدليل انحصار الكلمة فى
ثلاثة اقسام لان ان اريد التقسيمان الذان فى الدليل فيقتضى ان يكون الكلمة على اربعة
اقسام احدى اهما يبدل وثانيهما لا يدل وثالثهما ما يفتقر واربعا ما لا يفتقر وان
اريد احدى اهما فيقتضى ان يكون الكلمة على قسمين تأمل واجيب عنه بان المادة
كلا التقسيمان لكن التقسيم الاول من الكلمة والتقسيم الثانى اعنى الاقتراح وعدم
الاقتراح من قسم تقسيم الاول فعلى هذا انحصرت الكلمة فى ثلاثة اقسام ولا يخفى
عليك ان النظر الاول انما يتوجه الى دليل حصر الكلمة التى فى عبارة الكافية لانها
تقسيمان لا الى دليل حصر الكلمة فى هذا المختصر فانه ليس ههنا تقسيمان واما
النظر الثانى فيتوجه الى الكافية والمختصر ايضا جميعا تأمل واما الثانى فلان

هذا الدليل لا يرتبط بالاختصاص لان الدلالة لا تقتريان ليسا بمن كورين في حقيقة الكلمة
 لان حقيقة الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد واجيب عنه بان الدلالة لا تقتريان وان لم يكونا
 بمن كورين في حقيقة الكلمة لفظا لانها بمن كوران تقدير لا انه ذكر في حقيقة الكلمة
 صيغة الوضع والوضع يستلزم الدلالة ولا تقتريان كذا في بعض الشروح الكافية وفي
 هذا الدليل نظرون وجه آخر ذكر في غاية التحقيق فاطلب هناك قول فحل الاسماء
 حقيقة الاسماء المحذوف في اللغة المنع وفي الاصطلاح هو قول دال على حقيقة الشئ
 من غير زيادة ونقصان اعلم ان التعريف في اللغة العلامة وفي الاصطلاح ما
 يعرف به الشئ وهي على ضربين حدى وهو ما يؤخذ فيه حقائق الشئ من غير
 زيادة ونقصان ورسمى وهو ما يؤخذ فيه صفات الشئ كتعريف الانسان بالحيوان
 الناطق حدى ويكونه عربى الاظفار بادية البشرة مستقيم القامة ضحك بالطبع
 رسمى فاذا عرفت هذا فاعلم ان تسمية الحد ههنا ليست بمعنى الحقيقة بل
 بمعنى التعريف قوله كلمة تدل اى ذلك الكلمة على معنى كائن في نفسها الى الحكم غير
 مقترن باحد الا زمنا الثلاثة اعنى الماضي والحال والاستقبال كرجل علم فان قيل
 كلمة في ههنا ليست في محل لعدم ظرفية الكلمة للمعنى وهى تقتضى الظرفية تامل واجيب
 عنه بان كلمة في بمعنى الابعاد بنفسها لكن المصنف اتى بكلمة في لانها لما دلت على معنى
 بنفسها من غير احتياج الى ضم كلمة اخرى فكانت محيطا لتلك المعنى كاحاطة
 النظر بالمظروف فلهم هذه العلاقة اتى بكلمة في كذا فى عبدا لغفور فان قيل قوله
 في نفسها زائدة لا طائل تحته لان معنى في نفسها كونها مدكولا عليها وهذا المعنى
 بعينه معنى قوله تدل على المعنى في يلزم التكرار تامل واجيب عنه بان الدلالة على
 المعنى على ضربين اما بنفسها او بغيرها فلما كانت دلالة المعنى متنوعة قيد بقوله في
 نفسها فان قيل هذا الحد ليس بجامع ولا مانع يخرج اسماء الافعال منها وكذا الاسم
 الفاعل والمفعول ويدخل فيه نحو كاد ويشى عسى نعم مما استلزم عنها الزمان وكذا
 فعل المضارع لانه ايضا غير مقترن باحد لازمة بل هو مشترك بين زمان الحال
 الاستقبال واجيب عنه بان المراد بعدم الاقتريان ان يكون مقترنا بحسب الوضع احلا
 سواء كان بزمان او زمانين فخرج المضارع عن حد الاسم واجيب بان المراد من
 لا اقتريان اقتريانا وضعيا فخرج اغياره ودخل فراده وايضا يدخل في حد الاسماء
 الزمان كيوم وعنده امس فان الزمان فيه غير مقترن باحد الا زمنا الثلاثة

ولا لزوم اقتران الزمان بالزمان وهو محال وكذا اللفظ الليل والنهار والصبح والغروب والرواح والضحى والنسي وغيرها مما يدل على الزمان فقط فان قيل يشك هذا التعريف بالاسماء المعبرة بها من جهات الستة كغروب وتحت وكذا ايمين وشمال وخلف وامام لاحتياجها الى الدلالة على المعنى الى ما اضيف اليه ولهذا الزم الاضافة فيهم وكذا اللفظ اى واية وكلا وبين وغيرها مما يكون لازماً للاضافة فيكون ممكناً تدل على معنى في نفسها فكيف يصدق عليها قول بنفسها واجيب عنه بان كل واحد منها مستقل في الدلالة على المعنى وضعا لكن جرت العادة في ذكر المضاف اليه معها فلا اعتبارا بما هو للوضع لا للعادة تامل وفي كلام طويل لا يليق بهذا المختصر فاطلب في المطولات كذا في غاية التحقيق انتهى لما فرغ من تعريف الاسم شرع في بعض خواصه لتفخيم معرفة الاسم غاية الاتصاف لان الشيء اذا عرفت من حيث الذاتيات والصفات كان موضعاً غاية الاتصاف بالتعريف الاول كالحدى وذكر الخواص كالتعريف الرسمي فقال علامته ان يصح الاخبار عنه وبه يجوزيد قائم الى لان يسند اليه فكونه مستند اليه من خواصه لان الفصل وضعت مستنداً به فلو جعل مستنداً اليه ايضا لزم خلاف الوضع وذال يجوز بغير ضرورة لان الفعل حدث والحادث عرض والعرض قائم بغيرها اى بالذاتيات دون الذات فانها قائمة بالادوات فان قيل يشك هذا الحكم به نحو قوله عجبني ان ضريت زيد لا نه جملة فعلية واجيب عنه ان هذا ابتداء لاسم تقديره اعجبني ضريك فان قيل قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا وادعوا فاعت محكوماً عليه لان جملة امنوا وادعوا مفعول مالم يسم فاعله لقل وهو لا يكون الا اسماً وهذا جملة واجيب عنه بان قوله امنوا ابتداء لاسم فاعله لقل وهو لا يكون الا اسماً وهذا جملة واجيب عنه بان القياس كلما وقع الجملة موقع الاسم تامل في بعض النسخ وقع قوله وبه كانه سهو من قلم الناسخ اى من تصرف الناسخين الا ان يقال المراد بالاخبار عنه به في حالة واحدة نحو اعجبني قيام زيد في صحبة عبارة النسخة لكن التمثيل بنحو زيد قائم ياياه تامل والله اعلم والاضافة نحو غلام زيد واتمها للاضافة من خواص الاسم بوجوه الاول لان الاضافة لا يكون الا لتعريف الشيء او لتخصيصه او لتحقيقه كل ذلك لا يكون الا في الاسم ولان الاضافة مسقطه للتثنية او ما يقوم مقام من نون التثنية ونون الجمع ولا لف واللام فكل ما كان هو لاء فيه كان الاضافة فيه ولا ان الاضافة لا يكون الا بحرف الجر وحروف الجر تختص بالاسم فكذا الاضافة انتهى

قول ودخول لام التعريف كالرجل لان اللام لتعين المعنى المستقل بالمفهومية
ويدل عليها اللفظ مطابقة والمعنى المستقل لا يكون الا في الاسم لان المحرک لا يدل
على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة اولان اللام لتعين الذات
والذات لا يكون الا اسما فاقبيل حروف النداء والميم ايضا لتعين المعنى او لتعريف
الذات كاللام فينبغي ان يقال ودخول حروف التعريف ليكون التعريف شاملا للميم
وحروف النداء ايضا **واجيب عنه** الكل ما قل باللام قائل **اجيب** بان التعريف بالنداء ما قل
بتعريف اللام وما الجواب عن الميم فهو غير مشهور فاقبيل مجوزان اللام يدخل في فعل
المضارع في قوله تعالى وليقطع بينكم وليتلطف **واجيب** بان هذه القراءة من الشواذ
لا يعتد بها ويضيق القائل باللام لموصولة يقع كان كلمة الذي يدخل على المضارع نحو
الذي يضرب بك ذلك هذه اللام ايضا موصولة دخلت عليه كذا في قاضي الارشاد
واما قوله يا نعم العبد ويا نعم الرسول الطاهر ما جاء في الايراد داخل حرف النداء
على صيغة الماضي فما دل ايضا تقديره يا من هو نعم الرسول الطاهر فاقبيل لم قال
ولام التعريف بدون الالف كما هو عبارة الكافية مع ان الالف اللام كلاهما التعريف
واجيب عنه بان فيها اختلاف متاهب ذهب سيويه الى ان اللام وحدها للتعريف
الا انه ساكن زيدت قبلها همزة الوصل ولهذا تسقط في اللج ووجه ان التعريف
ضد للتكثير وعلامة التكثير حرف واحد هو التنوين فكذا علامة التعريف ايضا حرف
واحد وذهب الخليل الى ان الالف اللام معا للتعريف كحل للاستفهام لشدة
اتصال احدهما بالآخر وسقوط الالف في اللج باعتبار نيابة اللام مقام الالف كنيابة
الجزء مقام الكل في نحو قول جاء في رئيس القوم وذهب المبرد الى ان الهمزة وحدها
للتعريف كهمزة الاستفهام وحدها للاستفهام زيدت بعدة اللام للفرق بين همزة
الاستفهام وبين همزة التعريف انما اختصت لزيادة همزة التعريف دون همزة الاستفهام
لان الاختصاص في الاستفهام اولي لان الاستفهام طلب الفهم عن الغير فالطالب المنارح
الى وجود المطلوب فيقص فيه ليتفرغ الى المقصود بسرعة كما ان المقصود من المنادى
سارع الى الجواب فخذل لفعل حوض عنه حرف لنداء ليتخلص منه الى المقصود
وكذا ما بعد ام لان المقصود بما احكم الاسم الواقع بعدها فخذل فعلا لشرط منه
ليتخلص منه الى المقصود بسرعة فحوا ما زيد من نطاق وكذا غيرها تأمل في قواعد
النحو قوله والجو كغلام زيد وانما صار الجر علامة لان الجوا اثر حرف الجر وهو

يختص بالاسم فكذا اثره ولا لزوم المخالفة بين المؤثر والاثرو ولا يجوزنا ولا ان الجر علامة
 الاضافة والاضافة يختص بالاسم وانما يختص بدخول حرف الجر بالاسم لانها وضعف
 لا فضاء الفعل او شبهه الى ما يليه فيجب ان يكون اسما حتى لا يلزم افضاء الشيء الى
 نفسه اما الاضافة اللغوية فهي محمولة على المعنوية كضارب زيد واما قوله تعالى لم يكن
 الذين وقل الحق ونحوها الوجود المجرد في آخر الفعل فمحمولة على الحركة البناءية لا على الارباع
 فان قيل الشمس والقمر وثران في الضياء والضياء اثرهما في السماء فيجب ان
 يكون ضياءهما ابيض في السماء واجيب عنه بان المؤثر على نوعين طبعي بان يكون ذلك
 الاثر في قالب ذاته ومركزه واكتسابي بان يكون ذلك الاثر باعتبار الغير كالعوامل فانها
 علامة الاثر فالمؤثر هو المتكلم والمؤثر الطبعي اولى واوى من المؤثر الغير الطبعي
 فان قيل النصب اثر النواصب وهو ان وتى واذن ولت وهذه الحروف مختصة
 بالفعل النصب لاسماء ابيض بوجدها مؤثر اكتسابي واجيب عنه المراد بالاثر الاثر الذي
 يكون من نوع واحد كالجوليس له من حروف الجر النصب اثر من انواع كثيرة فليجاد النصب في
 الاسم ليس بهذه الحينية بل من حيث انه اثر مؤثر اخر فان قيل الهزة والتضعيف
 ابيض مفضيان معنى الفعل الى الاسم كما كرمت زيدا وفرحت فينبغي ان يكون في الاسم
 قال امر بخلافه واجيب عنه بان المفضى على نوعين مفضى من حروف طلباني ومفضى
 من حروف المعاني فالاول يختص بالفعل والثاني يختص بالاسم قوله والتنوين
 مع اقسامه الاربع لا تنوين الترنم كما سيجي وهو في اللغة متون كرددن شئ وفي
 الاصطلاح نون ساكنة تتبع حركة اخر الكلمة لا لتأكيد الفعل وانما اختص
 التنوين بالاسم لانه عند اللام والاضافة لانها لاكتساب التعريف وهو للتكثير
 فاما اختصاص بالاسم فكذا التنوين حملا للنقيض على النقيض لا يقم ان التنوين
 احق ان يكون في الفعل لانه للتكثير والفعل يضر نكرة لاننا نقول الامر كذلك
 الا انه يقتضي الانفصال عن كل ما هو الموصل والفعل يقتضيه الاتصال بالفاعل
 فينبغي انما ناة اولاه انما اختص لانه لا تقطاع الكلمة وانما ما هو بالفعل شديد
 الاتصال مع الفاعل واما قوله اقبل اللوم عازل والغائب فقولي ان اصبه لقد اصابا
 بادخال التنوين على ضيغته لما فيه وهو قوله اصابا فمحمول على تنوين الترنم وهو
 غير مختص به اولاه عوض عن الف الاشباع فاندفع الاشكال هو ان الاختصاص
 منتقضى باصا بالانتهى فان قيل فعلى هذا يجب ان لا يدخل على صيغة

اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر فانها ايضاً يقتضى اتصالها بفاعلها
ومع انه يجري عليها اجراء الظاهر كما يقال زيد ضارب بالتنوين واجيب عنه بان
اقتضاء هال للفاعل ليس كاقضاء الفعل اياه لان اقتضاء الفعل وضعى ولا اقتضاء
فيه اعرافى واستعارى من الفعل فلا يكون لها قوة في منع التنوين كذا فى غاية
التحقيق انتهى اولان التنوين اما للتمكن او للمقابلة او للعوض او لغيرها وشئ فمما لا يجرى
الا فى الاسم قول والتثنية والجمع نحو الزيدان والزيدون لانها يستلزمان التعدد
والتعدد يستلزمان التقاير ولا تقاير فى الفعل واما ثنائية الفعل فمجموعه فحوضه باو ضربوا
راجع الى فاعل الفعل قول والنعت لا لزيادة الشئ والفعل لا يقبل الزيادة
والتصغير لانه تحقير شئ بعد وجوده والفعل لا يقبل المحقارة تامل قول والنداء
لان المنادى كون الاسم مدعوا مسما ولا يمكن الدعاء فى الفعل فان كل هذه
المدكورات من خواص الاسم كما مر من التعليقات والتخصيص تامل قائل
كثير من الاسماء لا يدخل عليها التنوين كالضماثرو اسماء الاشارة وكذا الايدخل
عليها لام التعريف واجيب عنه بان النخبة على نوعين شامل وهو ما استغرق
لجميع افرادة كالكتابة بالقوة للانسان وغير شامل وهو ما يوجد فى بعض افرادة
كالكتابة بالفعل فى بعض افراد الانسان فالمراد ههنا غير شاملة تامل وكان السر
فى تفسير العلامة بالتخصيص ههنا لان العلامة لا ينفك عن الشئ فى الشئ وللخاصة
ما يوجد فيه ولا يوجد فى شئ اخر سواء كان لازمة له او لا وهذه الخواص لا توجد
فى بعض افراد الاسماء ههنا قال ثانيا معبرا عن لفظ العلامة بقوله فان كل احد
منها خواص الاسم قول ومعنى الاخبار ههنا لما كان سائر الخواص ظاهرا المراد
لا يحتاج الى تفسيرها ثانيا الا ان قول وعلامتها من صم الاخبار عنه فانه خفى المعنى
اشار المص الى بيانه واظهاره فقال ومعنى الاخبار عنه كذا وكذا ان يكون محكوما عليه
لكونه اى الاسم فاعلا ومفعول مالم يسم فاعلا ومبتدأ فان كل واحد منها مخبر
عنها تامل قول ويسمى اسما السهوية اى الاسم على قسميه اعنى الفعل بخلاف الفعل
لعلوه على اخويه يتركب من الكلم وحده من غير احتياج الى الفعل بخلاف الفعل
والحرف فانه محتاج الى الاسم فى الكلام تامل هذا اشارة الى وجه التسمية للاسم اعلم
ان فيه خلافا فذهب البصريون الى ان الاسم مأخوذ من السهل الذى هو ناقص وادنى
ويدل عليه جمعه وتصغيره نحو اسماء واسامى وسمى لا اوسامرو وسيم بتقلد يمر

الواو بناء على المثال فلما صار أصله سمو حذفت الضمة عن الواو ولثقلها عليها ثم حذفت
 الواو لالتقاء الساكنين الواو والتنوين فصار سمو ثم نقل حركة السين الى ما بعده ليكون
 هذا اللفظ من الاسماء العشرة التي في الواو ثلثها على السكون وزيدت عليها هبة الواو
 كاي واخت واخ واب واسم وغيرها فصار اسما والكوفيون ذهبوا الى ان الاسم
 ما اخوذ من الوسم كسر الواو ويكون من المثال لا من الناقص وأما جمعه وتصغيره فمبنى
 على القلب تأمل وأجاب بأن القلب تعسف تكلف كذا في التجارية ثم لما كان مذهب
 البصريين أصلا عندنا اعتمد عليه فقال ويسمى اسما لسموه على تشبيهه لا لكونه
 وسماء على المعنى كما هو مذهب الكوفيين لان الكوفيين قالوا يسمى الاسم اسما
 لانه ما اخوذ من الوسم وهو العلامة والاسم علامة على مسماه واعترض عليهم بأن
 الفعل ايضا علامة ودالة على مسماه فينبغي ان يقع للفعل ايضا اسم كما يقال
 للاسم اسم ولا قائل به أحد **قوله** وحذف الفعل اي حقيقة قد شرحت في حل الاسم
 فلا نعيد ما كلمة تدل اي ذلك الكلمة على معنى كاشي في نفسها مقترن ذلك المعنى بأحد
 الازمنة الثلاثة اعني الماضي والحال والاستقبال كضرب ويضرب واضرب الأول الماضي
 والثاني للاستقبال والثالث للحال **فقوله** كلمة جنس يجتاول المقصود وغيرها وقوله
 تدل على معنى في نفسها فصل يخرج به الحروف تأمل وقوله مقترن بأحد الازمنة
 الثلاثة فصل اخر يخرج به الاسم لا يقع هذا الحد ليس بمانع ولا جامع لخروج الافعال
 المنطوقة من نحو نعم وشي وساء وجبن او عسى وكاد ودخول اسماء الافعال من نحو
 دونك وبلد عليك وغيرها لا نقول المراد بالاقتران الا اقتران الوضعي كما مر في
 حد الاسم في النقيض هذا ايشكل في المضارع لانه مقترن بالزمانين لا بأحد
 الازمنة الثلاثة تأمل قلنا لا نسلم الا اشتراك الزمانين وضعلا فلما عرض
 الاشتراك استعمالا وان سلمنا فلا ضير ايضا لان الكلمة لما صار فعلا ياقتران أحد
 الازمنة الثلاثة فباقترانها على زمانين بالطريق الاول فعلا كما يقال في تعريف
 المعتلات المعتل ما كان أحد اصوله حرف علة فلما كان أحد اصوله حرف علة كان
 معتلا كالمثال ولا يجوز والناقص فما كان في اصوله حرف علة كان معتلا بطريق
 الاول كذا في السعدية فهمنا كذلك تأمل **قائيل** اسم الفاعل والمفعول
 مقترن بأحد الازمنة الثلاثة وضعا واجيب عنه بان المراد من الوضع الوضع الاول هو
 الذي لم يسبق عليه وضع اخر دون الثالث كذا في غاية التحقيق للمبين حد الفعل

اراد ان يذكر بعض خواصه ليتضح معرفة الفعل فقال وعلمته ان يصح الاخبار به
 لاجته لان الفعل حدث وعرض والاحداث والاعراض لا تكون الا مستندة به قوله
 ودخول قد لانه وضع لتقريب الماضي الى الحال نحو قد ركب الامير من قبيل هذا او
 للتصديق او للتعليل شئ منها لا يوجد لاني الفعل قوله والسنين وسوف لا هما خبر
 للمستقبل فتلاول للقرين والثالث للبعيد الاستقبال لا يكون لاني الفعل في الفعل
 ما الحكمة في ذكر السنين معرقا بالافردون كلمة سوف واجيب عنه باق السنين
 جاءت على ستة انواع احدها السنين للطلب نحو استعملت اى طلبت التجارة واستعملت
 اى طلبت خروج وثانيتها الوجود الشئ على صفة نحو استعظمت اى وجدته عظيما وثالثها
 للتحويل نحو استجرت الطين اى تحولت الى الحجرة واربعا سنين الاستقبال نحو سيفضرب
 زيد خامسا سنين الزيادة نحو استطاع يستطيع وهذه الخمسة مختصة بالفعل فاسما
 منها الكساسة وهي التي تلحق اثرها في المؤنث حالة الوقف نحو مرت بكس وهو
 مختص بكلاهما فاذا كان متنوعة احتاج الى تعيينه وانما وضعت للاستقبال لانها
 خرب التفسير اى حرف تأخير والتأخير للاستقبال والمجزم لانه اشر الجوازم
 وهي مختصة بالفعل وانما يختص الجوازم بالفعل فانما اما النفي الفعل كلمة ولما واما
 لطلب الفعل كلاما لا مروا ما لطلب ترك الفعل كلاما النفي واما التعليق الشئ كان
 واما وكلاهما من هذه المعاني لا يوجد الا في الفعل قول والتصريف الى الماضي
 والمضارع لان لا تقسم الى الماضي والمضارع لا يكون لاجب الزمان والزمان يكون
 لاني الفعل قوله وكونه امرا او نهي لا نهما للطلب الطلب لا يكون الا في الفعل فان
 قيل لم قال وكونه امرا ونهيا ولم يقل الى امر ونهي واجيب عنه رعاية للمذهب
 لان فيها خلافا قال بعضهم انهما قسمان للفعل كالماضى والمضارع وقال بعضهم
 ليسا قسمين من الفعل بل مشتقان من المضارع واقسام الفعل ثمان الماضى للمضارع
 لا النفي ولا مروا قال بعضهم اقسام الفعل ثلثة ماضى ومضارع وامر فلهذا قال وكونه
 امرا ونهيا على ما ذهب كان فان قيل كنهية الى الداخل على الماضى ليست بجيد
 لانه ليس راء الماضى والمضارع ولا مروا والنهي فعل حتى يتصرف اليها فالاولى ان يقال
 والتصريف من الماضى والمضارع وغيره يدخل كلمة الى على المضارع واجيب عنك بالمراد
 من التصريف تصريف فعل الاصطلاح وهو كلمة تدل على معنى مقترن بلحاظ لا منة
 الثلاثة يعنى هذا الفعل فاما مضى وغيره تامل في صحيح ودخول الى على الماضى قوله

وانتقال الصفة بالبادزة المرفوعة لان المرفوع ليس الا حكمة الفاعل والفاعل متاينان
للفعل ولما اسمر الفاعل وغيره من الصفات فاستغاري لا اعتبار له واما الابرار
فلانه اصل والفعل اصل في اقضية الفاعل فاختص الاصل بلاصل لان الاستتار
خفيف فهو احق بالتعميم الا عند منع مانع كما اذا كان صفة جرت على غير من هو
هند زيد ضاربه هي في الابرار في الحقيقة ايضا تامل كن اني الكافية في بحث الضمائر
تأمل قوله وتاء التانيث الساكنة استغناء بتاء المتحركة اللاحقة بالاسم
فوضاربه والتاء لم يجعل الامر على العكس لان الاسم خفيف والفعل ثقيل
فالمحركة بالاسم والساكنة بالفعل اولى تعادلا بينهما تأمل قوله ونوني التأكيد
اي الخفيفة نحو اضرين والثقيلة نحو اضرين لانها لتأكيد الطلب والطلب ليس الا
في الفعل قوله فان كل هذه خواص الفعل يعني ان المراد بالعلامة ههنا الخاصة
لان العلامة ملائمة عن الشيء في وقت من الاوقات وهذه الاشياء ليست
بمنفكة ليجمع افراد الفعل فان نوني التأكيد لا يلحقان الماضى والحال ولكن اتاء التانيث
الساكنة تلحق الماضى وكذا غيره تأمل قوله ومعنى الاخبار ان يكون محكوما به
لكونه خبر لما كان معنى الاخبار في المراد اشار المصنف الى بيانه فقال معنى الاخبار
كذا وكذا قوله ويسمى فعلا باسم اضله هذه الاشارة الى وجه التسمية وهو المصير
لان اى المصدر وهو اى المصدر رفع الفاعل حقيقة اى لجة لان الفعل هو الحد
لا الزمان والفاعل لكن يسمى به لتضمنه فعلا لغويا فيكون تسمية فعل الاصطلاح
بتسمية فعل اللغوي او تسمية المتضمن باسم المتضمن وحد الحرف اى حقيقة
وقد مر شرحه كلمة لا تدل اى تلك الكلمة على معنى كائن في نفسها بل تدل
في غيرها فان قيل الحرف اذا تدل على معنى في نفسها فكيف تدل على معنى
في غيره لان الشيء اذا لم يتقدم على حفظ نفسه فكيف يتقدم على حفظ غيره
واجيب عنه بان كلمة في في موضعين بمعنى الباء في يصح تأمل فان قيل
هذه الحد منقوض باسماء الاضافة اى بالاسماء التي يتصور مفهومها بتصور امر
اخر كالغوق فان مضاه لا يفهم الا بالضافة الى ما تحتها وكذا اللفظ تحت فان مضاه
لا يتصور الا بالضافة الى ما فوقه وكذا الاسماء الستة كالأب فان معناها لا يتصور
الا بتصور الابن ومعنى الابن لا يتصور الا بتصور الاب وكذا اللفظ اخ فانه لا يستعمل
الا بالضافة الى ما بعده وكذا اللفظ بين وغيرها من الاسماء التي تدقت مفهومها

على امر اخر تامل فلا يكون حلا لحرف ما نعا وحلا لاسم جامعاً لجيب عنه بان
المرا د بقوله لا تدل على معنى دلالة وضعية ولا شك ان هذه الاسماء غير موقوفة
المعاني على مر غير هابل مستقلة في الدلالة على معناها وانما العادة جرت على ذكر اضافتها
الى غير هابل بخلاف الحرف فانه لا يدل على معنى وصفاً كذا في غاية التحقيق فاطلب هناك
قوله نحو من فان معناه لا ابتداء علم ان الابتداء على نوعين كلي وهو لا ابتداء
مطلقاً من غير تقييد بالبصرة والكوفة وجزئي وهو لا ابتداء بالمقيد بالبصرة والكوفة
مثلاً لا ابتداء المطلق معنى لفظ لا ابتداء فلهذا المعنى مستقل بالمفهومية ولفظ
لا ابتداء يدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها ولا ابتداء الجزئي
هو معنى من وهذا المعنى لا يكون مستقلاً بالمفهومية ولا يدل لفظ من عليه لا انضمام
كلمة اخرى فالمراد بقوله فان معنى من لا ابتداء ههنا لا ابتداء الجزئي لا الكلمة
فلهذا ذكر المعنى معرباً باللام **قوله** وهي اى كلمة من لا تدل عليه اى على ذلك
لا ابتداء الجزئي لا بعد ذكر ما اى الذى منه اى ثبت منه لا ابتداء كالبصرة والكوفة
مثلاً كما تقول سرت من البصرة الى الكوفة هذا فى المكان وامامى الزمان فكما
تقول صمت فى يوم الجمعة الى الان **قوله** وعلامته اى علامة الحرف ان لا
يصح الاخبار عنه اى لا يصح ان يكون مبتدأ او فاعلاً او مفعول ما لم يسم فاعله
ولا به اى لا يصح ان يكون خبراً لعدم استقلاله بالمفهومية والخبر عنه والخبر به
لا يكونان لامستقلين بالمفهومية كالاسم والفعل **قوله** وان لا يقبل علامات
الاسماء من دخول لام التعريف والجر والتنوين وغيرها ولا علامات الافعال من دخول
الحوادق والسين وسوف وغيرها لعدم اقتضاء العلامات فيما اى فى الحرف فلهذا
امتنع عليه دخول المقتضى **وان قيل** **قوله** وان لا يقبل علامات الاسماء والافعال
شامل لقولمان لا يصح الاخبار عنه ولا به فلائذ فى ذكره واجيب عنه بان هذا
اجراء للطريقة الغربية هو التعميم بعد التخصيص المشهور عكسها انما أسأل الله هذه
الطريقة الغربية لينهيب نفس السامع الى كل من هب ممكن كما فى قوله زيد نعم الرجل
تامل وكقوله نعم الوكيل هو زيد **قوله** وللحرف فى كلام العرب فوائد ههنا اجواب يسر الى
مقدر نقديره انه لما كان الحرف لا يكون مخبراً عنه ولا مخبراً به وايضاً لا يقبل علامات
الاسماء ولا علامات الافعال فالبحث عنه بلا فائدة فاجاب عن ذلك بقوله وللحرف فى
كلام العرب فوائد كالترطيبين الاسمين نحو زيد فى الدار وذلك ان ارتباط زيد مع الدار كما

بكلمة في التي للظرفية اذ لو طرح ذلك ويقرب زيد الدار لم يحصل استقراره في الدار قوله
 أو الفاعلين نحو أريد أن تضرب فان المقصود هنا مفعولية تضرب لما قبله فلا يحصل
 الابان المصدرية تقديره اريد ضربك أو اضرب وفعل فوضرت بالخشبة فان المقصود
 هنا واسطة الخشبة لذلك الضرب وذلك لا تحصل الا بالباء وذلك لانه لو طرح
 الباء ويقضرت الخشبة صار الخشبة مفعولا بلا واسطة أو الجملة التي نحو ان جاء في
 زيد اكرمته فتعلق الاكرام بالجميئة حاصل من كلمة ان الشرطية لانه لو لم يكن
 لم يحصل لتعلق وفي بعض النسخ فاكرمته بالفاء الجزائية وهو خطأ لان الفاء لا تدخل
 الا على الماضي المصدرية بلفظ قد لفظا وتقديرا وهي ليس بوجوده هنا لان المعنى على
 الاستقبال لا على الماضي فلو كان في قد كان المعنى على الماضي لا على الاستقبال نحو
 قوله تعلق جاؤكم حصرت صدورهم بتقدير قد على بعض من ذهب تأمل كذا في
 الضيائية قوله وغير ذلك أي غير ما ذكر من القواعد التي تعرفها أي ذلك القواعد في
 القسم الثالث انشاء الله تعالى قوله ويسمى حرفا نحو على أي الحرف في كلام العرب حرفا
 أي طرفا من الإشارة الموجهة للتسمية بانه يسمى الحرف حرفا لان الحرف في اللغة الطرف
 كما يقال جلسمت حرف الوادي أي طرف الوادي والحرف لا يكون الا في طرف الكلام
 قوله اذ ليس أي الحرف مقصودا بانه أي الحرف مثل المسند والمستند اليه كما انه جواب
 سؤال تقديره انه لا نسلم انه في طرف الكلام لان في قوله زيد في الدار في وسط الكلام
 وكذا ان الناصبة في قوله اريد ان تضرب في وسط الكلام وكذا غيره فاجاب المصنف
 بها ترى أي ليس مقصودا بانه أي الحرف مثل المسند والمستند اليه فاذا لم يكن مقصودا كان
 طرفا من المقصود لما فرغ المصنف عن حلال الكلمة واقسامها من الاسم والفعل والحرف
 وحل دودها وبعض خواصها ووجه تسميتها شاع في الكلام فقال الكلام لفظ نظمن
 كلمتين بالاسناد فقوله لفظ جنس شامل للمفردات والمركبات الكلامية وغير
 الكلامية وقوله تضمن كلمتين فصل يخرج به المفردات المهملة قول بالاسناد فصل
 اخر يخرج به المركبات الغير الكلامية فبالاسناد في التركيب الاضافي والتعداوي
 والصوتي والتوصيفي وكرت كيب الحال مع ذي الحال كتركيب لتهيم مع الميم وتركيب غيرها
 تأمل لعدم الاسناد فيها وقد فرغ الاسناد بما سمعني بيا انه انشاء الله تعالى انتهى فهنا
 بحث من وجوه الاول انه لم ترك المصنف العطف مع وجود المناسبة بينه ما في كون
 كل واحد منهما جملة اسمية وفي كون كل واحد منهما موضوع علم النحو آجيب عنه

نظر إلى استقلال الكلام والنسبة إلى الكلمة حيث تفيد الخطاب والمتكلم فاشد تامة
فلو عطف الكلام لصار الكلام معطوفا على الكلمة والمعطوف تابعة للمعطوف عليه
فلو عطف لم يكن بأقرب في مرتبة الاستقلال فعد كخطبة بعد خطبة وباب بعد باب
وعلى هذا القياس كل ما كان المقصود غير المحتاج لما قبله سبب لا في الاستقلال يجوز
ترك العطف وكذا في كل موضع لا يجوز فيه تمام الشيء الأول إلا بذكر الثاني يجوز ترك العطف
فيه كافي ابتداء بسم الله أو لا ثم بعد بحمد الله بغير العطف أو بالعطف أيضا وكما في الكلمة
الطيب من قول لا اله الا الله محمد رسول الله يجوز ترك العطف فيه وكذا في دعاء
التبوت من قوله اللهم انا نستعينك ونستغفرك الى آخره انتهى كذا في بعض حواشي
شرح المطالع تأمل فان قيل فعلى هذا التعريف لا يكون مثل زيد قائما كلاما لأنه
لا يكون مهتا لفظا أخرجه يكون متضمنا لهما من الكلمتين ولذا لا اتحاد بين المتضمن
والمتضمن ودل لا يجوز تأمل قلنا فجميع التركيب كان متضمنا لأفراجه وكما هو أحد من
الكلمتين فيه متضمن كضم النحل للجزء فلا يلزم للاتحاد بينهما كصورته إلا أنسان من
حيث المجموع متضمن لأفراجه وأجزاءه نحو اليد والرجل كضم النحل للجزء وكذا البيت
متضمن للسقف وجدران الأربع وكذا النقش وغيرها فان قيل هذا الحد ليس
بصادق على قولنا زيد قائما أو زيد قام أو زيد ابوه قائما لان فيها ليست كلمتين
بل فيه أربع كلمات مع أنه كلام واحد وأجيب عنه المراد من الكلمتين أهم من أن
يكون حقيقة أو تأويلا فهذا في تأويل الكلمتين تقديره زيد قائما كلاما فان قيل
فعلى هذا التقدير لا يكون كلمتين أيضا تأمل وأجيب عنه بأن الكلام هو زيد
قائم ولا بحينئذ صامضا اليه والمضات اليه داخل في النسبة وخارج في
الكلام فان قيل جسق مهمل وديز مقلوب زيد كلام ولم يكن فيه الكلمتان
وأجيب عنه بأن الكلمتين أهم من أن يكونا حقيقة أو حكما فاجسق والديز في
حكم هذا اللفظ تقديره هذا اللفظ مهمل وهذا اللفظ مقلوب زيد فان قيل
فعلى هذا لا يكون كلمتين بعد لتأويل بل يكون ثلاث كلمات وأجيب عنه
بأن الكلام هذا مهمل وهذا مقلوب زيد وذكر اللفظ تخصيص اسم الإشارة وتعيينه
فيكون قيد أو القيود خارجة عن الكلام فان قيل هذا الحد ليس بصادق على لفظ
اضرب ولا تضرب إذ ليس فيه كلمتان مع أنه كلام وأجيب عنه بأن الكلمتين
أهم من أن يكونا لفظية أو تقديرية فاحد الكلمتين في اضرب ولا تضرب لفظية

والاخرى فيه مستندة تقديراً لضرب انت ولا تضرب انت فان قيل يشكل
صدق هذا الحد على الحملتين نحو ان جاءني زيد اكرمه مع انه كلام واحد واجيب
عنه بان الكلام هو الجزاء وحده والشرط قيد له تقديراً كرمته لمحيطة زيد وعلى
هذا القياس مجموع الشرط والجزاء وقد عرفت ان التقيد خارجة عن الكلام تامل
فان يصدق تعريف الكلام على الشرط والجزاء تامل فان قيل لم يقل الكلام
ما تركب من الكلمتين واجيب عنه بان صيغة تركب يستعمل مع
كلمة من بخلاف صيغة تضمن فانه يستعمل بغير كلمة من ففيه اختصار و
الاختصار اولى من الاطراب وفيه بحث ذكره في غاية التحقيق فاطلب هناك
فان قيل فعلى هذا ان الكلام ما تضمن الاسناد او يقوماً تضمن الاسناد
او ما فيه الاسناد لكان اخصر وقد عرفت ان الاختصار اولى واجيب عنه الامر
كذلك الا ان فيه فساداً للصدق التعريف على براء الكلام لان ما تضمن الاسناد
ليس بالكلمة واحدة كما يفهم من تعريف الاسناد وهو نسبة احدى الكلمتين
سواء كان فعلاً نحو ضرب زيد فان الاسناد فيه نشأت وتولدت من كلمة ضرب
لان من زيد فانه جاءكم لا يصدر منه الاسناد او كان اسماً مشتقاً نحو زيد قائم فان
الاسناد فيه نشأت وتولدت من كلمة قائم لان من زيد فانه جاءكم لا يصدر عنه
الاسناد فان قيل لو قال لفظ تضمن كلمتين بالاختبار موضع بالاسناد لكان
مؤيداً لهذا المعنى ايضاً واجيب عنه بان الاختبار يستعمل في الاسناد التي تكون في
الجملة الاخبارية ولا يطلق على الجملة الانشائية بخلاف الاسناد فانه اعم فلهذا
قال بالاسناد ولم يقل بالاختبار تامل ثم اعلم ان قوله بالاسناد اما ظرف لغو
لتضمن او مفعول مطلق لتضمن باعتبار الموصوف الحدوف تقديراً تضمن الكلمتين
تضمناً حاصلًا بسبب الاسناد قوله ولا اسناد نسبة احدى الكلمتين سواء
كان من الكلمة الاولى نحو قائم زيد كافي الجملة الفعلية او من الكلمة الثانية
كافي الجملة الاسمية نحو زيد قائم الى الاخرى بحيث تفيد ذلك النسبة المخاطب
قائمة تامّة التي يعم السكوت اى سكوت المخاطب بحيث لا يحتاج الى المتكلم كما
ثانيها اي على ذلك القائمة فقوله نسبة اخذت الكلمتين الى الاخرى جنس
شامل له ولغيره وقوله بحيث تفيد المخاطب الفصل خرج ما علاه اي لا يكون
مفيد للمخاطب كنسبة الاضافة نحو غلام زيد فان هذه النسبة ليست بمفيدة

للمخاطب لان في النسبة المقيدة لا بد من اربعة امور المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة
الحكمية والحكم مخوذين قائم فزيد مثال للمحكوم عليه والقائم مثال للمحكوم به نسبة
القيام الى زيد نسبة حكمية والحكم الربط وعلامة الربط بالفارسية لفظ هست في
الموجبة مخو زيد قائم اي زيد قائم هست ولفظ نيست في السالبة مخو زيد ليس بقائم
اي زيد قائم نيست او نحو هذه الامور الاربعة لا توجد الا في الجملة الاسمية والفعلية
لا في التركيب الاضافية والتوصيفية وغيرها تامل لان معنى قوله غلام زيد كونه غلام
مسند الى زيد فقط وهذا القدر لا تقيد المخاطب فائدة تامة ما لم يقل قائم او
صاحك بان يقر غلام زيد قائم او صاحك انتهى واعلم ان قوله يصح السكوت عليهما
ليس من تعريف الاستدلال هي تفسير وتعريف للفائدة التامة كانه وقعت
جواب سوال مقدر في تقديره ما الفائدة التامة فقال عجيبا لذلك السائل
التي يصح السكوت عليها والمجرب من السكوت سكوت المتكلم قيل سكوت المخاطب
لموافقة ما قبله مخو زيد قائم وقام زيد فيسمى الاول الجملة الاسمية لكون الجزء
الاول اسما ويسمى الثاني جملة فعلية لكون الجزء الاول فعلا قوله فعلم الفاعل فيه
للتفريع اي فاذا كان الامر كذلك افعلم ان الكلام لا يحصل اي ذلك الكلام لا من
اسمين مخو زيد قائم او من اسم وفعل مخو قام زيد وان كان بحسب العقل يقتضيه ان يكون
الكلام ستة انواع ثلاثة من جنس واحد واسم اسم وفعل فعل حرف وثلاثة
من جنسين من اسم وفعل اسم وحرف وفعل وحرف كذا قال الناظم اسم اسم
فعل فعل حرف + اسم فعل اسم حرف فعل حرف + لكنه لا يحصل الا
من القسمين الاولين لا يوجد المسند والمُسند اليه معافى غيرهما اي غير القسمين
الذين كورين ولا بد للكلام منهما اي من المسند والمُسند اليه معالان الاستناد
ما خور في حقيقة الكلام ولا يسار يقتضي الطرفين المسند والمُسند اليه انتهى هما
لا يوجد ان معالافى من القسمين قوله قاتيل توقض اي حصر الكلام بالنداء
اي بتركيب النداءية نحو يا زيد نحو يا زيد وهما شريف وكذا انتقض والنداءية
نحو وا زيد الاء واعراده كذا قوله من حرف او في حرف فان جميع ذلك الكلام
من الاسم والحرف فانتقض حصر الكلام قوله قلنا حرف النداء قائم مقام ادعو
واطلب وهما الفعلان فالكلام من الفعل والاسم الذي هو المنوى المستتر في
ادعو واطلب وهو انا فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون يا كلاما بدون

لفظ زيد لان ياقا ثم مقام الجملة وهي ادعو الفعل والفاعل مستتر فيه وليس الامر كذلك بل
الكلام محووع يا زيد اجيب عنه الامر كما قلت الا انه لما حدث الفعل الذي لا ثبوت
الاستتار ولا اخار واقيم الحرف الذي لا يكون لائق الاستتار والا صار مقام الفعل تاب
اسم الظاهر الذي هو زيد مثلاً المفعول للجملة وقعت فضلة مقام الضمير الذي يكون
مستترا في ادعو واطلب ويكون عن في الجملة فاقامة الفضلة مقام العلة بناء على ان كل
شيء اذا وقع في محل الغير قل له حكم الغير وكذا الجواب عن الندبة فان كلمة واقا ثم
انفجر اصله اتفجع زيدا فلما حدث الفعل والفاعل قيم كلمة واقا ثم انفجر اصله
المضمير بالمظهر فيقال وا زيدا واعمره واما الجواب عن قوله من حرف وفي حرف فلي
الحكاية بان من وفي حكيتان عن من وفي الذين وقعا في التركيب فيكون الكلام من
الاسمين فان قيل فعلى هذا يلزم فيه الرفع لانه صار اسما وقع مبتدأ والجواب عنه
بانه باعتبار اعراب المحكي عنه فصار مبتدأ مبتدأ على ان الحكاية كلها على ما حكى عنه
تأمل قوله فلا نقض عليه اى على حصر الكلام واما الجواب عن الجملة في مقام
الانتقاض فقد مر سابقا فلا نعيدة قوله واذا فرغنا من المقدمة اى من مقدمة
الكتاب فالامر عدى فلنشرع الآن في الاقسام الثلاثة لا معال بطريق الانفراد
فالعبارة بحرف المضان تقديره في أحد الاقسام الثلاثة فان قيل الجزاء
لازم لوجود الشرط بمعنى اذا وجد الشرط في وقت من الاوقات فيكون وجود الجزاء
ايضا في ذلك الوقت ضرورة بلا مهلة بينهما كما ان وجود الشمس مستلزم
لوجود النهار والشروع في أحد الاقسام الثلاثة غير لازم للفرغ لجواز المهلة بينهما
بان يكون المصنف مستراحا اى راحت غير ذلك اجيب عنه بان الشروع
ليس الجزاء بل الجزاء هو الارادة تقديره واذا فرغنا من المقدمة اردنا الشروع
في الاقسام الثلاثة ولا شك ان ارادة الشيء الاخر لازم للفرغ عن الشيء الاول
انتهى فحصد قوله واذا فرغنا من المقدمة فلنشرع في الاقسام الثلاثة بصورة
الشرط والجزاء قوله والله الموفق اسم فاعل من باب التفعيل والمعين ايضا
اسم فاعل من باب الافعال اى من باب اعان يعين اعانة اعتصم المصنف
بالله تعالى لان الشروع في الشيء امر عظيم وخطر فلا بد من الاستعانة
والتوفيق من الله تعالى القسم الاول من الاقسام الثلاثة في الاسم قد مر
مباحث الاسم على مباحث الفعل والحرف لان الاسماء اصل بالنسبة الى الفعل

والحرف لانه عن منه الوجود واللام منه لا من الفعل والحرف اولان بحث الاسم مشتق على
المقاصد الثلاثة نحو المرفوعات والمنصوبات والمجوزات **قوله** وقد مر تعريفه
هو الكلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد لازمة الثلاثة فلا تعيد هذا
اشارة الى جواب سوال مقد وتقديرة ان تقسيم الشيء مسبوق على تعريف الشيء لا
لزم تقسيم المجهول ولا يجوز تفهده اقل مجيباً وقد مر تعريفه **قوله** وهو ينقسم
الى معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مفرداً او مركباً فالاول مبني والثاني لا يختص
بما ان يكون مركباً شابه لمبني الاصل ولا الاول ايضاً مبني والثاني المركب الذي لم
يشبه مبني الاصل معرب فلا سماً لا يخلو عن هذا فلهذا انحصر الاسم على نوعين
قوله فلنذكر احكامهما اي المعرب والمبني في البابين اي باب المعرب وباب المبني
ففي الاول نذكر احوال المعرب واحكامه واقسامه وفي الثاني نذكر احوال المبني
واحكامه واقسامه **قوله** وخاتمة اي ما بقى احكام من البابين من الاحكام المشتركة
بين المعرب والمبني فلنذكر في الخاتمة ثم الخاتمة في اللغة انگشترى راكوبين
وفي الاصطلاح ما يختص به الشيء اي البحث الذي يختص به الشيء **قوله** ان شاء الله
قيده **قوله** فلنذكر احكامهما بقوله ان شاء الله لان ذكر الشيء وتركه غير مقدور
الا انسان بل مقيد بمشيئة الله ورضاه انتهى **قوله** الباب الاول من البابين
في الاسم للمعرب قدمه بالبيان بجواب امالاه منصروف والاصل في الاسماء الصروف
دون البناء لان البناء وظيفة الفعل المتقل وامالاه محل الاعراب لفظاً وتقديراً
دون المبني لانه محل الاعراب محلا واللفظي اصل من المعلى واما لغيره
تأمل **قوله** وفيه مقدمة اي في باب اسم المعرب فالضمير المجرور راجع الى
الباب لا الى القسم كما توهم بعضهم تأمل المراد من المقدمة بحث يتوقف
عليه الشروع وسيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى في ما بعده **قوله** وثلاثة مقاصد
الاول المرفوعات والثاني المنصوبات والثالث المجزوات **قوله** والخاتمة اي
خاتمة اسم المعرب قال لام عهدي **قوله** اما المقدمة التي يتوقف عليه الشروع
ففيها فصول اربعة في عبارة عن الفصول الاربعة فاندفع الاشكال الحاصل
من كلمة في للظرفية الفصل الاول في تعريف اسم المعرب والفصل
الثاني في الاعراب والفصل الثالث في اصناف اعراب الاسم والفصل
الرابع في تقسيم الاسم للمعرب الى المنصرف وغير المنصرف

قوله الفصل الأول من الفصول الأربعة ويكون جزء المقدمة وكونه موقوفاً عليه
 في تعريف أي في تعريف الاسم العربي وهو كل اسم مركب ذلك الاسم مع غيره أي مع غير
 ذلك الاسم ولا يشبه ذلك الاسم مبنى الأصل أي الحرف والفعل الماضي والماضي
 الحاضر هذا هو المشهور عند جمهور النحاة وعند البعض الجملة من حيث هي أي من
 مبنى الأصل كذا في غاية التحقيق والمراد من التركيب تركيب يتحقق معه عامله
 فيخرج عنه نحو غلام زيد يسكون الميم لان الغلام وان كان مركباً مع زيد لكن ليس
 بمركب مع عامله اذ لو كان مركباً مع عامله لكان مرفوعاً او منصوباً او مجروراً لا ساكن
 الميم فان قيل كثير من الاسماء العربية مشابهة لمبنى الأصل مع انه معرب
 كشأ بهة غير المنصرف للفعل الماضي في وجود السببين ومشابهة نون
 التثنية والجمع للحرف لتضمنه معنى حرف العطف لان قوله جاء في زيدان وزيدان
 في تقدير جاء في زيد وزيد هكذا في التثنية وجاء في زيد وزيد في الجمع فيكونان
 متضمنين لحرف العطف ومشابهة النون والمثل لكان التشبيه وكشأ بهة
 اسم الفاعل والمفعول الكائنين لمعنى الماضي وغيرها واجيب عليه بان المراد من
 المشابهة المشابهة التامة التي لم يعارض فيها شيء اخر فمشابهة غير المنصرف للمضارع
 مع المارضة وذلك لان غير المنصرف ما كان في سببان ففي وجود السببين كما كان
 مشابهاً للماضي كان مشابهاً للمضارع اي لان السببين كما كان في الماضي كان في المضارع
 اي وهو الاشتقاق والافتقار والسببان في الفعل احدهما اشتقاق الفعل من المصطل
 وتأثيره احتياج الفعل الى الاسم وهذا سببان ثابتان في كل فعل ما ضيا كان ومضارعاً
 لمشابهة الماضي يقتضيه البناء ومشابهة المضارع يقتضي الاعراب فروعيت الاعراب
 لا البناء لان الاعراب اصل في الاسماء بعد التركيب لا قبل التركيب فانه مفرد مبني
 انتهى تأمل وآما الجواب عن التثنية والجمع فلان التضمن فيها لحرف العطف تضمناً
 اعتبارياً ليست في الواقع والا لكان فيها معاملة المعطوف والمعطوف عليه وليس
 فيها معاملة العطف وآما الجواب عن النون والمثل فللزوم الاضافة الى المفرد والتي
 من خواص المعرب فالإضافة الى المفرد يعارض المشابهة فارجع الاسم الى صله وهو
 الانصراف والاعراب لان خاصية الشيء يرجح ويقوى بجهة الشيء وآما الجواب عن اسم الفاعل
 والمفعول الكائنين لمعنى الماضي فلمعارضها ايضاً وهي المشابهة لها بالمضارع لفظاً
 ومعنى والمضارع معرب فان قيل يخرج عن حلا المعرب المبتدأ والخبر لا نهما

ليسا بمر كين مع عامله لان عاملها معنوى ولا يمكن التركيب بين اللفظي والمعنوى
بل التركيب انما يكون بين الامرين الموجودين حسا اجيب عنه الامر كذا لان
كان العامل المعنوى كاللفظي في التأثير اعطى له حكم العامل اللفظي وهو التركيب
فاعطى التركيب للعامل المعنوى ايضا لوجود المناسبة بينهما في التأثير قوله نحو
زيد اى الذى وقع في هذا التركيب قام زيد فانه معرب لوجود صدق المحذ عليه
هو كون المعرب اسما مركبا مع عامله ولم يشبهه مشابهة تامة بل ينفى الاصل لا زيد فخذ
اى لا يعرب زيد حال كونه وحده فكلية وحده حال لزيد بتاويل التكررة اى مفردا
لعدم التركيب فيه هذا عند المصطلح لان المعرب عند ماله الاعراب بالفعل وذا
لا يحصل الا بالتركيب فلهذا اخذ التركيب في تعريفه واما عند صاحب الكشاف
زيد وحده معرب لان المعرب عند ماله صلاحية الاعراب بعد التركيب فيكون
قبل التركيب ايضا معربا كما كان بعد التركيب لهذا لم ياخذ التركيب في تعريفه قال
العلامة المعرب ما لم يشبه مبنى الاصل انتهى ولا يعرب ايضا هو لاء الذى وقع في هذا
التركيب قام هو لاء وان كان اسما مركبا مع عامله لوجود المشابهة تامة ذلك المشا
لحرف خاصة بمعنى ان الحرف كما يحتاج في الدلالة على المعنى الى انضمام شئ اخر كذا ان
لفظ هو لاء يحتاج في الدلالة على المعنى الى مشار اليها اشارة حسية لايه فعلى هذا
ينبغي ان يكون اسماء لا اشارات كلها خارجة عن حد الاسم وداخله في حد الحرف
لعدم استقلالها في الدلالة على المعنى كما ان الحرف غير مستقل في الدلالة على المعنى
لانا نقول المراد بالاستقلال وعدم الاستقلال وصنعى اذ من المعلومات ان اسماء
الاشارات كلها مستقلة في الدلالة وصنعا لكن احتياجا بها الى الاشارة الحسية
استعمل الى وقع لتعين معنى مشار اليه انتهى اعلم ان المشابهة على انواع كافضل صلا
المفصل اخذها ما تضمن الحرف بنفسه كتركيب خمسة عشر لانه في تقدير خمسة
وعشر فانه متضمن بحرف العطف تامل وما تضمن معنى مبنى الاصل كاسماء
الافعال فانها متضمنة لمعنى الماضى الامر الحاضر وكذا غيرها وما مشابهة بالحرف في
الاحتياج كاسماء الاشارات وما مشابهة بالتضمن لمعنى مبنى الاصل كفجار وفساق مشابهة
لترك ونزال المتضمن لمعنى الامر الحاضر عدلا وذا وما وقع موضع المبنى نحو اريد فان وقع
الكاف الاسمية المشابهة لكاف الحرف الخطائية نحو ادعوك قوله وليكني المعرب اسما
تكميلا بصيغة اسم الفاعل من الفعل اى تمكن فهو متمكن اى جائى وهذه مر

اعراب لا سواد كان بالوجه الثلاثة أو لا كما في غير المتصرف الذي هو قسم من
 للمعرب ويسمى معرباً أيضاً لأن المعرب صيغة ظرت من باب الأفعال أي اعراب
 أعرباً باقياً يكون المعنى جائئ اعراب ووقت اعراب وما كان هذا الاسم محل جملة اعراب
 وموضعه يسمى معرباً لما ذكر تعريف المعرب أراد أن ينكر بعض احكامه ليتضح معرفة
 المعرب غاية الاتضاح فقال وحكمه أي من جملة احكام المعرب وأثارة المرتبة عليه
 من حيث هو معرب وإنما قلنا من حيث هو معرب لأن المعرب له احكام اخر من
 حيث انه لفظ وكلمة وغير ذلك فان دفع شبهة انحصار الحكم في الاختلاف أن يختلف
 آخره أي آخر المعرب باختلاف العوامل اختلافاً علمياً لا ذاتياً لفظياً نحو جاء في
 زيداً وزايت زيدا وامرته برید أو تقدیراً كما في أخواله المقصورا وغيره نحو
 جاء في موسى وزايت موسى ومزرت بموسى **فان قيل** إضافة الحكم إلى الضمير غير
 صحيح لأن الحكم هو اثر الشئ الثابت على ذلك الشئ ومن المعلومات أن الاختلاف
 في آخر المعرب ليس اثر المعرب بل اثر العامل جاءت ونشأت على خلاف المعرب **اجيب**
 بأن لإضافة ههنا بتقدير باللام أو في وتقديره أن الحكم لهما والحكم فيه أي اثر العامل له
 أي للمعرب أو فيه فج يصح لإضافة **فان قيل** فعلی هذا يلزم فساداً وهو اثر الشئ
 الثابت على غير ذلك الشئ وانت تعرف أن الحكم الشئ الثابت على ذلك الشئ فتعرف من
 ورطة وتقع في ورطة أخرى **اجيب** بأن العامل والمعمول لما كانا شديداً لا يقال
 صار الكلمة واحدة فج ثبت اثر الشئ على ذلك الشئ **فان قيل** نحن نتخذ المعرب
 المختلف العوامل ولم يختلف في آخره نحو أن زيداً مضروب وإن ضارب زيداً وضربت
 زيداً فإن العوامل فيه تختلف بالاسمية والفعلية والحرفية ولم يختلف آخره بل
 يكون في العوامل الثلاثة منصوباً **اجيب** بأن المراد من الاختلاف الاختلاف
 في العمل لا في الذات كما اشرنا إليه من قبل فج اندفع الاشكال **فان قيل**
 العوامل جمع فيقتضيه صيغة الجمع بأن يختلف المعرب بجميع العوامل لا بالواحد
 وليس الأمر كذلك بل لا اختلاف إنما يكون بالواحد **اجيب** بأن اللام للجنسية فبطل
 معنى الجمع فكان المراد منه الواحد تقديره باختلاف العامل **فان قيل** لا اختلاف
 في آخر المعرب بالواحد لا يصح لأن تعريف الاختلاف لا يصدق عليه هو الانتقال
 من حركة إلى حركة أخرى وفي العامل الواحد إذا دخل على المعرب أو لا لم يحصل
 الانتقال من حركة إلى حركة أخرى بل يحصل الانتقال من السكون إلى الحركة لأن

الاسم قبل تركيب العامل مبنياً على السكون مخوزيد عمرو كما سيأتي في باب المبني
والانتقال من السكون الى الحركة لا يسمى اختلافاً واجيب عنه بان الاختلاف
على ضربين حقيقي وحكي فهذه امن قبيل الحكمي بناء على انه توطية الاختلاف
بالعامل الثاني او يجاب عنه بان هذا حدوث الاعراب وهو حكم آخر لا ينكره ههنا
فان قيل فعلى هذا يلزم الاختلاف والحدوث في آخر المبني لا في آخر المعرب اذ
الاسم قبل تركيب العامل معه مبني على السكون فلا يكون خاصة للمعرب و
اجيب عنه بان المعرب على نوعين احدهما بالفعل كما هو العامل بعلا للتركيب نحو
قام زيد وثانيهما بالقوة كما يستحق هو الاعراب فزيد معرب بالقوة لا بحالته وتعتبر آخر
المعرب للاختلاف دون الاول والوسط كما سيأتي في بحث الاعراب هذا كله في غاية
التحقيق فاطلب هناك قوله الفصل الثاني من الفصول الاربعة يكون جزء من
المقدمة ويتوقف عليه الشروع في الاعراب فقال الاعراب ما اى حرف او
حركة به يختلف آخر المعرب دون الاول والوسط فقوله الاعراب ما اجتنى ثل
المقصود وغيره وقوله به يختلف آخر المعرب فصل يخرج به ما عدا الاعراب انتهى
فان قيل هذا الحد صادق على العامل لانه ما به يختلف آخر المعرب و
اجيب عنه بان ما في قوله الاعراب ما في تاويل الحرف والحركة فيخرج العامل عن الحد لان
العامل لا يكون حرفاً ولا حركة فان قيل بعض العوامل حروف كحرف المشبهة
بالفعل وغيره فلا يخرج عن حد الاعراب ايضاً واجيب عنه بان المراد من الحروف
المدكوكة في التعريف هو الحروف المباني لا المعاني والعامل من حروف المعاني تأمل
فان قيل لم عين آخر المعرب للاختلاف دون الاول والوسط واجيب عنه بان
الاعراب صفة الكلمة والكلمة ذات له ولا شك ان الصفة متأخرة عن الذات فان
قيل فعلى هذا يخرج التثنية والجمع من هذا الحكم لان الاختلاف فيهما في الوسط
فحواجر في الزيدان ورايت الزيدين ومررت بالزيدين كذا حال الجمع فان الاختلاف
فيهما ليست في آخرهما بل المتغير في التثنية هو الالف وفي الجمع الواو وهما ليسا
آخرهما بل آخرهما النون وهو لم يتغير واجيب عنه بان المراد من الآخر جزئية
يعني آخره جزء المعرب فيختلف آخرهما لان النون فيهما عوض عن التثوين
على بعض المذاهب والتثوين كلمة اخرى فاخر التثنية هو الالف واخر
الجمع هو الواو والمراد من الاختلاف في آخر المعرب اختلاف

من حيث العوامل فخرج عنه حركة غلامى ايضا اذ هي ليس من حيث العوامل بل من حيث اقضاء الياء فان قيل تعريف الاعراب صادقة على الحركات دون الاعراب المحرفى وذلك لان الاعراب سبب يختلف بسبب ذلك السبب اعراب فلا بد من مغايرة السبب لاخره اى لا بد من مغايرة الحال المحل فى نحو جاءنى ابوك الواو اآخر العرب فكيف يختلف بها اعراب العرب فاتحد الحال والمحل وذ لا يجوز واجيب عنه لا يمكن ذلك لان الاعراب المحرفى فرع بالنسبة الى الاعراب بالحركة والحركات يغير اعراب العرب فالاعراب المحرفى محمول عليه حمل الفرع على الاصل كذا فى عبد لغفور الحاشية على الفوائد الضيائية فى بحث الاعراب تامل قوله كالتضمة والتفتحة والكسرة وما ذكره مثالا سابقا لم يذكره ههنا واكتفى به بالواو والالف والياء نحو جاءنى ابوك وذابت اباك ومرت يايمك واعراب الاسماء العربية لا البحث فيه ثابت على ثلاثة انواع رفع ونصب وجزأى احد هارفع وثانيها نصب وثالثها جرح على حذفت المبتلى عواما منصوب على المفعولية بتقدير اعنى واما مجرور على البدلية من قوله ثلاثة انواع واما انحصار الاعراب بثلاثة انواع لان الاعراب لا يكون لعلامته للمعنى المقطعة للاعراب المعنوية على العرب وهو على ثلاثة انواع الفاعلية والمفعولية والاضافة فاللحاح على ذلك المعنى ايضا على ثلاثة انواع ولا لزوم الترادف بين الاعرابين لوجعل اكثر من ثلاثة انواع او الشراكة لوجعل انقص من ثلاثة انواع والترادف والشراكة كلاهما خلاف الاصل تامل كذا فى الغاية العامل ما به يحصل رفع ونصب وجزأى نحو جاءنى زيد فجاء عامل اذ حصل به الرفع على زيد ورايت زيد فرايت عاملا اذ حصل به النصب جري على هذا القياس حالة الجواز تامل فان قيل هذا المحل ليس بجامع لخروج عوامل لفعل كالم والماء وغيرهما واجيب عنه بان المراد من العامل ههنا عامل الاسم بقرينة البحث عنه فان قيل لا نسلم ان العامل ما به يحصل رفع ونصب جربل العامل به يحصل للمعنى المقطعة للرفع والنصب الجرح من اقضاء المعانى لا من العوامل اجيب عنه بان اسناد حصول الرفع والنصب الجرح الى العامل التزامى لا حقيقى وذلك لان الرفع لا زم لمعنى الفاعلية والنصب لا زم لمعنى المفعولية والجرح لا زم لمعنى الاضافة فان قيل فعلى هذا يجب ان يذكر تعريف الاعراب بعد تعريف العامل لصلو الاعراب عنه ولتفرعه عليه فحاله عقيب الاصل فذكر مسئلة الاعراب ليس فى محله واجيب عنه بان الاعراب جتهتين جهة الصدور وهى توقف على العامل جهة الوقوع وهو

يستوقف على العرب فله محلان بالنسبة الى متعلقه فحانان ين كرم متصلا بالعرب
 لانه صفة قائمة بالعرب وحانان ين كرم بعد العامل لحدوثه ولصدوره عنه هكذا
 كل شئ جهتان فله محلان تامل والملا ومن الرفع اعم من ان يكون حرفا وحركة
 وكذا من النصب والجرا اعم من ان يكون حركة او حرفا قوله وتحلل الإعراب من الإيتم
 هو أى محل الاعراب الخوف الأخر لا الأول والوسط لما مر قوله ومثال الكل نحو قام
 زيد فقام عامل وزيد مفعول والفتحة إعراب والدال تحلل الإعراب انتهى قوله
 والعلم أنه أى الشأن لا معرب فى كذا مذهبهم إلا الاسم للمفكرين والفعل المضارع
 وسيجئ حكمه فى القسم الثانى وهو بحث الفعل نشاء الله تعالى الفصل الثالث من
 القصول الأربعة يكون جزء من المقدن فتوقف عليه الشروع فى أضناف الإعراب
 وهى أى اصناف اعراب الاسم تسعة أصناف فلا يؤل أى القنص الأول من الاصناف
 التسعة أى من الاقسام التسعة والقنص هو القسم أن يكون الرفع بالفتحة بحالة
 الرفع والنصب بالفتحة بحالة النصب والجرا بالكسرة بحالة الجرا ويخص هذا القنص
 بالمفرد المنصرف الصحيح فبقيد الافراد خرج التشبيه والجمع وبقيد الانصراف احتراز
 من غير المنصرف وبقيد الصحيح احتراز عن المفرد المنصرف غير الصحيح كالاسماء الستة
 فاتها مفرد منصرف لكنها غير صحيح لان الأربعة منها ناقصة واوية وهى ابوك واخوك
 وهنوك وحنوك وواحد منها الفيف مقرون وهو ذمال اصله ذو وو واحد منها
 اجوف واوى وهو فوقك ذاصله فوه حذفت الهاء على غير القياس وابدلت الواو ياء
 فى غير حالة الاضافة ثم فى الصحيح اختلاف بين النحويين والصرفيين فلهذا تعرض
 المصنف الى تعريفه فقال الصحيح عند النحاة ما أى الاسم الذى لا يكون فى اخرى أى اخرى
 تلك الاسم حرف علة كزيد فلثال ولا جوف والمهموز مع اقسامه الثلاثة والمضاعف مع
 قسميه صحيح عند النحاة وأما الصحيح عند الصرفيين ما سلت حروقه الاصلية من
 حروف العلة والمهمزة والتضعيف فالسالم والصحيح متحذان عند الصرفيين لا فرق
 بينها ومختلفان عند النحاة لان كل ما هو سالم فهو صحيح عند الصرفيين والصحيح
 غيره وهو ما لا يكون اخره حرف علة عند النحاة قوله والجراى مجرى الصحيح
 أى النائب مناب الصحيح وهو الجراى مجرى الصحيح ما أى اسم يكون فى اخرى أى
 فى اخر ذلك الاسم واو ياء ما قبلها ساكن كذا لو وطى ورعى وانما صار هذا الاسم
 جارى مجرى الصحيح لعدم ثقل الاعراب عليه بسبب وجود الساكن

وبحصول استراحة اللسان يسكون ما قبلها ويختص ايضاً بالجمع المكسر المنصرف
 كحال وطلبة فبقيل المكسر احترز عن جمع السلامة لمخوضا ربون وعالمون و
 بقيل المنصرف احترز عن جمع المكسر الغير المنصرف لمخوضوارب ونواصر وغيرها
 وانما اختص هذا الاعراب بهذين القسمين لمناسبتها في الاصالة وذلك لان الاعراب
 الحركتي اصل من الحرفي والمفرد المنصرف اصل من الثنية والجمع وغير المنصرف
 فاعطى الاصل للاصل اما وجه اصالة المفرد فظاهر لا شتقا قهما منه واما وجه
 اصالة الاعراب الحركتي فلان الاعراب الحرفي مستنبط منه وذلك لان الواو
 من الضميتين والالف من الفتحيتين والياء من الكسرتين ومعنى الاستنباط
 ههنا ان اداء الالف مقفلا و اداء الفتحيتين وكذا اداء الواو مقفلا و اداء الضميتين
 كن اداء الياء مقفلا و اداء الكسرتين كما يعلم به سلامة الطبع في هذه العلاقة
 حكموا باستنباط هذه الحروف الثلاثة من الحركات فان قيل فلي هذا
 يلزم ان لا يكون في الجمع اعرابا حركتي لان الجمع فرع المفرد واللائق للفرع الاعراب
 الفرعي تامل احييت به لا مركبة لك الا انه اعطى لهذا الاعراب بالحركات لاجل
 الضرورة وهي عدم وجدان حرف الاخير صالحا قابلا للاعراب الحرفي من الواو
 والالف والياء فلما لم يجدوا في اخره حرفا صالحا للاعراب اعرب بالحركات ضرورة
 والاعراب في هذين القسمين اصل من الوجهين أحدهما ان يكون بالحركات
 دون الحروف وثانيهما بالاحوال لثلاثة دون الاحوالين كما كان احد حالتي الاعراب
 تابعا لاخرى وسيجئ بيانه انشاء الله تعالى قوله تقول انت مطابقا لهذه
 القاعدة المذكورة من الاعراب الحركات في الاحوال الثلاثة جله في زيد ودلو
 وظبي ورمي ورجال ورايت زيد اودلوا وظبيا ورميا ورجالا ومررت بزيد ودلو
 وظبي ورمي ورجال وعلى هذا القياس غير هذه الاسماء قوله والثاني اي الصنف
 الثاني من الاصناف التسعة المذكورة ان يكون الرفع بالضمة حالة الرفع والنصب
 والجر بالكسرة فالنصب تابع للجر ههنا ويختص هذا الصنف بجمع المؤنث السالم
 وهو كل جمع اخره الف وتاء تقول مطابقا لهذا الصنف جاء في مسلمات ورايت
 مسلمات ومررت بمسلمات وانما اختص هذا الاعراب بالحركة مع ان جمع
 المؤنث فرع الجمع المذكور واللائق للفرع الفرع لعدم وجود الحروف الصالحة للاعراب
 في اخره وهو الواو والالف والياء فبالضرورة اعرب بالحركات وانما

صار للنصب تابع الجوز لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وهو الجمع المذكر السالم نحو مسلمون وفي جمع المذكر السالم النصب تابع للجوز فكذلك في جمع المؤنث السالم فان قيل فعلى هذا يلزم مزية الفرع على الاصل ايضا لان جمع المذكر السالم اصل وهو معرب بالحروف فيلزم فوقية الفرع على الاصل على صورة التبعية ايضا **واجيب عنه** بان هذه الضرورة وفوقية الفرع على الاصل بالضرورة كلا فوقية اولان الاعراب بالحركات وان كان اصلا لكنه في المفردات اصل في التثنية والجمع فان الاعراب بالحركات في التثنية والجمع بمنزلة الاعراب بالحرف لان التثنية اذا وقع في محل الغير فله حكم الغير فلا يلزم مزية الفرع على الاصل تامل فان قيل قد وجدنا هذه الاعراب في غير جمع المؤنث السالم نحو كوبات جمع كوكب وكذا اللفظ المرفوعات والمنصوبات والجذورات وغيرها ما كان مفردة من كرافتنقص الخاصة **واجيب عنه** بان المراد من الجمع المؤنث السالم الاصطلاح هو في الاصطلاح ما كان في اخره الفتحة مع قطع النظر عن المفرد سواء كان مفردة من كرا او مؤنثا **واجيب عنه** ثانيا بان هذه العبارة بحذف المضاف او المعطوف تقديرة ويختص هذا الاعراب بجمع المؤنث السالم ويختص بجمع المؤنث السالم وما على صيغة فتح لم تنتقص الخاصة تامل كذلك في غاية التحقيق فاطلب هناك ما بقي منه قول الثالث اي الصنف الثالث من الاصناف التسعة ان يكون الرفع بالضمه حالة الرفع والنصب والجوز بالفتحة فالتحق النصب والجوز بالجوز تابع للنصب على عكس جمع المؤنث السالم ويختص هذا الصنف بغير المنصرف وهو ما فيه سببان من الاسباب التسعة وسيجئ بيانه وانما اخص هذا الاعراب به لان غير المنصرف مفرد غالبا والمفرد اصل في الاعراب بالحركات واما وجه متابعة الجوز للنصب فلان غير المنصرف ما فيه سببان ففي السببين صار مشابها للافعال كما ان في الافعال سببين أحدهما اشتقاق الفعل من المصدر وثانيهما احتياج الفعل الى الاسم فلما شابه الفعل امتنع منه الجوز كما امتنع الجوز من الفعل فصار الجوز تابع للنصب كذلك في الغاية وفيه اطلاق مذكور في الغاية فاطلب هناك فان قيل كثير من غير المنصرف يدخل الكسرة والتثنية والتناسب والضرورة فاختصاص هذا الصنف بغير المنصرف بلا قيد غير صحيح **واجيب عنه** بان قيد الضرورة والتناسب معلوم فلا حاجة الى ذكره لان موانع كل حكم ملحوظ مع ذلك الحكم فلا حاجة الى بيانها مثال للتناسب

مثل سلا سلا واخلال ان سلا سلا صيغة منتهى الجموع وهي غير منصرفة لا يدخل
عليه التنوين لمناسبة الاخلال تأمل واما مثال الضرورة قول راعد ذكر نعمان
لن ان ذكوة + هو المسك ما كثره يتفوع + فان نعمان غير منصرفة لا يدخل عليه
الكسرة والتنوين لانه دخل الكسرة للضرورة الشعرية انتهى نقول مطابقا لهذا
الصنف المذكور جاء في عمر ورايت عمر ومررت بعمر قول والرابع اى الصنف
الرابع من الاصناف التسعة المذكورة ان يكون الرفع بالواو حالة الرفع والنصب
بالالف حالة النصب والمجر بالياء حالة المجر ولما فرغ عن مواضع الاعراب بالحركات
شرح في مواضع الاعراب بالحروف فقال والرابع كذا وكذا او يختص هذا الصنف
بالاسماء الستة موحدة مكبرة مضافة الى غير ياء المتكلم سواء كان مضافا
الى الظاهر نحو ابوبكر وابوعمر او الى الضمير مطلقا سواء كان الى الغائب نحو جاءني
ابوه واخوها الى ضمير المخاطب نحو ابوك واخوك وسموك بكسر الكاف لان الحم قريب
المرأة من جانب زوجها وهو ابو الزوج فلا يضاف الا اليها وهنوك وفوك وذو مال
فبقيد لوحدة خرج تثنية ما نحو اخوان وابوان وبقيد المكبر خرج مصغرا نحو
اخيك واميك فان مصغرا تهما معربة بالحركات وتثنية ما معربة بالاعراب التثنية
وبقيد الاضافة خرج بلاضافة فيها كاخ واب فانها ايض معربة بالحركات وبقيد
الاضافة الى غير ياء المتكلم خرج ما اضيف الى ياء المتكلم نحو ابى واخى فانها ايض معربة
بالحركات لكنه تقديرية لا لفظية فاعلم ان الاسماء الستة لها خمسة احوال ولها
خمس اعراب حال الافراد وحال التثنية والجمع وحال المكبرة وحال المصغرة
وحال الاضافة الى ياء المتكلم وحال الاضافة الى غير ياء المتكلم وحال قطع الاضافة
فحال المكبر والمصغر داخل في حال الافراد وحال الافراد مع المكبر والمصغر حال
واحد فالاحوال خمسة احد ما حال الافراد سواء كان مكبرا او مصغرا وحال لتثنية
والجمع وحال الاضافة الى ياء المتكلم وحال الاضافة الى غير ياء المتكلم وحال قطع
الاضافة تأمل ففي حال الافراد مع المكبرة مقطوعة عن الاضافة اعرابا بالحركات
لعدم اعادة اللام المحذوفة عنها ساءا حال التلا فرا ونحو جاءني ابى ورايت اباء و
مررت بابى وفي حال التثنية والجمع اعرابا بالحروف كحال سائر التثنية والجمع
نحو جاءني ابوان ورايت ابوين ومررت بابوين تثنية وجمع الوجود حرف الوجود في
اخرها حال التثنية والجمع وفي حالة الاضافة الى ياء المتكلم اعرابا بالحركات التقديرية

لاقتضاء الياء كسرة ما قبلها وفي حالة الإضافة إلى غير ياء المتكلم اعلم بما بالحروف
 لا إعادة اللام المحذوفة سماع ارتقاء المانع وفي التنوين وفي حالة التصغير ايضاً
 بالحركات مطلقاً سواء كان مضافاً أو لا لكونه جارية مجرى الصحيح انتهى وإنما غير
 الأسلوب بامتنافه التحم إلى الكاف المكسورة وبإضافة ذو إلى غير الكاف لأن التحم
 قريب من المرأة ولا يضاف إلا إليها وأما إضافة ذو إلى مال فلا تخاف وضعت اتصال
 الثني باسم الجنس فلا يضاف إلا إلى اسم الجنس وأما قول الشاعر: أهو المعروف
 ما لم يتبدل فيه الوجوه: إنما يعرف ذو الفضل من الناس ذوو ذواتي لا يعتد
 به وكذا قوله اللهم صل على محمد وذوينا ايضاً لا يقال إن الاسم الذي آخره واو
 ما قبلها مضموم لم يوجد في كلام العرب وذو ابو كذا لا نقول هذه القاعدة
 مشروطة بثلاثة قيود أولها أن لا يكون ذلك الواو بمنزلة الأعراب فبهذه القيد
 يخرج واو الكو وذو واو وغيرهما لأن الواو فيها وقعت أعلاً أو ثانياً إن الواو لا يكون
 في الاسم المبني فبهذه القيد يخرج واو هولا فتحت في المبني وثالثها أن لا يكون
 مدغماً ومدغماً فيه فبهذه القيد يخرج واو مدعو وفرنحو فلا يجوز أن يبدل الهاء بـ
 إلا للتحفة فتحو مدغماً وفرنحاً وأما ضار أعراب الأسماء الستة بالحروف مع كونها
 مفردات دفعا للوحشة والنفرة وذلك لأنه لو جعل أعراب التثنية والجمع بالحرف
 وجلا أعراب جميع المفردات بالحركات لوقع الوحشة بينهما مع أنها مشتق و
 مشتق منه وإنما جعل أعراب هذه الأسماء بالحروف دون غيرها من المفردات
 دفعا للوحشة لمناسبتها بالتثنية والجمع لفظاً ومعنى أما لفظاً فوجود الحرف
 الصالح للأعراب في آخرها وأما معنى فلأن معانيها منبئة عن التعدد كما أن
 معنى التثنية والجمع منبئة عن التعدد وإنما صار ستا ولم يجعل قل إلا أكثر
 لمقابلتها أعراب التثنية والجمع وذلك لأن أعراب التثنية ثلاثة وأعراب الجمع
 أيضاً ثلاثة فاختاروا في مقابلة كل أعراب من الأسماء حتى صار ستا فإن قيل
 أعراب الأسماء الستة لا يخلو ما أن يكون بطريق الجواز أو الوجوب لاسيما
 إلى كل واحد منها لأنه لو أريد الجواز خرج عنه أبوك وأخوك لأن الأعراب فيها
 واجب بالحروف في هذه الحالة لإجائز وان أريد به الوجوب نخرج عنه هنوك
 وهموك لأن أعراب الحم والهن بالواو في حالة الإضافة جائز لا واجب لوجود أعرابها
 بالحركات ايضاً مطلقاً سواء كان مفرداً نحو جاء في حم ورايت حمّاً ومرسراً

بهما ومضافا نحو جاء في ثلج ورايت ثلج ومرت بثلج وكذا الهم وأجيب عنه
بان المادهما الصلاحية اى يصح اعرابها بالواو والالف والياء ويصلح لهما هذا
الاعراب فج يشتمل الوجوب والجواز كذا في غاية التحقيق تأمل فان قيل لما
كان اعراب اسماء الستة بالحروف لوجب ان يكون بالالف والياء مثل التثنية او
يكون بالواو والياء مثل الجمع لان اعرابها بتشديدهما فصار فرعاً عن التثنية والجمع
فينبغي ان يكون اعرابها مثل اعراب التثنية والجمع لئلا يلزم مزية الفرع على
الاصل **وأجيب عنه** بان الامر كذلك الا ان الاسماء الستة لما كانت مفردات فروعيت
حال الأفراد لان المفرد اصل في الاعراب بالأحوال الثلاثة كذا في غاية التحقيق تقول
مطابقاً لهذه القاعدة جاء في ابوك ورايت اباك ومررت بابيك وكذا البواقي

والخامس اى المصنف الخامس منها ان يكون الرفع بالالف حالة الرفع والنصب
والجريا بالياء المفتوحة ما قبلها ويختص هذا المصنف بالثنى اى ما يطلق عليه
الثنى وهو الاسم الذى يحق في المرفوعة الفاء وياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة
مطلقا سواء كان منكر او مؤنثا لذي علم او لغير ذى علم وكلام مضاف الى مضمرا
عطف على المثنى اى ويختص هذا الاعراب بالثنى وكلاوا ثنان للمذكر واثنان
للمؤنث وكذا كلمتا المؤنث لكنه لم يذكره كنعاء بن كزى لاصل وانما لم يكتف بدكر
الاصل في قوله اثنان واثنان لان اثنان واثنان من الاسماء العدد وهو
مخالف لجميع الاسماء في الاستعمال فلهذا لم يكتف بدكر لاصل تقول مطابقا
لهذه القاعدة جاء في الرجلان كلاهما واثنان واثنان ورايت الرجلين كليهما
واثنين واثنين ومررت بالرجلين كليهما واثنين واثنين وانما قيد كلا وكذا
كلمتا بالاضافة وصار لازمين بالاضافة لعدم افادة معنى التثنية منهما الا
باضافتها الى التثنية ظاهرا او مضمرا وانما خص الاضافة بالمضمرا لان كلا
ذو هتين مفرد صورتان وتثنية معنى فصورته يقتضى الاعراب بالحركات
ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف فاذا اضيف الى المظهر وعيت جانب
الأفراد واعرب بالحركات لان المظهر اصل والأفراد والاعراب بالحركة
ايضا اصل واذا اضيف الى المضمرا وعيت جانب المعنى واعرب
بالحروف لان المعنى فرع والاعراب بالحروف والمضمرا يفرع فوجود
الاصل يقتضى الرعاية من جانبه ووجود الفرع يقتضى الرعاية من جانبه

كذلك وانما اختص هذا الاعراب بهذه الاسماء لمناسبة الاعراب الحرفي في كونها
 فرعين اى في كون التثنية مع ملحقاتها وكون الاعراب الحرفي كونها فرعين اللذان
 للفرع الفرع ولوجود حرف صالح في آخرها فان قيل الالف في آخر هذه الاسماء
 علامة التثنية فلجعل ذلك الالف علامة للاعراب يلزم ايراد المؤثرين على
 اثر واحد وهو لا يجوز واجيب عنه بان ذلك المنع انما يرد اذا كان المؤثران لفظيين
 واما اذا كان احدهما لفظيا والاخر معنويا فيجوز ايراد المؤثرين على اثر واحد كما
 في ما نحن فيه وكذا الحكم في جمع المذكر السالم نحو مسلمون وسياتي ذكره انتهى
 فان قيل فعلى هذا يلزم ان لا يصدق على هذا الالف حد الاعراب وهو
 ما اختلف به آخر العرب لان الالف آخر العرب فكيف يختلف بها آخر العرب لا نرم
 اختلاف الشيء في نفسه وذبا اطل الجواب عنه ما مر نقاد وهو الحمل على الاعراب المحكي
 فان قيل فعلى هذا الم يثبت الاختلاف في آخره لان اثر التثنية النور وهو لم
 يتغير والجواب عنه ما مر فان قيل لم جعل الالف علامة للرفع والياء علامة للنصب
 والنحر واجيب عنه بان هذا الموافقة بالفعل من نحو ضربوا للموافقة بالضهير
 من نحوهما وكذا حال الجمع فان الالف في آخر ضربا علامة للرفع وفي تثنية لايم
 علامة للرفع وانما صار كلا وكلا واثنان واثنان ملحقات بالتثنية لان التثنية
 الحقيقي ماله مفرد ولا مفردات لهذه الاسماء قوله والسادس اى الصنف للناس
 من الاصناف المذكورة ان يكون الرفع بالواو والمضموم ما قبلها حالة الرفع والنصب
 بالجر والياء مكسورة ما قبلها حالة النصب والجر فان النصب تابع للجر في التثنية
 والجمع جميعا وسياتي ذكرها ويختص اى هذا الصنف بالجمع المذكر السالم
 هو الاسم الذي يكون بناء المفرد فيه سالما كالمسلمون وضاربون والو وعشرون
 اى مع ملحقات الجمع وانما هما من نحو ثلثون واربعون الى تسعين وانما
 يختص هذا الاعراب بجمع المذكر السالم لمناسبة الاعراب الحرفي في كونها
 فرعين ولوجود الحرف الصالح للاعراب في او آخرها فان قيل قد وجدنا
 هذا الاعراب بغير الجمع المذكر السالم نحو سنون وارضون وثبون وقلون جمع
 سنة وارضة وثبة وقلة واجيب عنه بان المراد من الجمع المذكر السالم ما يكون امطافيا
 وهو ما يكون في آخره واو او ياء ونون مفتوحة او يوجب عنه بان العبارة على حذف
 المضاف وعلى حذف المعطوف تقديرة ويختص هذا الاعراب بصيغة الجمع المذكر

السالم ويختص بالجمع المذكور السالم وما على صيغته فاندفع الاشكال فان
 قيل الواو فيه علامة التجمع فان كان علامة الرفع حالة الرفع يلزم ايراد المؤثرين
 على افراد واحد وهو غير جائز واجيب عنه بما مر في التنبيه فان قيل فلي هذا
 لا يلزم الاختلاف في آخره واجيب عنه بان المراد من الاخر اخر التجمع والنون ليس
 اخر التجمع لانه عوض عن النون فآخر التجمع الواو فقط فان قيل لم جعل الواو علامة
 الرفع في الجمع والالف في التنبيه والياء في الموضعين علامة النصب والجرو
 اجيب عنه بان هذا للضرورة وذلك لانه لو اعرب المثني بالحرف الثالثة بقي الجمع
 بلا اعراب ولو اعرب الجمع بقي المثني بلا اعراب ولو اعرب كل واحد منهما بمحذ الحروف
 لوقع الالتباس بينهما في الضرورة قسمت ذلك الحروف عليهما فاعطى الالف للتنبيه
 حالة الرفع ولواو التجمع حالة الرفع لانها علامة الرفع في الفعل نحو ضارباً وضربوا
 وجعل الياء علامة الجر فيها ولما لم يجدوا علامة النصب حكموا بالتبعية للجر وفرقوا
 بين التنبيه والجمع بحركة ما قبلهما بان الفتحة ما قبل الياء في التنبيه والكسرة
 في الجمع نحو مسلمين في التنبيه ومسلمين في الجمع ولم يعكس الامر لان التنبيه
 كثيرة لانه غير مختصة بذي علم والجمع قليل لا اختصاصه بذي علم فالتكثير
 يناسب التخفيف فان قيل انت قلت اعراب التنبيه بالالف في حالة الرفع
 والياء في حالتى النصب والجرو قوله عليه السلام من احب كريمته لم يكتب
 بين العصر والعشاء عني الف للحكم المذكور فان قوله كريمته تنبيه وقعت مفعول
 لا حب لم يكن الياء فيه حالة النصب بل كان الفاقية واجيب عنه بان هذا مبني
 على من هب ابن مالك النحوي اما على من هب الجمهور فلا نسلم كونه كريمته بل كريمته بالياء
 قوله كريمته شاذ لا يعتد به فان قيل لم يجعل المصنوع النصب تابعا للجر والجرو تابعا للنصب
 يعني يجعل كل واحد منهما تابعا ومتبوعا ولم يجعل الرفع تابعا ولا متبوعا واجيب عنه
 بانه لا مناسبة بين الرفع وبين النصب والجرو فالرفع علامة العدة وعلامة الفضلة
 فلم يوجد المناسبة بينهما فلم يصبها النصب والجرو تابعا ومتبوعا دون الرفع وانما
 الودعشرون مع اخواتها من الملحقات لانه لا مفرد لهما والجمع الحقيقي مالم مفرد
 فان قيل لا نسلم انه لا مفرد لهما لان الودعشرون جمع عشرون جمع عشرة
 واجيب عنه بان هذا ممنوع لان المراد بالمفرد ماله من لفظه وهو من
 غير لفظه فلا يعتد به ولا نأقول العشرون لا يجوز ان يكون جمع عشرة

والا لزم اطلاق العشرين على ثلثين لانه لا بد في الجمع من ثلاثة افراد المفرد ولا يجوز
اطلاق العشرين على ثلثين استعمالا فلا يكون له مفرد ايضاً فاذا كان الا مركباً كان
كان من الملحقات انتهى تقول مطابقاً لهذه القاعدة المذكورة نحو جاءني مائة
وعشرون واو لومال ورايت مسلمين وعشرين واولى مال ومررت بمسلمين
وعشرين واولى مال اعلم ان نون المثنى مكسورة ابدى الى في كل حال سواء
كان رفعاً او نصباً او جراً وانما اختيرت الكسرة لوجودها مكالان التثنية اوسط الحال
بالنظر الى المفرد والجمع والكسرة ايضاً متوسط فلهذا اخضت بالكسرة اولاً لان هذا
النون عوض عن التنوين على من ذهب بعض والتنوين حرف ساكن والساكن اذا
حرك تحرك بالكسرة ولا نه لولم يكسر لكان مفتوحاً ومضموماً لا سبيل الى كل واحد
منه اللزوم تولى الفتح لوفتح ولوجود المتروك لوضعه وذلك لان النون كلمة بحرف
واحد كهيئة الاستفهام وواو العطف ولا يوجد مثل هذه الكلمة في كلام العرب
مضموم انتهى اعلم ان في نون التثنية والجمع اربعة مذاهب مذهب الكيسان
ومذهب الزجاج ومذهب ابن علي بن طاهر بن ولاد ومذهب ابن مالك فعند
الكيسان انه عوض من تنوين المفرد لا عن الحركة فقط ولا عنهما معاً وانما عوضت النون
في المفرد لئلا يخط مأدعة الافراد عن التثنية والجمع واما وجه التوضيح عن التنوين ان
هذه النون تسقط حالة الاضافة كما تسقط التنوين فيها فعلم انه عوض من فاعل
عليه بانه لو كان عوضاً عن التنوين لم يكن مع الالف واللام كاللنوين لا يوجد مع
الالف واللام وهو يوجد مع الالف واللام في التثنية نحو الزيدان وكان في الجمع
نحو الزيدون فاذا ثبت مع الالف واللام علم انه غير عوض عن التنوين والا لما جاء
معه واجيب عنه بان التنوين انما يسقط بالالف واللام لكونها ساكنة لينة حقيقة
واما في التثنية والجمع فصارت متحركة فهو قوى منها فلا تؤثر الالف واللام في
اسقاطها بخلاف التنوين فانها ساكنة فيؤثر الالف واللام في اسقاطها واما
عند الزجاج فانه عوض عن حركة المفرد لا عن التنوين لوجوده مع الالف
واللام في التثنية والجمع لوجود الحركة مع الالف واللام في المفرد نحو الرجل الاعتراف
عن جانب السقوط حالة الاضافة بان ذلك السقوط تقصير الكلام وتخفيفه
وتقليله مع حصول تمام المعنى ومن المعلومات ان الكلام القليل المفيد لتمام
المعنى اولى من الاطناب لان يكون سقوطها بالاضافة واما عند ابن ولاد فانه

عوض منها الموجودة مع اللام وسقوطه مع الإضافة وأما عند ابن مالك النحوي فلأنه
لا يكون عوضاً عن الشيء أى لا عن التثنية ولا عن الحركة ولا عنهما بل يكون وجوه
لأجل وقوع الالتباس بالمفرد نحو جوزان فإن النون فيه لدفع الالتباس بالمفرد
لأن جوزان تشنية جوزى فاذا اريدل تشنية زيد فى آخره الف التثنية فصارت
جوزا ولما كان جوزا بعد الالف كعصا وهو مفرد زيد بعد ذلك الالف والنون
حتى يرفع ذلك الالتباس بالمفرد ومالا التباس فيه حمل عليه طرد الباب انتهى
هذا كله فى المنهل شرح قاضى الارشاد المصنف فى علم النحو وفيه اطناب لكننا
نقتصر لحصول الغرض بهذا القدر ايعرف ان شئت الاطلاع فلترجع اليه ونون
الجمع المذكور السالم مفتوحة ابداً ووجه الزيادة لتلاى بخط مادة المفرد فى الجمع وأما
وجه الفتح فللخفة بناء على ان الجمع ثقيلة من حيث المعنى والثقل يقتضى الخفة
اولاً لأنه لو لم يفتح لكان مضموماً أو مكسوراً لا سبيلاً الى كل واحد منهما لأنه لو كان
مضموماً لزم تولي اربع ضمات فى حالة الرفع نحو مسلمون ولو كان مكسوراً لزم
الخروج من الضمة الحقيقية او التقديرية الى الكسرة الحقيقية وهذا ثقيل قوله
وما تسقطان عند الإضافة أى نون التثنية والجمع وإنما تسقطان حالة الإضافة
لانهما عوض عن التثنية فى بعض من اذهب والتثنية يسقط عند الإضافة فكذا
العوض منه وأما على من ذهب من قال بالحركة اولدفع الالتباس او منهما
فخذ فله نقص الكلام والحدوف ما مر أنفاً نحو جاءنى غلاما زيد اصله غلامان فلما
اضيف اليه سقط النون بالإضافة وأما الطول الكلام على الاختلاف الذى ذكرنا
ومسلمو مصر اصله مسلمون لما اضيف الى ما بعده سقط النون اما بالإضافة
او للتخفيف على الاختلاف الذى ذكرنا قوله السابغ أى الصنف السابغ من
الاصناف المذكورة ان يكون الرفع بتقدير الضمة حالة الرفع والنصب بتقدير
الفتحة حالة النصب والجر بتقدير الكسرة حالة الجر ويختص أى هذا الصنف السابغ
بالمقصود أى بلا اسم المقصور فاللام فيه عوض عن الموصوف تامل وهو ما يكون فى
أخره أى آخر الاسم الف مقصور كعصا وأما سمي بالمقصود لأن قصر الشيء جسم عن
الغير وهو ايضا محبوس عن الحركات الثلاثة سواء كانت الالف ثابتاً كالعصا
باللام او محذوفة كعصا بالتثنية قوله وبالمضاف أى بلا اسم المضاف الى ياء
المتكلم غير جمع المذكور السالم كغلامي وإنما صار الاعراب بالحركات لان هذا

الاسم مفرغ والمفرد اصل في الحركات وانما صار الاعراب تقديريا لتعذر ظهور
الاعراب ومنعه في اللفظ لان العضا اخرة الف وهو لا تقبل الحركة اصلا فصار
تقديريا وآما في غلامى فلانه لما صار آخر الغلام مبنيا بسبب اقتضاء الياء كسرة
ما قبلها فصار ما قبلها مبنيا على ذلك الكسرة فلم يبق محل الاعراب لفظيا فصار
تقديريا هكذا اقالوا وفيه نظر لانه لم لا يجوز ان يكون دخول العوامل عليه سابقا
على الاضافة الى ياء المتكلم ويكون اعرابه لفظيا واقتضاء الياء تقديريا واجيب عنه
بان الاضافة سابقة على دخول العوامل لانها من خواص الاسم وخاصة الشئ ترجح من
الغير وفيه تامل فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون ذلك الكسرة في غلامى مشتركا
بين اقتضاء عامل الجارة وبين اقتضاء الياء فيكون اعراب غلامى لفظيا حاله الجز
وتقدير يا حاله الرفع والنصب واجيب عنه بان هذا ممنوع لورود المؤثرين اللفظيين
على اثر واحد وقد عرفت في بحث التثنية ان ايراد المؤثرين اللفظيين على ثرواحد
ممنوع بخلاف ما اذا كان احدهما لفظيا والاخر معنويا فحجوز وليس كذلك ههنا
تأمل فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يعرب ما قبل نون جمع المؤنث في بضرتين
وتقصرين اعرابا تقديريا دون البناء والحال ان الياء كما يقتضى البناء لما قبلها
كذلك نون جمع المؤنث يقتضى البناء على السكون لما قبلها فما حالهم ان يعربوا
غلامى تقديريا وينو جمع المؤنث واجيب عنه بان بينهما فرقا جليا وهوان النون في
جمع المؤنث ضمير الفاعل والفاعل شديد الاتصال بالفاعل لفظا ومعنى فلما اتصل
بالفعل ذلك النون حصل اتصال الفعل معه بحيث لم يبق هناك محل الاعراب
لا لفظا ولا تقديرا فصار تامبنيين واما الاضافة وان كان يقتضى الاتصال لكنه
يقتضى الاتصال اللفظي لا المعنوي فتعذر محل الاعراب لفظا لا تقديرا فصار نحو
غلامى معربا تقديريا فاحفظ هذا كله في غاية التحقيق وبعضها في الايضاح شرح الملح
فان قيل لم لا يعوض النون عن الرفع بعد نون جمع المؤنث كما يعوض بعد الف
التثنية وواو الجمع واجيب عنه بانه لو عوض النون عن الرفع يجوز لكن لزم اجتماع
النونين في اخر جمع المؤنث ففي باب اهان يهين لزم اجتماع اربع نونات وهو مكررة
وشنيع جدا وهذا النونان بمنزلة النونات حكم اول ثلاثا يلبس بنون الحقيقة صوة
فلهذا المعنى لا يقال فعلى هذا يلزم ان يعوض حرف اخر غير النون ولا يلزم ان
هو النون فقط بل يجوز ان يكون اى حرف من حروف الابدال وروفا استنجد

يوم صال نطقك في المراح **لَا** نأقول لو فعل ذلك لزم خلاف جمع المؤنث عن أخواتها
 فيلزم الانتشار في ذهن المبتدئ **فان قيل** اذا ثبت وتقرر ان النون في التثنية
 والجمع عوض عن الرفع المفرد في الأفعال فيلزم اجراء اعراب المضارع على فاعله
 لان الالف والواو والضمير هو الفاعل والنون العوضى بأبعد هما اعراب المضارع
 فاجراء اعراب الكلمة على كلمة أخرى لا يجوز قطعاً **واجيب عنه** الامر كذلك لان
 الفاعل لا يخرج من الفعل لشدة اتصال فصار الفعل والفاعل كلمة واحدة
 حكما انتهى هذا في الايضاح شرح المراح **فان قيل** لما لا يجوز ان يكون اعراب
 عصا ونحوه بالحروف كاعراب كلا وكلمات الوجود وحرف صالح للاعراب في آخره كما
 في آخر كلا **واجيب عنه** بان عصا اسم متمكن لان التثنية في امان ان يثبت
 مع ذلك الالف التثنية اولا فلا ثبات فمتنع للزوم التقاء الساكنين كذا حدثا
 التثنية وحدها نحو الاسم المتمكن عن التثنية بغير ضرورة وكذا حذف الالف
 لانه يلزم حذف الاعراب وهو لم يوجد **فان قيل** تقدير الاعراب بسبب التعدد
 في عصا امان ان يكون قبل الاعلال او بعده فان كان قبله فلا يمتنع ظهور الاعراب
 فيه بل ثقل عليه **واجيب عنه** بان الغرض ههنا مجرد تقدير الاعراب
 مطلقا سواء كان التقدير بسبب التعدد او الاستثقال وان فرضنا ان تقدير
 الاعراب ههنا التعدد لا الاستثقال فجوابه اننا نختار اجراء الاعراب بعد
 الاعلال لا قبله ولا شك ان اجراء الاعراب بعد الاعلال فمتنع ظهور الاعراب
 لا ثقل الاعراب وانما نختار بعد الاعلال لان الاعراب صفة للكلمة والكلمة ذات
 ومحل له فاجراء الصفة بعد تقرير الذات والمحل اى بعد منتهى الصفة فصار
 الاعراب تقدير بالتعدد كغلامى لا للثقل تقول مطابقا لهذه القاعدة المذكورة
 جاءنى العصا وغلامى في حالة الرفع ورايت العصا وغلامى في حالة النصب مررت
 بعصا وغلامى في حالة الجر والمراد بك عصا كل اسم يكون مفردا الخلة الفعقة
 سواء كانت للتانيث او كانت للحاق اول الاشباع او رعاية للقافية او زائدة او
 غير مراد ههنا وكذا في ايادى ذكر غلامى كل اسم صحيح او جارية مجراها انتهى
 الثامن اى الصنف الثامن من الاصناف المذكورة ان يكون الرفع بتقدير
 الضمة حالة الرفع والجر بتقدير الكسرة حالة الجر والنصب بالفتحة لفظا حالة
 النصب ويختص هذا الصنف بالمنقوص وهو اى الاسم المنقوص

ما اى اسم اخره ياء اى اخر ذلك الاسم ياء ما قبلها مكسور كالقاضى مطلقا سواء
كان الياء اصلية او وصفية او عوضا من الواو ومن الالف سواء كان محدوفا
بالتقاء الساكنين او لا وانما صار للاعراب في هذه القسم بالحركات ثم اذا كان
بالحركات كان في الحالتين تقدير ياء في حالة واحدة لفظيا واما وجه الحركات
فلانه مفرد والمفرد اصل في الحركات كما لا يخفى واما وجه التقدير في الحالتين
المذكورتين فلا يستثقال الضمة والكسرة على ذلك الياء واما وجه اللفظي
حالة النصب فلان الفتحة اخف الحركات تقول مطابقا لهذه القاعدة جاء في
القاضي ورايت القاضي وممرت بالقاضي وعلى هذا القياس غيره قوله
والتاسع اى الصنف التاسع من الاصناف المذكورة السابقة ان يكون الرفع
بتقدير الواو وحالة الرفع والنصب والجري بالياء لفظا حالة النصب والجري وحالة
النصب تابع للجري ويختص هذا الصنف بالجمع المذكور السالم مضافا الى ياء التثنية
تقول جاءني مسلمي تقديريه مسلمون فلما اضيف سقط عنه النون للاضافة
فصار مسلموي فقد توجهت الى القاعدة الصرفية وهو قوله اجتمعت الواو والياء
الاولى منهما ساكنة فقبلت الواو ياء الخفة لان الياء اخف من الواو ودغمت
الياء في الياء لوجود المتجانسين وابدلت الضمة بالكسرة لمناسبة الياء فصار
مسلم فصار علامة الاعراب وهي الواو وتقدير ياء لا بد من ذلك الواو ياء فلم
يبق الواو على اصله ورايت مسلمي وممرت بمسلمي في حالتها الناصبة الجارية فان
النصب تابع للجري وانما صار للاعراب ههنا بالحروف لما مر من انه جمع لوجود الحرف
الصالح للاعراب في حالة الرفع وانما صار تقدير ياء حالة الرفع ولفظيا في حالتها النصب
والجري لان في حالة الرفع يلزم ابدال الواو فلم يبق الواو واو ابل صار ياء وفي حالتها
النصب والجري لا دغام فقط ولا دغام لا يخرج الشيء عن حقيقته بخلاف الابدال فانه
يخرج الشيء عن حقيقته انتهى فان قيل كما ان الاعراب تقديري حالة الرفع كذلك
في حالتها النصب والجري تقدير ياء لان الياء علامة النصب الجري لا يكون ظاهرا بل يكون
مدغما مستترا **اجيب عليه** بان الادغام لا يخرج الشيء عن حقيقته كما عرفت فالتلفظ
بالياء الثانية تلفظ بالياء الاولى اي المدغم فيه حرفان في التلفظ وحرف
واحد في الكتابة اعلم ان الاعراب التقديري قد يكون بالحركة وقد يكون بالحرف
فاذا كان بالحركة فقد يكون في الاحوال الثلاثة كما في عصا وعلاهي وقد يكون

في الحالتين كما في قاض وداج ورام واذ كان بالحرف فقد يكون ايضا في الاحوال لثلاثة
نحو جاءني ابا القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم ولم يرد كرامه هذا
القسم لقلته وقد يكون في حالة واحدة كما في مسلمي فان قيل فعلى هذا
يلزم ان يكون الاصناف عشرة لا تسعة وهو ان يكون الرفع بتقدير الواو والنصب
بتقدير الالف والجرح بتقدير الياء كما في قوله جاءني ابا القوم ورايت ابا القوم ومررت
بابي القوم **اجيب عنه** بانه من دج تحت قوله كعصا وغلما فان قوله وقد يكون
الرفع بتقدير الضمة والنصب بتقدير الفتحة والجرح بتقدير الكسرة اعلم ان
يكون بالحركات او بالحروف ففي صورة الاندراج صارت تسعة تامل واعلم
ان هذه القاعدة المذكورة من كونها اجتمعت الواو والياء والادلى منها ما سكت
الى اخره مشروطة بشرائط احدها ان يجتمع في كلمة واحدة مستقلة كما في
مرعى اصله رموى او حكما بان كانا في كلمتين غير المستقلتين كما في ضاربى
ورامى صلبها ضاربى وراموى فان كل واحد منها كلمة لكنه في حكم الكلمة
الواحدة لشدة اتصالهما مع ما قبله ومع هذا الشرط خرجت نحو الواو والياء
وكذا قوله يغزو يوماد ترمى وتراعى الادغام لان اجتماعهما ليست في كلمة واحدة
حقيقية او حكما بل في الكلمتين المستقلتين وثانيها ان لا يكون ذلك الواو مبدلا
عن الالف نحو نويعر وثالثها ان لا يكون ذلك الياء مبدلا عن الواو نحو دروان
اصله دووان ولا يعرمان لا يكون ذلك الكلمة على وزن افعل نحو ايو علم الجبل
وخامسها ان لا يكون ذلك الكلمة علما للمؤنث نحو حيوة علما لامرأة وسادسها
ان يكون في اخر الكلمة لاني الوسط نحو مقبول ونحو ثوب وسابعها ان لا يلتبس شيء
اخرى ثم هذه الشروط لا الوجوب لا الجواز لان الجواز لا يقتضيه هذه الشروط
سواء وجدت هذه الشروط او لا في يجوز الادغام من اكله في السعدية شرح
الزنجاني وبعضها في الايضاح شرح المواح تامل **قول** الفصل الرابع من الفصول
الاربعة المذكورة ويكون جزء المقدمة ويتوقف عليه الشروع في تقسيم اسم
المعرب اى فهو تقسيم اسم المعرب في يندفع الاشكال الناشئ من كلمة في
للظنية **قول** وهو على نوعين منصرون وهو ما اى اسم ليس فيه سببان فقوله
سببان اسم لقوله وليس وخبره فيه مقدم عليه المجموع صفة الموصوف او صلة الموصوف ابتداء
على كلمة ما موصوف او موصولة ثم الموصوف مع الصفة او الموصول مع الصلة خبر للابتداء و

وهو قولك هروا علم ان كلمة ما لا يخلو اما ان يكون في محل المبتداء او في محل
 الخبر فعلى الاول فالوصول هناك اولى من الموصوف لان المبتداء حقه ان
 يكون معرفة والموصول ايض معرفة واذا كان في محل الخبر فالموصوف اولى
 من الموصول لان الخبر حقه ان يكون نكرة وان جاز تعريفه والموصوف نكرة
 فخصصة انتهى لكذا في الغاية او سبب واحد عطف على قوله سببان فخال في الاعراب
 كحال على الوجه المذكورة تامل وكلمة او ههنا لان انفصال التحقيق يقوم هذا السبب
 مقامها اي مقام السببين في التأثير بان يؤثر وحده تأثيرهما من الاسباب التسعة فتقول
 يقوم جملة خبرية وقعت صفة واحد قول من الاسباب بيان لما يقوم اي لقوله ما يقوم
 مقامها او من السببين او من جميعها تامل فان قيل ما الباعث على تقسيمه
 لان المقصود معرفة الاسم وهو حاصل بتعريفه واجيب عنه ان الباعث على تقسيمه
 اجراء الاحكام المختلفة لها كما لا يخفى فان قيل تقسيم الشيء لا يكون الا بعد تعريفه
 واجيب عنه لانه اكتفى بما مر وهو المركب الذي لم يشب الى اخره دون التعريف لانه
 هو كلمة تدل على معنى في نفسها الخ لان ههنا تقسيمها اسم المعرب لا تقسيم مطلق
 الاسم سواء كان معربا او مبنيّا فان قيل ان نوحا ما فيه سببان وهو مع ذلك
 منصرف واجيب عنه بان المراد من السببين سببان مع شرائطهما وفيه انتفاء
 الشرائط كما سيبحث عن قريب فان قيل لم تقدم تعريف المنصرف على ضد واجيب
 بان المنصرف اهل بالنسبة الى غير المنصرف تامل كزيد ونحوه ويسمى الامكن اي
 ويسمى لذلك المعرب المتكمن امكن على صيغة اسم التفضيل لامكانه على الاعراب
 الثلاثة وقد مر وجه كل واحد منها اي من المعرب والمتكمن والامكن تامل فلا
 نعيد هالما فرغ من حدة ومعرفة شرع الآن في حكمه واثره المرتب عليه فقال و
 حكمه اي اثره المرتب عليهما يدخله الحركات الثلاث مع التنوين فان قيل
 حكم الشيء اثر ذلك الشيء ومن البين ان الدخول ليس اثره بل صفة المتكلم حقيقة
 والحركات تبعا ووجازا واجيب عنه بان اضافة الحكم الى الضمير اضافة معنوية بمعنى اللام
 المنقولة في تقديره وحكمه وفيه فرج فاندفع الاشكال ومثل هذا الاشكال سيبحث في حكم غير
 المنصرف تشكروا الله تعالى مع جوابه تقول انت موافقا لهذا الحكم المذكور
 جاء في زيد ورايت زيد او مررت بزيد وغير منصرف اي تأنيها غير المنصرف
 على حذف المبتداء وهو اي الغير المنصرف ما اي اسم فيه سببان منها اي

من الاسباب التسعة او واحد منها اى من الاسباب التسعة يقوم ذلك
الواحد مقامها فى التأثير بان يؤثر وحدها تأثيرها فقولها سببان اما مبتداء و
خبره فيه مقدم عليه او فاعل في الجملة صفة الموصوف الاصلية والمجموع
خبر المبتداء وهو الظهير المرفوع اعنى هو قوله او واحد عطف على السببين
فاعرابه كاعرابه على الوجهين للمذكورين تامل وما يقوم مقامه ليس الا صيغة منتهى
المجموع والفا التانيث كما سيحتمى بيانه انشاء الله تعالى فان قيل ان نوحا وهودا
كل واحد منهما منصرف مع ان فيها سببان واجيب عنه بان المراد من السببان
السببان مع شرائطها وشرايط العجوة التى فى هذه الاسماء هى الزيادة وتحريك الاوسط
وكلاهما ههنا منتقيان تامل فان قيل ان ههنا فيه سببان وليس غير
منصرف واجيب عنه هذا وجهين احدهما اشتماله على سببين مع قطع النظر
عن الخفة والثقل وتانيهما اشتماله على ذلك السببين مع ملاحظة الشروط فاذا
تصور مع ملاحظة الشروط فهو منصرف قطعاً لانه اذا فاعل الشروط المنصرفة
واذا انصبور كونه مشتتاً على وجود السببين فقط فهو غير منصرف لوجود السببين
فيه العالمية والتانيث فان قيل غير المنصرفة لا يكون مغاير للمنصرفة بل حظ
عنه الجبر والتونين ولا يلزم ان يكون مبنياً لان مغاير المنصرفة لا يكون الا مبنياً
اجيب عنه بان المراد من الانصراف هو اشتمال الاسم على الاعراب الثلاث اى على
الاعراب الزائدة على الفعل وبغير المنصرفة يراد اشتمال الاسم على الاعراب الثلاثة اى
على الاعراب الزائدة فالانصراف وغيره ههنا بمعنى الزيادة بناء على ان المنصرفة مأخوذة
من الصرف وهو الزيادة فلما حصل ان الاسماء مشتتة على الزيادة او غير مشتتة على
الاعراب الزائدة فالاول يسمى منصرفاً والثاني يسمى غير منصرف كذا اورد الفاضل
قدس سره وهو عبد الغفور فى حاشيته على القوائد لضيائية تامل فان قيل
لو قال فى تعريف غير المنصرفة ما شابه الفعل فى السببين حقيقة او حكماً كما انصرف
واشتمل اجيب عنه الامر كذلك الا ان المشابهة وصف عارض يقول من بعد وجود
السببين فى الاسم فاخذ الذات فى التعريفات اولى من اخذ الصفات فلان
التعريف الحدى اولى من الرسمى تامل فان قيل لم يعدل عن التعريف المشهور
لغير المنصرفة وهو قول غير المنصرفة ما يعتزل عنه الجبر والتونين اجيب عنه
انما عدل للزوم الدورية لان اعتزال الجبر والتونين يتوقف على منح الصرف

ومنع الصرف يتوقف على اعتزال الجروالتنوين فلو عرف منع الصرف باعتزال الجرو
 والتنوين لزم الدور كذا في غاية التحقيق في بحث الغير المنصرف **قوله** ولا اسباب
 التسعة وهي اى الاسباب التسعة العدل وما عطف عليه فالعبارة بتقدير
 العطف على الربط ولا لزم كون العدل اسبابا تسعة وذلك يجوز لان العدل سبب
 واحد لا اسباب تسعة واعلم انه قد تقدم الربط على العطف وقد يكون العطف
 مقدما على الربط فاذا كان تقسيم الكل الى الاجزاء فالعطف مقدم ح على الربط
 نحو قوله السكجيين خل وعسل وماء وان كان تقسيم الكل الى جزئياته
 فالربط مقدم كما في قوله الحيوان انسان وبقرة غنم فهنا العطف مقدم عليه
قوله والوصف والتانيث والعرفة والعجمة والجمع والتركيب والالف والنون
 الزائدة تان ووزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف وهو الاثر المرتب عليه
 من حيث اشتغال الاسم على السببين او على واحد يقوم مقامهما ان لا يدخله
 الكسرة والتنوين لمشابهة الفعل في وجود السببين فيه كما في الفعل ذلك
 لان الفعل مشتق من الاسم ومحتاج الى الاسم فاذا ثبت المشابهة بالفعل منع
 منه ما منع من الفعل وهو الجرو والتنوين فقوله وحكمه مبتدأ وان في قوله ان
 لا تخفف من المثقلة واسمه ضمير الشأن ولا نافية وما بعده من الجملة الفعلية
 خبر ان والجمع خبر حكمه انتهى فان قيل كثير من غير المنصرف يدخله الكسرة
 والتنوين كما في بعض الاشعار لضرورة وزن الشعرا والتناسب اجيب **عنه** بان
 المراد من عدم دخول الكسرة والتنوين عدم الدخول وقت انتفاء الضرورة
 والتناسب واما عند وجود الضرورة والتناسب يدخله الكسرة لان الضرورة
 تبطل المحظورات والتناسب امراهم عند هم انتهى **قوله** فيكون ذلك الاسم في
 موضع الجرو مفتوحا ابد الحكم من ان الجرو تابع للنصب في غير المنصرف نحو جاء في
 احمد ورايت احمد ومررت باحمد بالفتح لما فرغ عن الاجمال شرح في التفصيل
 اما العدل هو في اللغة جاء لمعان متعددة احدها بمعنى الميل ان وقعت صلة
 الى كما يقال فلان عدل اليهاى مال اليه وقد يكون بمعنى الاعراض ان وقعت
 صلة عن نحو فلان عدل عنه اى اعرض عنه وقد يكون بمعنى الصرف ان كان
 صلة كلمة في نحو فلان عدل فيه اى صرف فيه وقد يكون بمعنى البعد ان كان
 صلة من نحو عدل الجمال من البعير اى بعد الجمال من البعير وقد يكون بمعنى التساو

له اذ كان عدل رابعا في توتشش شعره فخل است مثال من فوال است جوت ثلث
 مفعل فعل مثاله مثلث عمره مثل فوال وان توظام فعل منحصر
 عنه كما في قوله البيت ستقف
 وجد ان ١٢

ان وقعت صلته بين نحو عدل الامر بين كذا وكذا او قد تكون لغير هذه
المعنى ما يقتضى صلته ناس وهو فى الاصطلاح تغيير اللفظ من صيغته المصيغة
اخرى تحقيقا او تقدير الثبوت حقيقا او تقدير انصواب على المصدرية على
حذف الموصوف او المضاف اصله تغيير اللفظ بالغاء وهو الصواب لان الغاء
لازم لما شرطية كما جاء فى موضعه نحو اماريد فمنطلق وكذا اما يوم الجمعة
فزيد منطلق ونحوه وكان الاعتذار من جانب ترك الغاء عن جواب اما فى
النسخة التى بغير الغاء ان المراد من اللزوم غلبة الوقوع تامل والله اعلم بالصواب
فان قيل هذا الحد ليس بمانع لصدقه على المشتقات من نحو ضرب ويضرب
والواجب **عنه** بان المراد من الصيغة صيغة ذلك اللفظ بأرجاع الضمير الى اللفظ
في اضافة الصيغة الى ضمير اللفظ خرجت المشتقات كلها لان صيغة المشتقات
ليست صيغة المصدر وكذا اخرج التثنية والجمع والتصغير من نحو الزيد ان
والزيدون ورجيل لان صيغة التثنية والجمع والتصغير ليست صيغة المفرد
فان قيل فعلى هذا التقدير يصدق الحد على المغيرات القياسية نحو قال
وباع ومقول ومرعى ونحوها لان قال مثلا بعينه قول وكذا باع ومقول اصله
مقول ومرعى اصله مرعى اسم مفعول **اجيب** **عنه** بان المراد من التغيير تغيير
غير قياسى والتغيير فى هذه المواضع قياسى على مقتضى القاعدة الصرفية
فان قيل هذا الحد صادق على لفظ يد ودم لان اصلهما يد ودم وعلى وزن
فعل فيصدق عليه ان فيه تغيير اللفظ عن صيغته **الاجيب** **عنه** بان المراد بتغيير
اللفظ عن صيغته تغييره مع بقاء المادة فى المعدل والمعدل عنه وهما ليست
كذلك فان قيل فعلى هذا لا ينبغي ان يكون ثلث ومثلث من العدل وكذا عمرو وفو
لان المادة ليست باقية فيها **اجيب** **عنه** بان المراد من المادة الحروف الاصلية التى
تقابل بالفلو والعين واللام والمادة الاصلية باقية فيها فح يكون كل واحد منهما من باب
العدل وان قيل يدخل فيها نيب واقوس لان مفردهما تاب وقوس وهما جوفان
وقاعدة اسم الثلاثى المجرد الجوف ان يكون جمعه على افعال نحو قول على قول ثوب على
اثواب ولوم على الواو وقوم على اقوام ونحوها فلا يعذر لا يحصى فعلم من هذه القاعدة
ان التاب والقوس يجمعان اولا على انياب اقواس ثم يتغير لانياب الاقواس تغييرا غير
قياسى الى نيب اقوس **اجيب** **عنه** بان المعتبر فى باب العدل ان احدهما وجود الاصل

وثانيها اعتبار اخراج ذلك الاسم عن ذلك الاصل فان تحقق كلاهما ما تحقق العدل
واذا انشئ احدهما انشئ وهما كذلك لانهما وان كان لهما اصل لكن لم يعتبر اخراجهما
عنه لانه لو اعتبر اخراجهما عن ذلك فلا يقال لهما في الاستعمالات المتغيرات الشاذة
من تسمية ما علم عدم اعتبار اخراجهما عن ذلك الاصل لا يقال ينبغي ان تكون
الشاذية لهما بوجه اخر فلا يكون التسمية دلا على عدم اعتبار خروجهما عن ذلك الاصل
لانا نقول انه لا اصل للمعدول حتى يلزم مخالفة الشذوذ بخلاف جمع اسم المجرّد
الاجوف لان له اصلا كما عرفت من قبل فكل ما خالف الاصل يكون شاذ انتهى كذا
في الضيائية وبعضها في حاشية عبد الغفور قدس سره فاطلب هناك فاذا عرفت
هذا فاعلم ان الغرض من تعريف الشئ معرفة ذلك الشئ وهو على نوعين اما
على وجه الامتياز عن كل ما عداه واما على وجه الامتياز عن بعض ما عداه فاذا كان الاول
فيحتاج الى هذه التكاليف والقيود ليحصل الامتياز هذه القيود عن كل ما عداه
وان كان الثاني فلا حاجة اليها وهذا القانون في كل تعريف تامل فاذا قصد امتياز
العدل عن بين الاسباب التسعة فقط لا عن كل ما عداه فهذا التعريف بلا اعتبار
القيود كان وواف تامل اعلم انه لو قال المصنف في تعريفه والعدل تغير اللفظ عن
صيعته الى صيغة اخرى تغير غير قياسي بلا قلب واعلال وتخفيف مع بقاء المادة
لكان اولى لعدم الاحتياج الى القيود كذا في قاضي الارشاد المذكورون في علم النحو
في مقابلة الكافية فاطلب هناك انتهى قوله فلا يجمع اي العدل مع وزن الفعل
اصلا فاعلم للتفريع فاذا كان العدل تغير لفظ عن صيغة تغير غير قياسي فلا يجمع
مع وزن الفعل اصلا لان اوزان الفعل لا تكون الا قياسية فاذا ثبت للمغايرة بين
الوزنين فكيف يمكن الاتحاد في الوزنين واعلم ان اوزان الفعل المعتبرة
في سببية منع الصرف وزن اكرم معلوما وكرم مجهولا وضرب على بناء المجهول
من المجرّد ودخرج على بناء المجهول وايضا تدثر مجعولا ومجهولا وهذا هو المشهور
فيما بينهم واما وزن العدل فهي وزن مثلث وعمر وامس وقدم وقطار وسحر
وثلاث هذا ايضا هو المشهور ثم العدل التحقيق ما يوجد فيه دليل على وجود
اصل الاسم المعدول سوى منع الصرف والتقديرى ما لم يوجد فيه دليل على
وجود اصل المعدول عنه الامتنع الصرف واما الدليل على اعتبار خروج الاسم
عن ذلك الاصل فليس الامتنع الصرف فلهذا امتنع عن الصرف عموز فلو وجد

استعمالها غير منصرفين فاقضى ذلك المنع اعتبار خروج عمرو وزفر عن عام وزافر
ويصرف صرد وبلد على وزن عمرو وزفر لانها وان كانا على وزن عمرو وزفر لكنهما
لما لم يوجد في الاستعمال غير منصرفين لم يحكموا باعتبار الخروج عن الاصل
وهو صار دوبا بالدوقية كلام سياقي من بعد انشاء الله تعالى قوله ويجتمع مع
العلمية اى ويجتمع ذلك العدل مع العلمية كعمرو وزفر مثال العدل التقديرى
واجتماع العلمية مع العدل وذلك لانها وجدت غير منصرفين ولم يكن فيهما
سببان الاسبب واحد وهو العلمية وهى واحد هلا تؤثر ولا تمنع الصرف فقد
فيهما العدل بان اصل عمرو وزفر زافر وعدل عنهما اى عمرو وزفر ليحصل
فيه سببان حفظ القاعدة ثم ليكون العدل التقديرى مع العلمية فان قيل
بأى شئ يعلم خصوصية اصلها بكونها عامرا وزافرا اذ يجوز ان يكون اصلها غير
ذلك اللهم الا ان يجاب عنه بالدال والشاهد عليه باب قطام بان قطام معدل
عن القاطمة لان معنى لفظ قطام بعينه معنى قاطمة فان قيل ينبغي ان يكون
صرد وبلد وجون غير منصرف لوجود كل واحد منها على وزن عمرو وزفر وانت قلت
ان وزن فعل من اوزان العدل يجب ان يعتبر فيها العدل ويحكم بغير النظر فيها
واذا لم يحكم بعدم انصرافها فعلم انه تحكم والتحكم ليس بحجة وسنأجيبه بان
مجرد وجود الاسم على اوزان العدل لا يكتفى باعتبار العدل ما لم يقتضيه منع الضم
يعنى ما لم يوجد في الاستعمال غير منصرف وصرد وبلد وجون لم يستعمل كل واحد
منها على كلامهم غير منصرف بل استعماله على الانصراف والا لم يترك المصنف
هذه الثلاثة فان هذا هو مادة الفرق بين فعل غير منصرف كعمرو وزفر و
بين فعل منصرف كصرد وبلد ونحوه تامل قوله ويجتمع اى ذلك العدل مع
الوصف كثلث ومثلث مثال العدل تحقيقا واجتماع العدل مع الوصف
ايضو ذلك لان في ثلث ومثلث تكرار المعنى ومن المعلومات ان تكرار المعنى
لا يكون الا بعد تكرار اللفظ بناء على ان تكرار المقلوب يستلزم تكرار القالب ههنا
تكرار المعنى ولم يتكرر اللفظ فنكرار المعنى شاهد على وجود اصلها بان اصلها
لفظ مكرر هو ثلاثة ثلاثة عدل كل واحد من ثلث ومثلث عن هذا الاصل
فاذا تقر بالعدل التحقيقى فاجتمع مع الوصف وهو ثلاثة انتهى فان قيل
الوصف المعتبر فى اسباب منع الصرف هو الوصف الاصلى

لا العارضى والوصف في ثلث ومثلث عارضى لان الثلاثة وضعت لمرتبة
 معين من مراتب العدد وهي ما فوق الاثنين وتحت الاربعة فلا وصفية فيها
 وضعا **اجيب** بان الامر كذلك الا انه لما عدل ثلث ومثلث عن ثلثة
 ثلثة فصارت ذلك الوصف اصلها على ان المعدول وضع ثان وخروج ثلث
 ومثلث عن ثلثة ثلثة ليس الا الموصوف فصارت ذلك اصليا قوله واخر مثال
 العدل التحقيق واجتماع العدل مع الوصف وذلك لان اخرج جمع اخرى وهو
 مؤنث اخروا خراسم التفضيل وقياسه ان يستعمل باحد الامور الثلاثة
 من كونه مضافا نحو افضل القوم او معرفا باللام نحو لا فضل او بمن نحو زيد
 افضل من عمرو وههنا لفظا آخر يستعمل بغير احد الامور الثلاثة اى يستعمل
 على غير هذا القياس المذكور فعلم انه معدول عما هو القياس فيه وذهب
 بعضهم الى انه معدول عما يستعمل باللام ووجه ان هذا الاستعمال اصل
 بالنسبة الى الآخرين من انه يستعمل مطابقا للموصوف قبله لما هو قاعدة
 الصفة لموصوفها وهو ايضا صفة نحو زيد لا فضل والزيدون الا فضلون
 فلمن اصارا صلا وذهب بعضهم الى انه معدول عما يستعمل معه كلمة
 من ووجه ان هذا الاستعمال اصل في انواعه الثلاثة لاستعماله على ما
 هو الاصل في اسم التفضيل وهو ذكر المفضل عنه وهو موجود فيه ولم
 يذهب الى جهة الاضافة لان المضاف اذا قطع عن الاضافة يجب في آخر
 ذلك المضاف جيرة عن ذلك المحذوف وهي تتوين نحو يومئذ اصله يوم اذا
 كان كذا او بناء على الضمة نحو قبل وبعد اصله قبل كل شئ وبعد كل شئ او
 اضافة اخرى نحو يا تيم تيم عدى ولا شئ من هذه المذكورات في آخر فلمن
 لم يذهب احد الى جانب الاضافة هكذا قالوا وفيه نظر لانه لو كان معدولا عما
 هو اللام يعنى الاخر يلزم فيه محطوران اول الاول فلان اخر يجب كونه مبنيا للتضمن
 معنى اللام واما الثانى فلانه ينبغي ان لا يكون من باب العدل ذى العدل تغير اللفظ
 دون المعنى وههنا تغير المعنى ايضا لان التعريف غير مراد فيه **اجيب** عن الاول
 بان آخر معدول عنه ولا يكون متضمنا للام اذا العدل لا يستلزم التضمن فاذا لم يتضمن
 لم يكن مبنيا وعن الثانى بان المراد من المعنى المعنى الوضعى لا الوصفى التعريف
 معنى زائد فاذا وجد فهو اولى والا لافساد فيه فان قيل لو كان معدولا

عما استعمل معه كلمة من يلزم فيه ايضا محطوران احدهما ان يكون مبنيا ايضا
لنضمن من وهو حرف مبنى ومتضمن المبنى مبنى اجيب عنه بانه لا نسلم انه
متضمن لمعنى من لعدم بقاء معنى التفضيلية فيلان اخر يستعمل حينئذ بمعنى
غير فلا يكون مبنيا وثانيهما انه ينبغي ان لا يكون من باب العدل ايضا لان اخر
يستعمل جمعا واخر من يستعمل مفردا مذكرا لا بد لان اسم التفضيل اذا استعمل
من يجب كونه مفردا مذكرا فلا يكون خروجه عن صيغته اجيب عنه بان اسم
التفضيل المستعمل من يستوى فيه الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
قوله كما قال علماءنا افضل من علماءهم فلولم يكن مستويا للجمع لم يصح حمل
الافضل على قوله علماءنا لان قوله علماءنا جمع ولا يجوز حمل الجمع على المفرد فلا
يقال الزيدون قائم فاذا صح الحمل صح خروجه عن صيغته تامل انتهى هذا كله
في الغاية قوله وجمع هذا ايضا مثال للعدل التحقيق واجتماع العدل مع الوصف
ايضا وذلك لان جمع جمع جمعا هو مؤنث اجمع وقياس فعلاء فعل ان كان صفة
يجمع على فعل كحراء على حمراء وان كان اسما يجمع على فعال او فعلاوات كصحراء يجمع
على صحارى او صحراوات وهو لم يجئ على هذا القياس فعلم انه معدل عما هو
القياس وهو جمع او جماعى او جمعاء وانتهى فان قيل لو كان معدولا عن
فعلاء فعل الصفتى فيكون مثالا للعدل والوصف فيكون مثالا لمطابق الممثل
له فهو المراد بمحصول اجتماع العدل التحقيق مع الوصف وان كان معدولا عن
فعلاء فعل الاسمى فلا يستقيم فلا يكون مثالا للممثل له لعدم حصول اجتماع
العدل مع الوصف بل لا يكون الوصف فلا يكون غير منصرف اجيب عنه بان
فعلاء فعل الاسمى محمول على فعلاء فعل الوصفى بناء على الوضع لان وضع فعلاء
افعل لا يكون الا للوصف واستعمال الاسمى طارئ عليه كذا في حاشية عبد الغفور
قدس سره العزيز على فوائد الضيائية واما الوصف هو فاللغة ستودرشي وفي
الاصطلاح كون الاسم دلالة على ذات مبهمه مأخوذة مع بعض صفاتها كما حرقانه
اسم يدل على ذات مبهمه مأخوذة مع بعض صفاتها وهو الحجرة انتهى بقوله كذا لم
دلاجنس يشتمل لجميع الاسماء وقوله على ذات خرج به ما يدل على المعانى المضارة وقوله
مبهمه خرج به ما يدل على ذات معينة كزيد مثلا وقوله مأخوذة مع بعض صفاتها
خرج به فلا يدل على ذات مع بعض صفاتها بل يدل على الذات فقط كالرجال

فبقى على هذا اكل ما يدل على الذات مع الوصف تأمل قوله فلا يجتمع مع العلمية
 أصلاً القاء للتفريع أي فإذا كان الوصف كون الاسم دلالة على ذات مبهمه
 فلا يجتمع مع العلمية أصلاً لان الإيهام والتعيين لا يجتمعان في مكان واحد
 أبداً لا محلاً متافيان **قوله** وشرطه أي شرط ذلك الوصف في سببية منع الصفة
 ان يكون الوصف وصفاً في أصل الوضع أعلم ان الوصف على نوعين ضمني عارض
 يعني ان كون الاسم دلالة على ذات مبهمه مأخوذة مع بعض صفاتها على نوعين
 وضمني وهو ما وضع لذات مبهمه سواء بقي على ذلك الوصف كضارب ومضروب
 واحمر ولم يبق على ذلك الوصف بل صار علماً كاحمر علماً للرجل واسود
 وارقم علمين للحية وثانيهما عارض وهو ما وضع لذات معينة ثم صارت لذات
 مبهمه كالأربع في مرث بنسوة أربع فإذا كان الأمر كذلك فالاعتبار في سببية
 منع الصرف الوصف الأصلية لا الصالحة العارضية لعروضه **قوله** فاسود
 وارقم غير منصرت أي كل واحد منهما غير منصرت **قوله** وان صار الاسمين
 للحية الأول اسم للحية الاسود والثاني اسم للحية التي فيها بياض وسواد
 لا صالحة في الوصفية أي لا صالحة في الوضع فلا يضره غلبة الاسمية طارئة على
 الوضع لا يعتد به **قوله** وأربع في هذا التركيب مرث بنسوة أربع منصرت
 مع ان فيه صفة ووزن المفعول لكونه على وزن اكرم وهو من اوزان الفعل
 فينبغي ان يكون غير منصرت لكنه منصرت لعدم الاصاله في الوصفية لا الأربع
 وخمس وست وغيرهما من اسماء العدد وكل واحد منها وضعت لمرتبة معينة
 من مراتب العدد فلا وصفية فيها في الوضع لكونها موضوعات لذات معينة
 لانه وضعت لذات مع بعض صفاتها لكنه لما جرت على النسوة التي هي من قبيل
 الذوات أي جعلت صفة لذلك النسوة التي هي من قبيل الذوات والأعيان
 صارت الذوات مأخوذة في لفظ النسوة والصلحت الأربع والخمس والستة عن المعنى
 الذاتية أي جردت هذه الألفاظ عن المعنى الذاتية وصارت محضة للوصف
 الأربعة والخمسة ونحوها فلا يعتبر هذا الوصف في سببية منع الصرف لان هذا
 الوصف حصلت ونشأت للأربع في ضمن هذا التركيب فإذا قطع عن الوصفية
 تعود الى المعنى الوضعي وهو المرتبة المعينة من مراتب العلم فلا اعتبار لذلك الوصف
 انتهى فان قيل فينبغي ان يكون اسود وارقم منصرتا بالظلال ووزن الفعل فيهما

لقبولها التاء والمعتبر في السببية وزن الفعل الذي غير قابل للتاء وهما
يقبلان التاء كما قالوا السوداء وارقة لحيمة المؤنث **اجيب عنه** بان المراد
من التاء التاء التي يكون قياسها ولحق هذا التاء فيهما غير قياسي لان تأنيث
افعل الصفة تكون فعلا بالهزة والالف الممدودة نحو سوداء ورقماء كحراء
لا بالتاء فالتاء فيهما غير قياسي فلا يبطل لوزن تأمل **فان قيل** ينبغي ان
يكون انصراف اربع لبطلان وزن الفعل لاجهة الوصف العارضى فان
اربعا قابل للتاء فيقال اربعة رجال والمعتبر الوزن الذي ليس قابلا
للتاء **اجيب عنه** بان المراد من التاء القياسية وهذه التاء ليست بقياسية
لوجودها في استعمال المذكر والقياس استعمالها في المؤنث فهذا التاء لا يبطل
الوزن بل الوزن باق فانصراف اربع لا يكون الا للوصف العارضى **فان قيل**
قد عرفت ان غلبة الاسمية على الوصفية لا يضر الوصف فلم ضعف منع صرف
افعى علما للحيمة واجدر للصقر واخيل للطائر **اجيب عنه** بان غلبة الاسمية
على نوعين مضرة وغير مضرة فان كان الوصف مشهورا وظاهرا قبل العلمية
فغلبة الاسمية لا يضر لئلا الوصف كما في اسود وارقم وغيرهما وان كان
غير مشهورا وظاهر فغلبة الاسمية يضر لئلا الوصف كما في افعى علما
للحيمة واجدر للصقر واخيل للطائر لعدم اشتهارها في الوصف قبل العلمية كذا
في الغاية **قوله** واما التانيث المحصل بالتاء فشرطه العلمية اى شرط ذلك
الاسم الذي فيه تاء التانيث الضمير راجع الى الاسم بقرينة البحث لا الى التاء
والا لا يصح حل العلمية على قوله وشرطه لان العلمية للاسم لا للتاء وانما شرط
العلمية لئلا من من الزوال لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان
وذلك لان تاء التانيث عارضة للكلمة وطارية عليها فيكون في محل الزوال ولا
بد من الاسباب التسعة ان يكون قويا ومستقلة لانها تخرج الاسم عن اصله
وهو الانصراف واخراج الشئ عن اصل ذلك الشئ لا يكون الا بوجه قوى فالتاء
بغيرها لعلمية لا يكون قويا بل في معرض الزوال لسقوطها في الوقف كما يقع طمطم
بالحاء **فان قيل** لا نسلم ان الاعلام محفوظة عن التصرف لوجود التغير في جبرئيل
وميكايل ويقال جبريل وميكايل **اجيب عنه** بان المراد من الاعلام الاعلام البشرية و
العلمية وضح ثانيا فلا تغير لانه محفوظ عنه لان الاعلام الملكية ومحتمل انه وضع ثانيا لانه

يتغير انتهى فان قيل المنادى من الاعلام البشرية وقد يتغير فيه كما سيبحث في
 بحث الترقيم اجيب عليه بان قيد قد لا مكان ملحوظ لوجود الضرورة فيه لان
 الغرض من المنادى جواب المنادى فيقصد في المنادى تخفيف التشخيص من
 المنادى الى المقصود بسرعة كما يقال يا احمد ق زيد اصله يا احمد ق زيد
 فلما قصد وقاية زيد حذف الدال عن احمد ق وجعل ما بقى مضموماً ومفتوحاً
 على حاله فصار احمد ق زيد الطلحة وكن خمسة واربعة وكن لك اى مثلى ذلك
 اللفظي في اشتراط العلمية المعنوى لان التانيث اللفظي لما اشترط لها العلمية
 فلمعنوية بطريق الاولى لانه امر باطنى كان في غاية الزوال والسلب من التام
 التانيث فالعلمية للمعنوية بطريق الاولى ثم تراء التانيث فهي زائدة لاحقة في
 اخر الاسم تصيرها حالة الوقف والتانيث المعنوى ما كان سامعياً او باعتبار المسمى
 كزئيب مؤنث معنوى سامعياً باعتبار المسمى وسامعياً باعتبار الجنس من غلة اعتبار المسمى
 كنار وشمس بيرو وما صار التانيث اللفظي المعنوى متحدين في العلمية اشار المص
 الى بيان الفرق بينهما بان العلمية للتانيث اللفظي شرط لوجوب منع الصرف بلا شرط
 والحد وان العلمية للتانيث المعنوى شرط لجواز منع الصرف ولو جوبها شرائط اخرى
 والى هذا البيان اشار المص فقال ثم المعنوى اى المؤنث المعنوى على حذف الموصوف
 ان كان ثلاثياً اى اسماً ثلاثياً على حذف الموصوف ايضا اى ان كان المؤنث اسماً ثلاثياً
 اى منسوباً الى ثلاثة احرف فالمراد من الثلاثى الحقيقي لا الإضافى اى بالنسبة الى
 الرباعى لعلنا يدخل فيه الثلاثى المزد فيه انتهى فان قيل الثلاثى بالياء
 المنسوبة لا يخلو اما ان يكون منسوباً الى ثلاثة بضم التاء الاولى او الى ثلاثة بفتح
 التاء الاولى فان كان منسوباً الى ثلث بضم التاء الاولى فينبغي ان يراى من ثلاثى
 ستة احرف لان الثلاثى يدل على ستة احرف وان كان منسوباً الى ثلثة بفتح التاء
 الاولى فضم التاء فى اللفظ الثلاثى خطأ لان المنسوب يجب ان يكون موافقاً
 للمنسوب اليه فى الحركات والمعنى مع زيادة ياء النسبة اجيب عليه بان الثلاثى
 منسوب الى ثلاثة بفتح الاولى والضم فى اللفظ الثلاثى الكائن بالياء النسبية
 غير قياسى اى غلط وخطأ لكنه مشهور فالغلط المشهور انفسح من الصيغ الغير
 المشهور كفى المستقبل لان القياس فيه ان يقال المستقبل بكسر الباء
 كذا قورة مولا نا نور محمد المدقق فى حاشية علم الصرف فاطلب هناك

قوله ساكن الاوسط صفة ثلاثي غير العجى ايضا صفة للثلاثي يجوز صرفه اى
صرف ذلك المعنوى او صرف ذلك الثلاثي بارجاع الضمير الى كل واحد منهما الاول
للبحث عنه والثاني للقرب اى بان يجعل ذلك الاسم منصرفا لانه وجد فيه
السببان العلمية والتائيت لكن التائيت ضعيف لا يكون له قوة ان يخرج الاسم
عن اصله وفيه بحث سياقى فى باب العجمة قوله ويجوز تركه نظر الى وجود السببين
مع قطع النظر الى قوته وضعفه كمن وجد علما للجبل والاى وان لم يكن ذلك الاسم
هكذا بان كان انتفى فيه مجموع الوجوه الثلاثة او انتفى فيه احدا لوجوه الثلاثة كما
بين يجب منتهى اى منع صرف ذلك الاسم لوجود السببين الثقيلين بزيادة او
بحرك الاوسط او بالعجمة كزئنب علما للمرأة لوجود السببين مع شرط وجوب
تأثير التائيت المعنوى وهو الزيادة على الثلاثة وسقرو قدم لوجود السببين
مع وجود شرط وجوب تأثير التائيت المعنوى وهو تحريك الاوسط ومائة وجود
لوجود السببين مع وجود شرط وجوب تأثير التائيت المعنوى هو العجمة قوله
واما التائيت الحاصل بالالف المقصورة كحبل او المهدودة كحراء مستنع فيهما
البتة مفعول فيه لقوله متنع اى فى كل زمان لان الالف قائم مقام السببين وانما
اقيم مقام السببين للتائيت بنفسها وتائيتها لزوم ذلك الالف للكلمة بحيث لا ينفك
فى الاستعمال عن ذلك الكلمة فلا يقال فى حبل حبل وفى حراء حراء فجعل ذلك اللزوم
بمنزلة التائيت الاخرى فكل التائيت فيه والسببان الماخوذان فى التعريف اعم من
ان يكونا من جنسين او من جنس واحد انتهى فان قيل اذا كان اللزوم بمنزلة
التائيت الاخرى يجب ان يكون فى طلمة البناء لوجود ثلاثة اسباب كما يجب البناء
فى حضار وقمار لوجود الاسباب الثلاثة احد هاء العلمية وتائيتها التائيت ثالثها العدل
وهنا كذلك احد هاء العلمية وتائيتها التائيت اللفظي وثالثها اللزوم المستفاد من عملية
ذلك الاسم اجيب بان اللزوم فى الالفين وضمي وفى التاء طارى وعارضى فلا
يكون سببا لانه نشأ من العلمية قوله واما المعرفة هى فى اللغة معلوم كردن شئ
وفى الاصطلاح ما وضع الشئ معين والنكته ما وضع لشي غير معين ثم المعرفة
على اقسام منها المضاف نحو غلام زيد وافضل القوم والمعرف باللام نحو الرجل
والامراة والضمائر نحو هو هاء واسماء الاشارة نحو هذا وهؤلاء والموصولات نحو
الذى والتى والمعرف بالنداء نحو يا رجل ويا امراة والاعلام نحو عمرو وبكر

قوله فلا تعتبر في منع الصرف الفام فيه للتفريع أي إذا كان المعرفة كذا وكذا
 فلا تعتبر في سببية منع الصرف العلمية وذلك لأن الإضافة واللام من خواص
 الاسم فإذا وجد في الاسم قوت جهة الاسم وهو لا نصرف وأما الضم وأسماء
 الإشارات والموصولات فلكونها من المبنيات ولا نصرف وغيره لا نصرف
 من أقسام المعربات فلا يكون أيضا سببا وأما المنادى فهو داخل في المعرفة
 باللام لأن التعريف بالياء والميم ما أول بتعريف اللام عند النحاة قوله وتجمع على
 صيغة المؤنث لا على المذكور لأن المعرفة مؤنث إلا أن يقال المعرفة مصدري
 فحجب على صيغة المؤنث والمذكر أي ويجمع ذلك المعرفة مع غير الوصف لأن
 الوصف يدل على ذات مهمة والاحلام تدل على ذات معينة فيكون من قبيل
 الاضداد ولا يجمعان في مكان واحد بل انتهى فإن قيل المعرفة تدل على ذات
 الاسم فحزب وعزم ومن المعلومات أن السبب هو وصف التعريف لأذات المعرفة
 قلنا الأمر كذلك لأن هذه العبارة على حذف المضاف تقديره أما تعريف
 المعرفة فخ يندفع الاشكال فإن قيل لا نسلم أنه قد يرتفع جنس
 الاشكال لأنك تنفر من ورطة وتقع في ورطة أخرى وهو انه لا يريد من المعرفة
 وصف التعريف فالعلمية لا يحمل عليه لأن العلمية لا يكون إلا للاسم لا التعريف تامل
أجيب بأن الوصف إذا اضيف إلى ذات جائز أن يحمل عليه شئ شئ وضرب زيد
 حامل وهناك كذلك لأن التعريف هناك مضاف إلى المعرفة **فإن قيل**
 لم لم يكن العلمية سببا والمعرفة شرطها كما فعل بعض **أجيب** بأن اسباب
 منع الصرف كلها فروع وذلك لأن العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع
 الموصوف والجهة فرع العينية والتركيب فرع الافراد فاذا كان الأمر كذلك فالعلمية والتعريف
 كلاهما فروعان للتشكيك ويصلح كل واحد منهما سببا إلا أن فرعية المعرفة أظهر من فرعية
 العلمية لأنها تقع مقابلا للتشكيك كما يقال هذه معرفة لا نكرة ولا يقبى الاستعمال
 هذه علمية لا نكرة **قوله** أما العجمة في اللغة اللفظة أي تسكين زيان وفي
 الاصطلاح كون الاسم مأخوذاً بغير العرب والتأثير في منع الصرف
 شرطان وأشار إليهما المصنف فقال فشرطها أي شرطها الأول أن تكون علما
 في العجمة بأن يكون ذلك الاسم من العجم ويكون وضع ذلك الاسم بغير علم
 منهم شئ معين وأما شرط لها العلمية لئلا من الزوال لأن العرب

له فريضة العلمية
 إنما هو باعتبار
 كونها من
 التعريف
 الذي هو وضع
 التشكيك

قد يتصرف اى يتصرف فى الفاظهم فلم يبالوا من التغير فى الفاظ لغة اخرى ايضا فاذا
تغير فى العجمة عجماً فبتغير ذلك الاسم من الاسماء العربية وشملها الثانى احداً لا مرين
واشار اليه المص بقوله وزائدة عظمت على قوله علماً فيه خير يكون تقديره و
شرطها ان تكون زائدة على ثلاثة احرف كابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب
او ثلاثيات كالأوسط كشت اسم حصن بديار بكر وكن ام الملك اب موسى عليه
السلام فلجام منصرف انفاء للتفريع بالنظر الى الاول وهو العلمية لعدم العلمية
فى العجمة (لا حقيقة ولا حكماً) اما كونه لا حقيقة فلعدم تعيينه شئ واحد بل يستعمل
فى كل نوع منه واما كونه لا حكماً فوجود التغير فيه اذ اصله الكمال بالكان الضعيف
ثم ابدل الكاف بالجيم فلم يكن من العلم الحكيم فكان منصرفاً ونوح منصرف
بسكون الاوسط هذا للتفريع بالنظر الى الشرط الثانى وهو غرلة الاوسط والزيادة
انتهى فان قيل لم لا يجوز ان يكون حال نوح كحال هند فى الانصراف او غير
الانصراف ولم حكم فيه المص حكم تجويزين الامرين فى نحو هند وحكم بالقطع
بالانصراف فى نحو نوح مع وجود السببين كما حصل فى هند كذلك فى نوح
أجيب عليه بان التانيث المعنوى وان كان ضعيفاً لكونه امراً باطنياً إلا ان اصله علامة
قد تظهر فى بعض التصرفات كما فى التصغير يقرب فى تصغير هند هندية وفى
تصغير قدم قدمة فحصل للتانيث المعنوى قوة من وجه فجاز ان يعتبر وان لا
يعتبر واما العجمة فهو امر باطنى لا يكون له علامة لفظية لتظهر فى بعض
التصرفات فكان كالعدم فان قيل قد اعتبر العجمة فى ما هو وجود مع سكون
الاوسط فلم لا يعتبر فى نوح وسكون الاوسط أجيب عليه باعتبار العجمة فى التانيث
المعنوى لاجل تقوية ذلك التانيث لكونه سبباً مستقلاً ولا يلزم ان يجعل سبباً
مستقلاً فى العجمة لاختلاف الجهة فافهم وتامل فان قيل قد جاز العجمة بغير
العلمية سبباً لغير المنصرف كقانون وسامون الاول اسم الواحد من القراء السبع
والثانى اسم القارزة المعينة أجيب عليه بان العلمية على نوعين حقيقى وهو
ما يكون من العجم كما ان وضعه منه وحكى وهو الذى ينقل العرب الاسم
العجمى ويجعله علماً شئ معين بغير تصرف وتغير فيه فكان علمية حكيمه كما فى
تالون وضعه العجم ولم يجعل علماً فلما جاء العرب انتقل ذلك الاسم من حال
الاطلاق والتعميم الى فرد معين بغير تغير وتصرف فيه وجعلوا

علما الواحد من القراء السبع لجودة قرائته فكان علما حكيما انتهى قوله الجمع
 المعدودة في اسباب منع الصرف من قبل ثم هو في اللغة جمع كردن شئ وفي
 الاصطلاح مادل على احاد وذلك الاحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيرها
 سواء كان مكسرا او سالما مذكرا كان او مؤنثا قوله فشرطه اي شرط ذلك الجمع
 الفاء للتبغير اي اذا كان الجمع من الاسباب فشرط ان يكون اي ذلك الجمع على
 صيغة منتهى الجموع فقوله على صيغة منتهى الجموع خبر ليكون وقوله منتهى اسم
 مفعول مضاف الى ما بعده اضافة معنوية بتقدير اللام ولما كان صيغة منتهى
 الجموع غير معلوم اشارا للمع الى تعريفه فقال وهي التي ان يكون بعد الف الجمع
 حركات كساجدا وحرف واحد مشددا كدواب او ثلاثة احرف او سطرها الى وسط
 الثلاثة ساكن غير قابل للتاء كصايح ونحوه فهذا هو المشهور فيما بين النحاة
 وقيل صيغة منتهى الجموع هي التي ليس لها نظير في الاحاد وقيل هي التي لا تجتمع
 مرة اخرى بجمع الكسرة وقيل هي التي تكون على فواعل وفواعيل او مفاعل او
 مفاعيل وقيل غير ذلك فان قيل الجمع عبارة عن صورة نفس الاسم
 المكتوبة كساجد ومن المعلومات ان ذلك الصورة لا يكون سببا بل للسبب معنى
 الجمعية فكيف يصح قول المصنعا بالجمع آه اجيب عنه بان هذه العبارة على حذف
 المضاف تقديره اما جمعية الجمع والسبب هو الجمعية لان نفس صورة الجمع
 فان قيل لما كان السبب هو الجمعية لا صورته فما الفائدة في تعيين صيغة
 منتهى الجموع لان معنى الجمعية كاشف في كل جمع اجيب عنه بان الجمعية الكائنة
 في غير صيغة منتهى الجموع في محل الزوال والتغير لحوال جمعيتها مرة اخرى بخلاف الجمعية
 الكائنة في صيغة منتهى الجموع فان الجمعية فيها مأمونة ومصونة عن الزوال لان
 صيغة منتهى الجموع لا يجمع مرة اخرى فان قيل لا نسلم ان صيغة منتهى
 الجموع لا تجتمع مرة اخرى لوجود جمعها منها كما في ايامين جمع ايامن وصولجات جمع
 صولحب وغيرها اجيب عنه بان المراد من الجمع جمع التفسير لا السالم لان
 التفسير مغير لذات بخلاف السالم فانه لم يتغير ذلك الصورة بل هي باقية
 فيه فان قيل لفظ صيغة منتهى الجموع يقتضي ان يكون فيه ثلاثة جموع
 لان لفظ الجمع جمع جمع ولا جموع في مساجد ودواب مصابح اجيب عنه
 بان صيغة منتهى الجموع هي التي ينتهي بها الجمع حقيقة او حكما فالحقيقة كما في

الكالب واساور واناعيم وغيرها والحكمية كما في المجموع الموافقة لها ويوجب عنه
 بان صيغة منتهى المجموع هي التي ينتهي بها المجموع او من شانها ان ينتهي المجموع بها
 فمساعد داخل فيها حملا ولهذا اُسْمِيت صيغة منتهى المجموع او يوجب عنه بان
 الجمعية في بعضها مكمرة حقيقة كما في الكالب واساور وامتناع التفسير مرة اخرى
 فيها منزلة جمع فتحقق في بعضها ثلاثة مجموع والى اتي محمول عليه فان قيل فله
 هذا ينبغي ان يكون صحارات وكالات وكرامات وسلامات وكلامات كلها
 صيغة منتهى المجموع وتكون غير منصرفة ولا هريس كذلك بل كلها منصرفة
اجيب عنه بان المراد من ثلاثة الحرف التي بعد الف الجمع هي حروف يكون اول
 ذلك الثلاثة مكسورا وما ذكرتم ليس كذلك فلم يكن على صيغة منتهى المجموع
 تامل هذا الكلمة في الغاية وبعضها في حاشية عبد الغفور فان قيل سراويل
 وكذا سراويل وطرايس لم يكن صيغتها فيها معنى الجمعية بل صورتها صورة
 الجمع لان سراويل اسم جنس يطلق على كل فرد من افراد السراويل وكذا سراويل
 لانه علم للقبيلة المعينة وكذا الطرايس علم البلد من بلاد الهند فلا جمعية
 فيها مع انها غير منصرفة فعلم منها ان السبب هو القالب لا المقلوب اى الصورة
لا المعنى اجيب عنه بانها مختلفة فيمرأ فعلى مذهب من يقول منصرفة فلا
 اشكال واما على مذهب من يقول غير منصرفة **اجيب عنه** بالحمل على
 ما يوازيته او بجمعيته جمعا اعتباريا فان قيل ما تقول في حضاجر علما
 للضبع مع انه غير منصرف والحال ان حضاجر حالة العلمية ليست فيه معنى
 الجمعية بل الصورة فقط فعلم ان السبب هو الصورة لا المعنى **اجيب عنه**
 بان الجمعية اعم من ان يكون حاليا او اصليا فحضاجر وان لم يكن فيها جمعية
 حالية لكن فيها جمعية اصلية لانه منقول عن حالة الجمعية الى حال افراد
 فالمعتبر هو الاصل انتهى ثم اعلم ان صيغة منتهى المجموع على نوعين أحدهما
 ما يكون بالتاء وثانيهما ما يكون بغير التاء والمعتبر هي التي غير قابل للتاء ولهذا
 قال المص غير قابل للتاء وصيا قلة جمع صيقل وفرازة جمع فرزين او فرزان
 منصرفة الفاء فيه للتفريع اى اذا كان المعتبر صيغة منتهى المجموع بغيرها
 فصيا قلة وفرازة منصرفة لقبولهما التاء واما لفظ ملاكمة وان كان
 التاء فيه ليست من نفس الكلمة فحاله كفر ازنة اعنى منصرفة

لقبولها التناوع وان كان من نفس الكلمة فهو ايضا منصرف لعدم سكون الاوسط
 في الثلاثة التي بعد الف الجمع تامل وأما شرط الجمع بكونه غير قابل للتناوع اذ لو
 وجد فيه التناوع فكان على وزن المفردات كطواعية وكراهية بمعنى الطاعة والكراهة
 فيقع في جمعيته خلل وفتور **فان قيل** هذه التناوعة عارضة والعارضة في
 محل الزوال فلا يعتبر **اجيب عليه** الامر كذلك لان هذه التناوع مع كونه عارضية
 يشبه من خول بالمفردات فلم يرق الجمعية سالما بل صار مشابها بالمفردات ولو بالعرض
 فلا يكون ذلك الجمعية معدة وفي اسباب منع الصرف بل لا بد لها من ان يكون
 قويا لان خروج الشيء عن الاصل يقتضي قوة الاسباب في اعمود الشيء الى اصله فيكفي له
 ادنى من السبب انتهى **قول** هو ايضا كالالف المقصورة والممدودة قائم مقام
 السبيين وانما اقيمت مقام السبيين الجمعية وامتناع ان يجمع ذلك الجمع مرة
 اخرى اى في مرة اخرى فيكون نصب على الظرفية جمع التفسير لا السلامة
 لما عرفت فكانه اشارة الى الجمع جمع مرتين **قوله** واما التركيب المعد في اسباب
 منع الصرف ثم هو في اللغة مركب كردن شئ وفي الاصطلاح صيرورة
 الكلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء وهذا التعريف للتركيب
 الذي يكون سببا لمنع الصرف لا لمطلق التركيب فان التعريف لمطلق التركيب
 وهو الذي يدل جزء اللفظ على جزء المعنى او ضم كلمة الى كلمة اخرى ثم
 هذا التركيب يصدق على ستة انواع احدها اسنادى كزيد قائم وضرب زيد
 واضافى كغلام زيد وتوصيفى كرجل فاضل وصوتى كسيبويه ونفطويه
 وتعداى كخمسة عشر وامتزاجى كبعلبك **قوله** فشرطه اى شرط ذلك
 التركيب الفاء للتفريع يعنى ان التركيب لما كان طاريا وعارضا على الافراد
 والعارض في موضع الزوال وايضا لما كان التركيب على ستة اقسام والمعتبر
 هو الامتزاجى لا غير فقال فشرطه العلمية لئلا من من الزوال لان الاعلام
 محموظة عن التصرفات بقدر الامكان **قوله** بلاضافة ولا اسناد الجار والمجرور
 وقع خلا من الضمير المجرور في قوله فشرطه على مذهب ابن مالك النحوى
 وعند الجمهور هو معطوف على العلمية فيكون خبر القول فشرطه وانما قيد
 التركيب بكونه بلاضافة لان الاضافة تجعل المضاف منصرفا وفي حكمه
 فكيف يؤثرفيا ايضا دة اعنى غير لا نصرف واما كونه بلا اسناد

لان التركيب الاسنادى بغير العلمية لا يكون سببا ويصير بعد العلمية مبنيا
للدلالة على قصة غريبة فلو لم يكن مبنيا يتغير آخره باختلاف العوامل فلا
يدل على ذلك القصة فاذا كان الاسنادى مبنيا فكيف يصلح للاعتراف بقل هكذا
قالوا فان قيل كان الاضافة والا سنادا لا يكون سببا لمنع الصرف كذلك التركيب
الوصفى والتعلاوى والصوتى ايضا لا تكون سببا الا لا يترتب قلم لم يخرج المصرفة
المذكورات اجيب عنه بان الوصفى داخل فى الاضافى لانه كان للمضاف اليه قيد
للمضاف كذلك الصفة قيد للموصوف فيكون لكل واحد منهما تركيب تقييدى
واما التعلاوى والصوتى فد داخل فى الاسنادى لان التركيب الاسنادى لا يكون
سببا للبناء الا بالعلمية الوضعية وهما مبنيان وضعا قيل العلمية فلا يكون سببا
لمنع الصرف بطريق الادولى فلا حاجة الى اخراجها ثانيا كجعلك فانه غير منصرف
للعلمية والتركيب قوله قبل الله اذا كان علما منصرت لوجود الاضافة فيه
قوله وشاب قرناها اذا كان علما مبنيا لوجود الاسناد فيه قوله واما الالف
والنون الزائدتان على حروف الاصول اعلم ان فى سببيتها خلافا فاقال
بعضهم ان سببيتها لكونهما زائدين وفرعتين للاصول وذهب بعضهم
الى ان سببيتها لكونها مشابعتين لالفى التانيث فى الحاق كل واحد منهما
اخرا الكلمة غير منفك عنهما ان كانتا فى اسم غير الصفة فشرطه اى شرط الاسم
الذى فيه الالف والنون او شرط الالف والنون فارجاع الضمير اليهما باعتبار
انهما سبب واحد فان قيل هذا مسلم لكن يشكل فى قوله تعالى والله ورسوله
احق ان يرضوه بارجاع الضمير المفرد الى الله ورسوله اجيب عنه بان ارجاع الضمير
المفرد الى الشئيين او الى اشياء اللذين يكونان متحدين فى امر يجوز ارجاعه اليهما
فهنا كذلك لان رضا الله تعالى بعينه رضا الرسول وكذلك العكس العلمية
ليا من من الزوال لانهما لما كانا مزيدتين للاصول كانا فى موضع الزوال فلا
يد من العلمية ليا من منه كعمران وعثمان فانهما غير منصرفين لوجود
الالف والنون مع العلمية قوله فسعدان الفاء فيه للتفريع اى فاذا كان
العلمية شرطا لهما فسعدان اسم نيت مطلقة منصرف لعدم العلمية
وان كانتا فى صفة فشرطه اى ذلك الاسما والالف والنون ان لا يكون مؤنث
اى مؤنث ذلك الاسم فعلاوة اى على وزن فعلاوة اى لا يبدخل

في آخره تاء التانيث فليس المراد بفعلا نه مجموع فعلا نه كما هو المتبادر من العبارة
لأن انتفاء مجموع فعلا نه ليس بمقصود بل لمقصود ههنا عدم دخول التاء فقط على
آخرها وإنما قال انتفاء فعلا نه مع أن المراد هو التاء فقط للمبالغة في حقها لأن انتفاء
فعلا نه انتفاء التاء بطريق الأولى لأن انتفاء الكل يستلزم انتفاء الجزء وقيل شرطه
وجود فعل أو تاء شرط عدم دخول التاء ليبقى المشابهة لا لفي التانيث في عدم حقوقها
تأما التانيث عليها فتو شروا تاء شرط العلمية للاسم وانتفاء فعلا نه في الصفة ولم
يعكس لأن العلمية منافية للصفة تأمل قوله كسكران فإنه غير منصرف لوجود
الالف والنون مع الصفة وعدم دخول تاء التانيث في آخره فلا يقال للمؤنث
سكرانة بل يقال للمؤنث سكرى بالالف قوله فندمان منصرف وإن كان فيه
الالف والنون مع الصفة لكنه منصرف لوجود ندانة قوله ولما وزن الفعل
هو كون الاسم على وزن يعد من أوزان الفعل أعلم أن الأوزان على ثلاثة أقسام
منها ما يختص بالاسم كما مر في باب العدل ومنها ما يختص بالفعل كما مر أيضا ومنها
ما يعم الاسم والفعل فالمعتبر من بينهما وزن الفعل لا غير وإنما اعتبروا وزن
الفعل لا أوزان الاسم مع أن وزن الاسم أقوى فهو أولى لأسباب منع الصرف
حتى يلزم موافقة هذا مع الباقية في الفرعية لأن أسباب منع الصرف كلها
فروع من الأصول فلو جعل وزن الاسم سببا لزم مخالفة هذا السبب عنها لأن
الاسم أصل بالنسبة إلى الفعل فكذلك وزنه أصل بالنسبة إلى وزن الفعل
قوله فشرطه أي شرط ذلك الوزن القلاء للتفريع ووزن الفعل أعم من أن يكون
بطريق الاختصاص أو لا والمعتبر للاختصاص فلهذا أقال فشرطه أن يختص
ذلك الوزن بالفعل لئلا يلزم مخالفة هذا السبب لما سواها لو جعل الوزن
المختص بالاسم قوله ولا يوجد ذلك الوزن في الاسم إلا منقولاً عن الفعل فإن
قيل قوله فشرطه أن يختص بالفعل مستدرك لأن اختصاص الوزن بالفعل
يعلم من قوله وزن الفعل لأن وزن الفعل مضاف ومضاف إليه إضافة
معنوية بمعنى الاسم المفيد للاختصاص فلا حاجة إلى قوله فشرطه أن يختص به
أجيب عنه بأن هذه القاعدة ليست كلية بل أكثرية لأن ربما تكون إضافة
لامية ولم تكن فيها الاختصاص كما في قوله شجر الزيتون وعلم الفقه وطور
سينين فإن الشجر والعلم لا يكونان مختصين بالزيتون والفقه

فان قيل اذا كان الوزن مختصاً بالفعل لا يخلو ان كان يوجد عليه الاسم او لا فان
وجد عليه الاسم فبطل الخاصة لان الخاصة ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره
وان لم يوجد عليه الاسم فخرج البحث عما نحن فيه وهو البحث عن الاسماء اجيب
بان المراد من الاختصاص هنا خاصية اضافية بالنظر الى الاسم الوضعي اى
لا يوجد هذا الوزن في الاسم الوضعي لا بالنظر الى الاسم المنقول تامل فان
قيل بقوم وسلم جاء كل واحد منهما على وزن الفعل وضعا فما الجواب عن بقوم علما
للضبح وشلم علما للموضع بالشام **اجيب** بان المراد من الاسم الاسم العربي لا النحوي
وهما من الاسماء العجمية فاندفع ما قيل والى دفع هذين الاشكالين اشار المص
اليه بقوله ولا يوجد الوزن في الاسماء العربية بارادة اللزوم المعهود لا المنقول
اى ذلك الاسم عنه اى عن الفعل فلاشارة الى الاسم العربي خرج بقوم
وشلم بقوله لا منقولاً خرج الاسماء الوضعية فحضر على بناء المفعول
لا الفاعل فانه لم يرد هب الى منع صرفه احد الا بعض النحاة وهو يونس عليه
الرضوان فان ضرب صيغة فعل ماضى من باب المجرى وضعا ثم جعل علما للرجل
وقع عليه كثيرا الضرب فصار غير منصرف لوجود السببين فيه العلمية ووزن
الفعل وكذا اسم صيغة ماضى من باب التفعيل اى شمر يشمر تشميرا ومعناه
بالفارسية دامن يحميدن كذا فى التاج ثم جعل علما للفارس فصار غير منصرف
لوجود السببين العلمية ووزن الفعل فيه **قوله** وان لم يختص ذلك الوزن
به اى بالفعل بان يكون اعم من الفعل كفعل على البناء للفاعل فانه مشترك
بين الاسم والفعل فحضر وفرس كلاهما على وزن فعل وتجعل انت ذلك
الوزن او الموزن سببا لمنع الصرف فيجب ان يكون فى اوله اى فى اول الوزن
او الموزن احد حروف المضارعة ليكون ذلك الوزن مختصا بالفعل لان حرف
المضارعة من خواصه فوجود حرف المضارعة تصيير ذلك الوزن من حال
لا مشترك الى حال التخصيص فكان كما ان يختص بالفعل ولا يدخله اى ذلك الوزن
او الموزن المعاد اى تمام التانيث لكن عارضها بالهاء لصيرورتها هاء حالة الوقف
واما شرط عدم دخول التاء عليه لئلا يجعل الوزن من اوزان الفعل الى
اوزان الاسماء بناء على ان التاء المتحركة للتانيث من خواص الاسماء فبطل
الاختصاص فان قيل التاء طارئة ليست معتدة بها **اجيب** بانها وان كانت

طارية لكن كافية لجعله الى اصله وهو الانصراف قول كاحمد ويشكر علمين
 لرجلين وتغلب علم الرجل ايضا ونرجس اسم الورود والمعين معرب من نرگس
 ابدل الكاف بالجيم كما في جرجان اصله گرگان وكما في لجام اصله نگام وغيرها
 وكذا يوسف ويونس ويعقوب واسباط مما يكن في اوله احد حروف المضارعة
 كلها غير منصرفة لوجود السببين فيها أحد هما العلمية وثانيهما وزن الفعل
 قوله فيعمل علما للناقاة التي تكون قويا على العمل منصرفة وان كان فيه
 السببان العلمية ووزن الفعل لقبولها التاء أي تاء التانيث وانما قيد التاء
 بالتانيث لئلا ينتقض القاعدة بخوضه ونشدة كقولهم ناقاة يعملها لما
 فرغ عن بيان الاسباب التي تخرج الاسم من الاصل الى غير اصله وهو
 غير الانصراف شرع الآن في الاسباب التي تعيد الاسم الى اصله فقال اعلم
 ان كل ما أي اسم شرط فيه العلمية وهو اربع مواضع و اشار المصنف الى عددها
 بقوله وهو المأوث بالتاء والمعنوى والعجمة والتركيب والاسم الذي في الالف
 والنون الزائدتان اوله يشترط ذلك أي العلمية بوضع الظاهر ووضع المظهر
 اشارة الى بعد معاده في أي في ذلك الاسم ولكن اجتمع مع سبب واحد
 فقط من غير اشتراط العلمية لذلك السبب وهو علمية ووزن الفعل أي
 علمية الاسم المعدول ووزن الفعل اذا نكر ذلك الاسم صرحت لما سيبحثي
 ذكره واعلم ان تنكير الاعلام على ثلاثة اقسام احدى ان يجعل العلم الواحد
 عبارة عن جملة مسماة به كلفظ فلان عبارة عن كل فرد من الجماعة أو يجعل
 عبارة عن الوصف المشترك صاحب به كقولهم لكل فرعون موسى أي لكل
 مبطل محق لان فرعون عليه اللعنة مشهور بوصف الا بطل وموسى عليه
 السلام مشهور بوصف الحقيقة أو يجعل ذلك العلم الواحد تثنية او جمعاً
 نحو الزيدان والزيدون بدليل دخول الالف واللام عوضاً عن ذلك العلمية
 فلو كانت العلمية في التثنية والجمع باقية لم يجر عليها دخول اللام لئلا يلزم
 تعريف المعرف فتوجيه الاول والثاني في الضيائية والثالث في حاشية
 عبد الغفور على الضيائية ذكر في بحث المنادي فاطلب هناك ما انصرف الاسم
 في القسم الاول هو قوله فيما شرط فيه العلمية وهو الاربعة المذكورة فلبقاء
 الاسم باضافة المصدر الى فاعله بلا سبب من حيث التاشير

لان التأثير مشروطة بالعلمية فاذا كانت الشرطيات المشروط كذا في الفوائد
 الضمانية وظني انه بقي بلا سبب من حيث الذات لان العلمية ليست الا
 لصيانة ذلك السبب بذاته عن الزوال فاذا زالت العلمية زالت صيانة
 ذلك الاسم فبقي ذلك السبب في معرض الزوال فكان في حكم العدم ذاتا مع
 قطع النظر الى تأثيره والى هذا اشير في بعض الحواشي للكاية وما انصرافه
 في القسم الثاني وهو الم يشترط فيه العلمية وهما القسمان المذكوران فلبقاء
 الاسم على سبب وان دلان العلمية فيها ليست لصيانتها بل جمع بطريق السببية
 فقط فلا يلزم زوال العلمية زوال ذلك السبب ذاتا ولا تأثير لكن هذه السبب
 لا يقوى قوة تأثيرهما تقول جاءني طلحة وطلحة اخرى مثال لما شرط فيه العلمية
 وعمر اخر مثال لما لم يشترط فيه العلمية واحمد واحمد اخر ايض
 مثال لما لم يشترط فيه العلمية ففي ذكر هذا المثال لما لم يشترط فيه العلمية
 لا طائل تحته لان ايراد التوضيح وكل ما في اسم لا ينصرف ذلك للاسم بل يكون
 غير منصرف اذا اضيف ذلك للاسم الى شئ اخر او دخل عليه الالف واللام دخل
 الكسرة في حالة الجر لان الاضافة واللام من الخواص المعظمة الكبرى للاسم
 في وجودها مضعف مشابهة الاسم للفعل فرجع الى اصله المتروك وهو الانصراف
 لان خاصة الشئ يقوى جهة الشئ وانما قلنا انهما من خواص المعظمة مع
 ان للاسم خواص كثيرة تبلغ عددها اثنين وثلاثين لانهما متنافران
 متافرة كاملة للتوين الذي امتنع عن الفعل متعاجدا كذا في المسافري
 شرح قاضي الارشاد والله اعلم بالصواب فان قيل ما بال للم حيث
 حكم في تنكير العلمية بانصراف الاسم حيث قال اذا انصرف
 ولم يحكم بالانصراف في صورة دخول الالف واللام والاضافة قال
 هكذا العبارة دخله الكسرة اعني حكم بدخول الكسرة ولم يحكم
 بالانصراف واجيب عنه بان الانصراف في الصورة الاولى اتفاقا واما
 في الصورة الثانية خلافا ودجال الكسرة عليه اتفاقا في بناء العبارة في
 صورتين على الاتفاق تامل اعلم ان النحاة قد اختلفوا فيه فذهب
 بعضهم الى ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف لان اللام والاضافة
 يقوى كل واحد منهما جهة الاسم واصناف مشابهة الاسم للفعل

وذهب بعضهم الى ان هذا الاسم في هذه الحالة غير منصرف لان المنوع عندهم
 تنوين التمكن من غير المنصرف وامتاع الكسرة ليس بالمتابعة الثنوين وانما تابع
 الكسرة للثنوين لاشتراك الكسرة مع الثنوين في الاختصاص للاسم ولعدم تنوع
 الثنوين لان الثنوين في هذه الحالة ممنوع ايضا في الاسم كما كان قبل الاضافة
 واللام غير منصرفت كذلك بعد ما وذهب بعضهم الى انه لا يخلو اما ان يكون السببان
 باقيين او زال كل منهما او زال احدهما فان كان السببان باقيين بعد الاضافة واللام
 فلا اسم غير منصرف لصديق الحد عليهما ان زالتا او زال احدهما فالاسم منصرفت
 وبيان ذلك ان الاسم لا يخلو اما ان يكون احدا لسببين العلمية او لا فان كان احدا
 السببين العلمية فيجوز ان يخلو اما ان يكون ذلك العلمية بطريق الشرطية او لا فان
 كان بطريق الشرطية زالا معا وان كان بغير الشرطية زالتا احدهما فان لم يكن احدا
 السببين العلمية والسببان باقيان بلاضافة واللام فيكون الاسم غير المنصرف في هذا
 المذهب الاخير هو الانسب للتعريف المذكور سابقا كذا في الضيائية نحو مررت
 باحدكم وبكلا احد الاول للاول والثاني للثاني تمت المقدمة على مقدمة الاسم العربي
 المذكورة المعدودة في صدر البحث فاللام عهدى لامقدمة الكتاب فان
 كان مقدمة الكتاب ايضا معدودة لكنه في ذكرت قبل هذه المقدمة تامل
 وتذكر انما فرغ عن المقدمة شرعا لان في المقاصد ولما كان المرفوعات اصلا
 بالنسبة الى المنصوبات والمجذولات من وجهين اما لاشتغالها على الحركة القوية
 واما لاشتغالها على عمدة الكلام وهي المبتداء والفاعل وكان مشتملا لقوى العمل
 قويا وعمدة قدم المرفوعات على المنصوبات والمجذولات فقال المقصد الاول
 في المرفوعات اعترض عليه بان المقصد لا يخلو اما ان يكون صيغة ظرف او
 صيغة مفعول او مفعول به او مفعول به ثان او مفعول به ثلث او مفعول به رابع او
 اجيب عنه بان الظرف والمصدر اذا كانا تعذر في معنى الحقيقة يجب تأويلها
 بمعنى المفعول اما الاول فكقولهم مشرب عذب ومركب قارة اي مشروب
 ومركوب واما الثاني فكقولهم هذا ضرب الاميراي مضروب الاميراي ومنها
 المقصد بمعنى المقصود وتقديره المقصود الاول في المرفوعات فان قيل
 لم تتركها كلمة اما هو للتفصيل اجيب عنه بان قد اكتفى بما سبق
 من قولها اما المقدمة ففي المبادي اكتفا بمثل ما جاء في القران المجيد

واما الذين في قلوبهم زيغ فكذبا وكذا والراسخون في العلم يقولون امنابهم فقديرة
واما الراسخون تركنا كنهنا ما سبق فان قيل المرفوعات عين المقصود لان
المقصود في المرفوعات فكيف يصح كلمة في للظرفية ههنا اجيب عنه بان
هذه العبارة مأولة بحرف المبتداء فقديرة المقصود الاول في المرفوعات
في اندفع الاشكال فان قيل فليحل هذا التقدير لا يصح حمل المرفوعات على
كلمة هي لان حمل الجمع على المفرد لا يجوز كما لا يجوز هند قائمات اجيب عنه
بان هذا الحمل من قبيل حل الاشتقاق فقديرة المقصود الاول في بيان
المرفوعات وفيه توجيه اخرى ذكره في بعض الشروح فان قيل لم تزل التسمية
وهو قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية كما اورد صاحب الكافية مع
ان بيان الشيء موقوف على معرفة الشيء اجيب عنه بان كلفي برعاية المبتدئين
لان المبتدئين يتناظرون الى جزئيات الشيء لا الى الكليات لقصور فهمهم
لان حصول المجزئ في الفهم سهل من حصول الكل اي من تعريف الكلمة بل
فان قيل المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة ومن المعلومات ان الجمع بالالف
والتاء لا يكون الا للمؤنث فكيف فهم المرفوعات جمع مرفوع اجيب عنه بوجهين اما
لكونه شاذ نحو سنون جمع سنة بالواو والنون اذا جمع بالواو والنون مخفوض الى
العلم السنة ليست بالواو لعلم او بان المرفوعية والمنصوبية والمجرورية تصفات لا اسم
جارية عليه ولا اسم موصوف بهاذل لا اسم مشابهة لذات المؤنث في نقصان
العقل في المؤنث وعدم العقل في الاسم فصفات المؤنث تجمع
بالالف والتاء فكل الصفات الاسم الذي لا يعقل تجمع بالالف التاء لوجوه
مشابهة للموصوف بذلك المصفة وانما اختار لفظ الجمع وترك الجنس
بان يقال المقصود الاول في المرفوع ليكون تنبيهها على كثرة انواعها فيكون من قبيل
براعة الاستهلال وبراعة الاستهلال امر حسن عند كل واحد وهو لاشارة
على المقصود من اول الامراجما لا انتهى لاسماء المرفوعة ثمانية اقسام
لان المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية اي على علم خصلة للفاعلية والخصلة
النسوبة للفاعل شيان احدهما كون الشيء مستل اليه وثانيهما كون الشيء
جزءا ثانيا من جملة ففي المفعول ما لم يرسم فاعله والمبتداء واسم كان خصلة
الفاعل موجودة وهو كون الشيء مستل اليه وفي خبر المبتداء خصلة الفاعل

له ما انقصت
اقسام المرفوع
في ثمانية
لان اقسام
الاسماء

كون الشيء جزءاً ثانياً من الجملة وفي خبران واخواتها خصلة الفاعل كونه جزءاً ثانياً
واقعا بعد كلمة ثلاثية اورد باعية لا يتم بالمنصوب وحده وفي اسم ما ولا
المشبهتين بليس خصلة الفاعل كون الشيء مستند اليه واقعا بعد لا في
الجملة اى واقعة بعد كلمة لا يتم بالمنصوب وحده كليس وفي خبر لا التي لنفي
الجنس خصلة الفاعل كونه جزءاً ثانياً واقعا بعد ما يقتضى الاسم اى بعد
ملا يتم بلا اسم وحده وهذان الخصلتان لما لم توجد اى غير هذه المذكورات
انحصرت اقسام المرفوعات في ثمانية اقسام كذا في غاية التحقيق فاطلب هناك
في محل اختصاص الرق للفاعل حكم المصنف ثمانية اقسام اشار الى تعدادها
فقال الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله ولم يبتدأه والخبر وخبران واخواتها

واسم كان واخواتها واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التي لنفي الجنس
القسم الاول منها الفاعل وانما قدم الفاعل على سائر المرفوعات لوجوه اما انه
لا ينسج بالنواسخ واما انه لا يحدث الا فاسد شيء مسدده واما لان عامله لفظي
بخلاف المبتدأ فانه ينسج بالنواسخ بلا سد شيء مسدده وعامله معنوي واما
لانه جزء من الجملة الفعلية التي هي صل الجمل بخلاف المبتدأ فانه جزء من الجملة
الاسمية التي هي فرع الجمل وانما قلنا الجملة الفعلية اصل الجمل لان المقصود من
وضع الجمل الاخبار عما وقع او يقع حالا واستقبالا والاخبار عن الحدث الذي كان
في الماضي او عن الحدث الذي يكون في المضارع حالا واستقبالا لا يكون الا في
الجملة الفعلية لان الزمان لا يكون الا في الفعل اولان الجملة الفعلية مشتملة على
ما وضع الاسناد وهو الالف لان الاسناد لا ينشأ الا من الفعل اصلا فاذا كان
الفعل اصلا فيما يخبر عنه كان الفاعل ايضا اصلا لان جزء الاصل اصل كما
كان جزء القوى فويا فلما قدم الفاعل هكذا قالوا انتهى واعتراض على كل واحد
منها اعتراض اما الاعتراض على الاول فلان الفاعل ايضا ينسج بالنواسخ كما في
قوله تعالى وكفى بالله شهيدا واما الاعتراض على الثاني فلان الفاعل قد جاء
حذفه بلا سد شيء مسدده كما في قوله تعالى اسمع بهم وابصر حيث قالوا
بهم فاعل لصيغة التعجب وهي اسمع وقد حذف عن قوله ابصر واما الاعتراض
على الثالث فلان الفاعل قد حذف عن مرتبته الذي كان اصلا في المسند
اليه وهي التقدير بخلاف المبتدأ فانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه

وأما الاعتراض على الرابع فلان المبتدأ اصل لانه جزء الجملة الاسمية والاسم اصل
بالنسبة الى الفعل وهو ظاهر فالجواب عن الاول بان النسخ بالزوائد مما
لا يعتد به وعن الثاني بان حدث الفاعل في قوله اسمع بهم وابصر شاذ كما يعتد به
ايضاً وعن الثالث بان الفاعل وان زال عن مرتبته وهي التقديم في المستند اليه الا
ان هذا الاعتراض للضرورة لانه لو قدم على الفعل لا تلبس بالمبتدأ وترك الاصل
للضرورة فلا ترك لان الضرورات تبیح المحظورات وعن الرابع فلان الجملة الاسمية ^{ان كان}
اصلاً بناء على ان الاسماء اصل الا انها لم يطابق وصف المقصود الوضعيين وهما الاخبار عن
الحادث الماضي او الحالية او الاستقبالية والمعتبر هو الموضع ومن ذهب سيبويه ان
المبتدأ اصل لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم ولا نه يحكم عليه
بكل حكم جامد مشتق فان الخبر يصح ان يكون جامداً نحو هذا انجراد مشتقا نحو زيد قائم
بخلاف الفاعل واجيب عن الاول بان عدم بقاء الاصل في الفاعل انما يكون للضرورة
فلا يكون الفاعل مبطلاً للاصل صلاً يعني ان الفاعل باق على ما هو الاصل في المستند اليه
حكماً وان لم يكن مستنداً اليه حقيقة ولهذا يجوز ان يقرر ان كيا جاء في رجل ابطل بتقديم
الحال على الفاعل عن الثاني بانه كما يحكم على المبتدأ بكل حكم جامد مشتق كذلك الفاعل لانه
يحكم عليه بكل فعل مشتق نحو ضرب زيد وجامداً نحو عسى زيد ان يقوم فان عسى فعل
جامد كذا غيره من الافعال الجامدات نحو نعم وبئس وساء قوله كل اسم قبله فعل
اي كل اسم اسند اليه الفعل حقيقة نحو ضرب زيد وحكما نحو اعجبني ان يضرب زيد
اي ضرب زيد والمراد من الاسناد بالاصالة يخرج عن هذا الحد توابع الفاعل
من الصفة والتأكيد والبدل وغيرها فلا تنتقض الحد بالتوابع لان التابع ايضاً
اسم اسند اليه الفعل لكن لما كان المراد بالاسناد بالاصالة خروجه عن الحد توابع الفاعل
الفاعل او صفة كاسم الفاعل واسم المفعول وكل ما يعمل عمل الفعل كالمصدر
واسم التفضيل ونحو اسند ذلك الفعل او صفة اليها ذلك الاسم صريحاً او
تأويلاً كما في مثاليها على معنى انه اي الفعل او الصفة قائم كل واحد منهما به
اي ذلك الاسم لا وقع ذلك الفعل او الصفة عليه اي على ذلك الاسم انما
قال قائم وواقع بصيغة الافراد ولم يقل قائمان ولا واقعان بصيغة التثنية
مع ان المذكور شيان فالاليق صيغة التثنية اشارة الى ان المعطوف بكلمة
اولى معاد الضمير التثنية بل معاد الضمير الواحد لان كلمة

اولترديد احد الامرين لا للجمع حتى يتجه شعبة عدم المطابقة بين ضمير ومعاذ وان
 سلمنا فتوجيه الافراد والتاويل لما ذكر توجيهها ظاهرا لا يخفى على كل احد كذا في
 بعض الحواشي فان قيل هذا الحد صادق على معطوف الفاعل وتاكيد و
 بدله وليست داخل في افراد اجيب عنه بان المراد من الاستناد الاستناد بالاصالة
 بدليل ذكر التوابع بعده على حدة فلم يصدق الحد عليها فان قيل هذا الحد
 صادق على من في قوله كريمة من يكرمك فان من اسمر قبله صفة وهو كريمة
 اسند اليه مع انه لا يسمى فاعلا بل يكون مبتدأ مقدما خبرا عليه اجيب عنه
 بان المراد من قبله قبلية وجوبية اى تقديرها واجبا في لم يصدق عليه الحد
 فان قيل فعلى هذا يلزم ان يكون المبتدأ في قوله في الدار رجل فاعلا لوجوب
 تقديم الخبر عليه اجيب عنه بان المراد من الوجوب الوجوب النوعي لا الشغبي
 والفردى فوجوب تقديم الخبر على المبتدأ ليس بطريق الكلية بل وجوب بحالة
 واحدة كما اذا كان المبتدأ نكرة بخلاف تقديم الفعل على الفاعل
 فانه في كل مادة فان قيل وقد يسند الى الاسم معنى الفعل ايضا كالظرف
 نحو زيد في دارة عمرو ويعبر عنه بمعنى الفعل لا بعين الفعل وشبهه
 فقوله وشبهه اما ان يندرج تحت ما هو معنى كالظرف او لا يندرج فاذا
 اندرج لم يصدق قوله في بحث الحال ان العامل فيه الفعل وشبهه او معناه
 فان لم يندرج كان ان يذكروها ايضا او معناه اجيب عنه بان العامل في الاسم
 المرفوع بعد الظرف مختلف فيه فذهب بعضهم الى ان ذلك الظرف عامل
 فيه لقيامه مقام الفاعل المقدر واليه ذهب صاحب اللباب وعند
 الاكثرين عامله هو الفعل المقدر واسم الفاعل المقدر لا الظرف لان جهله
 فاختره من مذهب الجمهور وفي بحث الحال من ذهب صاحب اللباب
 رعاية للمذهبين فان قيل هذا الحد ليس بصديق على قوله مات
 زيد و طال عمرو لان الموت ليس بقائم بزيد وكذا الطولة ليس بقائم
 بعمر ومع انهما فاعلان اجيب عنه بان المراد من قوله اسند اليه بمعنى
 انه قائم به الى ما اسند اليه على جهة قيامه به وطريق قيام الفعل به وان
 يكون ذلك الفعل على صيغة المعلوم ومافى حكمه فمصدق الحد عليه كذا في
 غاية التحقيق قوله نحو قام زيد مثال لما كان قبله فعل وزيد صنادب

أبو عمرو ومثال لما كان قبله صفة فانطبق المثالان مع الممثل له ولكن لما كان
المراد من الاسناد الاستناد للطلق سواء كان بطريق السلب ولايجاب زاد قوله وما
ضرب زيد عمرو فان الفعل مستلزم اليه بطريق النفي فيكون الحدث مثلاً النوعي
الاسناد تامل ولا يكون قوله وما ضرب زيد عمرو ايضا من باب الاستدراك كما
يتوهم بعضهم فج يندفع الاستدراك وكل فعل جامداً ومشق لا يزم او متعدد مجرد
او مزيد سالم او غير سالم لا بد مني على الفتح بانه اسم لا اي لنفي الجنس اي لا غلط
موجود له اي لذلك الفعل من فاعل لان الفعل عرض ووصف ولا بد
للاوصاف والاعراض عما يقوم به فالمراد من الفعل ههنا فعل نحوي لا صرفي
بمعنى المصدر بل الحدث حتى لا يتجه شبهة مات زيد وطال عمرو فان زيد
فاعل مات وعمرو فاعل طال ولم يكن الموت والطولة صادرا من عن زيد وعمرو
بل يقومان بهما فمن قال لا بد من فاعل لان الفعل حدث ولا بد له من محدث
ويراد بالفعل الصرفي ليس بسديد مرفوع لان الفاعل قليل والصفة قوى
فاعطى القوى للقليل اولانه عمدة في الكلام والرفع ايضا عمدة في الحركات فاعطى
العمدة للعمدة مظهر كذب زيداً ومنهم كزيد ذهب المثال الاول للاول
والثاني للثاني وهما اي المظهر والمضمم صفتان للفاعل **قول** فان كان متعديا
كان له اي ذلك المتعدى مفعول ايضا لتوقف فهم فعل المتعدى بالمفعول به
توقف الفهم بالفاعل فالمراد من المفعول المتعول به وفي بعض النسخ مفعول
به بد كرا الجار والمجرور وهو الاصح فقوله مفعول مرفوع لانه اسم كان فاسم
كان مرفوع وقوله له خبره مقدم عليه لانه مذكورة وجب تقديم الخبر عليه
قوله منصوب صفة مفعول لان المفاعيل كثيرة فاقضى التخفيف فاعطى
النصب له ولان المفعول فضلة في الكلام والنصب ايضا خفيف فاعطى له نحو
ضرب زيد عمرو وان كان الفاعل اي اسما ظاهرا او حادا الفعل ابدا سواء كان
الفاعل مفردا او متثني او جموعا لعدم الاحتياج الى تثنية الفعل وجمعه لان
تثنية الفعل وجمعه ليس الا ان يكون مشعرا باحوال الفاعل فاذا كان الفاعل
ظاهرا كان احواله ظاهرة من حيث التثنية واجمع فاستغنوا بها اي بذلك
الاحوال بالظاهر اولانه لو تثنى الفعل وجمع فيلزم تعدد الفاعل على الاضمار قبل
الذكر وكلاهما خلاف الاصل فوجدنا الفعل ابدا نحو ضرب زيد وضرب

الزيدان وضرب الزيدون **فان قيل** هذا الحكم منقوض بقوله اكلوني البراغيث
 وقلم الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فان الفاعل فيها ظاهر ولم يوجد
 الفعل **اجيب عنه** بان هذه الرواية شاذة لا يعتد بها **الا** انه محمول على بدل
 الظاهر بالضم **فان قيل** هذا بحث الفاعل فينبغي ان يذكر فيه احكام الفاعل
 واحواله لا توجد الفعل وتثنيته وجمعه فان احوال الفعل قد يحثي في بحثه و
 هذه المسئلة المذكورة وكذا بعد من مسئلة التذكير والتانيث الى مسئلة
 حذف الفاعل ليست في محله **تأمل جيب عنه** بان البحث عن متعلقات الشيء
 عن احوال متعلقات الشيء بحث عن ذلك الشيء فيكون ذكر المسائل كلها في محله
 حاصله ان البحث عن الشيء على نوعين قد يكون بطريق الاصل وقد يكون بطريق
 المتعلقات ومن الكثير **وقوله** وان كان ذلك الفعل مؤنثا الى سماء مؤنثا حقيقا وهو
 اى المؤنث الحقيقي ما اى الاسم يوجد بازان اى يازا مسماة ذكر في العبارة على
 حذف المضاف في الحيوان قيل لتانيث في الحيوان لان التانيث في غير الحيوان
 غير معتد به كافي بعض الاشجار انت الفعل اى الراجع لذلك الفاعل على قرينة
 الازم للعرض وانما اشار الى الفعل لان الفعل لما اسند الى الفاعل صار كأنه
 متعلق به فالبحث عن متعلق الشيء بحث عن ذلك الشيء حكما ابدل اى زمانا ابدل
 فنصبه على الظرفية ان لم تفصل اى انت بين الفعل والفاعل نحو قامت هند
 ليحصل المطابقة بين الفعل وفاعله في التانيث **قوله** وان فصلت ذلك
 الخيار في التذكير والتانيث نحو ضرب اليوم هند وان شئت قلت ضربت اليوم
 هند وانما ثبت الخيار لانه ان نظر الى مطابقة الفعل مع ذلك الفاعل المؤنث و
 نظر ايضا الى عدم الاعتماد بالفاعل انت الفعل حتى يحصل المطابقة وان نظر الى
 كلمة الفصل وبعد المسافة لا يوثق الفعل تقريبا للمسافة وكذلك اى الخيار
 في المؤنث الغير الحقيقي وهو ما لم يكن باذنه ذكر في الحيوانات وانما المراد كرا المع
 تعريف غير الحقيقي كغذاء بما سبق لان الشيء ربما يعلم من ذكره اى يعرف
 بتعريف هذه فلا حاجة الى تعريف ثانيا **قوله** نحو طلعت الشمس وان شئت
 قلت طلعت الشمس فاعتبار جهة التانيث ولو كان غير حقيقي انت الفعل باعتبار
 عدم الاعتماد به لان هذا التانيث ليس كالتانيث الحقيقي ذكر الفعل فالوجهان
 متساويان **قوله** وجمع التكسير كالرجال والاشرف غير ما غير جمع المذكور

السالم وانما استثنى هذا الجمع اى جمع المذكر السالم لا مستثنى تاويلها بالجماعة لوجوه
علامته المذكر فيه هو الواو فلا يصح التاويل بالجماعة ولهذا لا يصح اضافة اسماء
العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقيم ثلاثة مسلمين واربعة مسلمين لعدم جواز
تاويل المسلمين بالجماعة لوجود علامة المذكر فيه فلا يوجد المطابقة بين العدد
والمعد ودمخا في المؤنث كما يوجد المطابقة بين الثلاثة وبين رجال في
التانيث لصحة تاويل الرجال بالجماعة كذا في بعض الحواشي على الفوائد
الضمانية في بحث اسماء العدد والمضات الى جمع المذكر السالم في قوله لا يجوز
اضافة في اسماء العدد الى المذكر السالم تامل كالمؤنث الغير الحقيقي في السقيير
بين المذكر والمؤنث تقول قام الرجال بتذكير الفعل نظرا الى لفظ الظاهر
وان شئت قلت قامت الرجال بتانيث الفعل نظرا الى صحة تاويله بالجماعة
ولفظ الجماعة مؤنث فيؤنث الفعل ايضا حتى يحصل المطابقة هذا اذا كان
الفعل مسندا الى الظاهر واما اذا كان مسندا الى المضمرة انث الفعل ابدا
شئ الشمس طلعت دون الشمس طلعت وفي بعض النسخ هذا اذا كان الفعل
مقدما على الفاعل واما اذا كان مؤخر عن الفاعل انث الفعل وهو خطأ
عظيم لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل الا ان يراد باعتبار ما كان لا باعتبار
ما يكون اى باعتبار حال الاول لا باعتبار حال الثاني فيصح لكن فيه تعسف
تكلف ويجب تقديم الفاعل على المفعول ان كانا اى الفاعل والمفعول مقصوبين
بان كان في اخرهما الف مقصورة ان خفت اللبس اى بان ينتفى الاعراب
فيها لفظا وانتفى القرينة الدالة على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول
مقالية او حالية يجب تقديم الفاعل على المفعول تجوزا عن الالتباس
المحل للمقصود بخوضب موسى عيسى فانه لولم يجب التقديم يلزم
الالتباس بين الفاعل والمفعول المحل للغرض لانه يصيرح ما لا يكون
فاعلا في الحقيقة فاعلا وكذا يصيرح ما لا يكون مفعولا في الحقيقة مفعولا
ومن حيث وجب التقديم ارتفع ذلك الالتباس وتقرر كون الاول اى
ما يكون فاعلا في الحقيقة فاعلا في التركيب ايضا فانطلق القول مع الحال
فان قيل كثير من المواضع يوجد الالتباس بين الامرين وقد اجاز
الغويون ذلك الالتباس كما في قوله موسى ضرب عيسى بتقديم

المفعول على الفعل والفاعل فانه يلتبس بالمبتدأ لانه لا يعلم ان موسى في هذا التركيب مبتدأ او مفعول قدم على الفعل لقوته في العمل وقد اجاز هذا الالتباس اى وقد اجيز هذان الامران وكما في المبتدأ المستند به نحو ما قام زيد حيث يجوز فيه الوجهان كون القائم مبتدأ وزيد خبره او كون القائم خبرا وزيد مبتدأ فانه التباس المبتدأ بالخبر والخبر بالمبتدأ وقد اجيز الوجهان ههنا وكذا غيرهما **اجيب** بان هذا الجواز والامتناع مبنيان على القاعدة المشهورة في ما بينهم وهي انه لما اجتمع في الشئ الواحد جهتان ينظر فان كانت الجهتان كلتاهما خلاف الاصل فهنا يجوز ذلك الالتباس بان يختار الامران منها لعدم ذهاب اللزوم الى الاصل وان كانت احدهما اصلا والاخر خلاف الاصل فح امتنع ذلك الالتباس لذهاب اللزوم الى جهة الاصل وانت تقصد ما هو خلاف الاصل فيدخل في المقصود ففي قوله موسى ضرب عيسى جهتان كلتاهما خلاف الاصل وهو المفعولية والابتدائية فالمفعولية خلاف الاصل لان حق المفعول ان يكون مؤخر عن الفعل والفاعل معا فاصله التأخير والتقديم على الفعل والفاعل يكون خلاف الاصل وكذا ابتدائية ايضا خلاف الاصل ايضا لان ابتدائية يستلزم كون الخبر جملة وهي ضرب مع ضهيره ولاصل في الخبر الاختار فيكون ابتدائية خلاف الاصل ايضا فاجتفت كلتاهما خلاف الاصل فلا ضير في اختيار واحد هادون الاخر ناضل وكذا في قوله ما قام زيد جهتان خلاف الاصل لان حق الخبر ان يكون مؤخر عن المبتدأ فاصله التأخير فاذا قدم على المبتدأ صار خلاف الاصل وكذا ابتدائية ايضا خلاف الاصل والاصل في المبتدأ المستند اليه مستند به فاختيار المبتدأ المستند به ليس لاجل الضرورة فاجتمع الجهتان الكاثنتان على خلاف الاصل فيه فاختيار احدهما دون الاخرى لا يضرب المقصود واما في قوله ضرب موسى عيسى آخدا خلافا للاصل هو تقديم المفعول على الفاعل وثانيهما ما يوافق الاصل وهو تقديم الفاعل على المفعول فهذه الالتباس محل الغرض لسياق اللزوم الى جهة الاصل وهو يتقدم الفاعل على المفعول وانت تقصد غير المقصود على المقصود فيدخل بالمقصود فهذه اوجب الاحتراز منه هذا الى خذ هذا فان بهما يرتفع الاشكالات عن كثير المواضع من انما افادة مولنا صاحب غاية التحقيق في بحث تقديم الفاعل فاطلب هناك ان شئت الاطلاع على حقيقته فليرجع اليه انتهى وان كان الاعراب

منفيا فيهما الى في الفاعل والمفعول لكن هناك قرينة من القرائن مقالية او حالية
 في يجوز نقل به المفعول على الفاعل لعدم الالتباس وسببية القرينة اما المقالية
 كما في ضربت موسى حبل فان تانيث الفعل يدل على تانيث الفاعل وهو حبل
 وكذا غيره واما الحالية فكما في قوله اكل الكثير يحى فان الكثير لا تصلح
 للاكل لانه اسم الكثير المعين ويقع بالفارسية المملوك وكذا اوجب التقديم
 اذا كان الفاعل والمفعول ضميرين نحو ضربت اذ كان الفاعل وحده مضمرا
 نحو ضربت زيدا بشرط تاخير المفعول عن الفاعل وكذا اذا وقع المفعول بعد لا او
 معناه نحو ما ضرب زيدا لاعمرا وكذا غيرها في المواضع التي ذكرت في الشرح قوله
 ويجوز تقديم المفعول على الفاعل ان لم تحذف اللبس بان هناك قرينة من القرائن
 لفظية كانت او حالية وانما حكمها بالاجواز لان القرينة لما وجدت هناك حصل العلم
 بالفاعل والمفعولية فلا حاجة الى وجوب التقديم فيجوز لك ان تجعل المفعول
 مقدا او الفاعل مقدا ما مثال المعنوي نحو اكل الكثير يحى ومثال اللفظي
 نحو ضرب عمرو زيدا ويجوز حذف الفعل الرفع للفاعل وحده لا معا تارة
 حيث كانت قرينة من القرائن نحو زيد مقولا في جواب من قال من قام فالسؤال
 قرينة لان السائل متردد ومقيد فيما صدر عنه القيام فانه تعين عند الاستفهام
 عن تعين المسند اليه فصار ذكر الفعل ليس بضروري بل المقصود ذكر الفاعل
 فقط في يجوز حذف الفعل وان نظر الى ان القرينة وان وجدت لكن القرينة
 لا تكون سادة مسددة شئ في ينكر الفعل فالوجهان يتساويان انتهى وقد
 يجب حذف الفعل اذا كان هناك قرينة والقرنم الغير في موضعه اى سد الشئ
 مسددة نحو قوله تعالى وان احدا من المشركين استجارك فاجره فاصله وان
 استجارك احدا من المشركين استجارك فحذف الفعل وهو استجارك الاول
 النياية الغير وهو استجارك الثاني مقام الاول مع وجود القرينة وهو كلمة ان
 الشرطية هي من دواخل الافعال وعلى هذا اندفع شبهة رفع احد على لا ابتداء
 فلا يلزم دخول حرف الشرط على الاسم وانما وجب الحذف في قوله تعالى
 فلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر ولا يجوز فان قيل في كثير من المواضع
 يوجد الجمع بين المفسر والمفسر كما في قوله جاءني رجل اى زيد اجيب عنه
 ان المراد من المفسر والمفسر ما يكونان متحدين في المعنى قوله جاءني رجل

اى زيد ليسا بمتحدين في المعنى بل مبهم ومعين فان قيل قد يتحقق الاجتماع
 بين المفسر والمفسر في قوله تعالى حكاية عن قول يوسف عليه السلام وهو قوله
 رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لى ساجدين اجيب عنه بانه لا نسلم
 انه جمع بين المفسر والمفسر بل قوله رايتهم لى ساجدين وقع جواب سوال مقدّم
 لا نهما قال يوسف عليه السلام الى رايت احد عشر كوكبا الى اخرى فكانه قال
 قيل كيف رايتهم قال رايتهم لى ساجدين فلا يكون من باب الاجتماع بين المفسر
 والمفسر بل يكون ذكرهما في الكلامين المستقلين لا في كلام واحد انتهى
 فان قيل جمع السلامة وهو قوله لى ساجدين ليس في محله لان الجمع بالواو
 النون يختص باولى العلم والكواكب ليست منهم اجيب عنه بان الكواكب وان لم تكن
 من اولى العلم حقيقة فكنا من قبيل اولى العلم حكما المصدر والفعل الذي هو
 يصدر من اولى العلم منهم وهو السجدة اجيب عنه بان الشمس والقمر والكواكب
 كناية من الالب والام والاخوات وهم اولى العلم حقيقة فج قوله لى ساجدين
 جاء في موضعة تامل وكذا رب العلمين لاعتبار غلبة لاولى العلم على حقيقة
 غير اولى العلم شرافة انتهى وبهذا اندفع قول من قال انه شاذ لان الشاذ ما لا
 يكون له الصلاحية في الحقيقة لا حقيقة ولا تاويلا وهما يمكن العلم بالحقيقة
 فتوجيه الشاذ شاذ انتهى فنقوله زيد في جواب سوال محقق من قال من قام
 وآما وقرعه في جواب سوال مقدّم فكما في قول الشاعر ليبيك يزيد ضارع
 لمضمومة فنقوله ضارع فاعل الفعل المحدث بقريضة السؤال المقدّر لان
 الشاعر امر بالبلاء فكانه قيل له من يبكيه فقال الشاعر عجبيا له ضارع لمضمومة
 وكذا يحذف الفعل عن الفاعل في غير وقوعه موقع السؤال حقيقة او تقديرا
 كما في قوله لو انك قائم اى لو ثبت قيامك عند ذلك ان كان كذلك وقد يحذف الفعل
 والفاعل معا كنعم مقولا لمن قال اقام زيد فهذه الحذف جائز لا واجب لعدم
 ساد الشيء مسددة لان كلمة نعم حرف لا يقوم مقام الفعل فبقية القرينة
 وحدها هي سوال السائل وبالقريضة الواحدة غير سادة يجوز الحذف لا الواجب
 تامل فان قيل حروف التداء ايض حروف قد اقيمت مقام الفعل وهو ادعو
 ولذا يجب حذف الفعل والفاعل في المنادى كما يجب حذف الفعل مع
 فاعل في باب التخذ يروما اضمر ما اجيب عنه بان وجوب حذف الفعل

مع فاعله في المنادى ليس ببنية حروف النداء مقام بل لكثرة استعماله انتهى
فان قيل اذا كان نعم حرفا فكيف يصح دخول الكاف المجارة عليه للزوم دخول
 الحرف على المحرف وذلك لا يجوز **اجيب عنه** بانه حينئذ علم نعلم الذي يستعمل
 في التركيب فصلا اسما في يصح دخول الكاف عليه **فان قيل** اذا كان اسما
 ينبغي ان يجر عليه كما يجر الاسماء **اجيب عنه** بان اعراب المحكي ثابت باعتبار ما يحكي
 عنه **قوله** وقد يحدث الفاعل وحده بدون الفعل ويقام المفعول مقامه
 اي الفاعل اذا كان الفعل مجهولا فقوله اذا كان ظرف لقوله ويقام المفعول مقامه
 وقت كون الفعل مجهولا لا ظرفا يحدث لانه قد يحدث الفاعل ولم يكن الفعل
 مجهولا كما في بعض المذاهب فكون الفعل مجهولا ظرف لا قامة لا ظرف يحدث
 كما ترى **قوله** وهذا قسم ثان من المرفوعات لما فرغ من احوال الفاعل التي غير
 التنازع شرع في احواله مع التنازع فقال ما ذاتنازع الفعلان في اسم ظاهر كائن
 بعد ما **فان قيل** بحث التنازع ليس في محله لانه ليس في احوال الفاعل
 فينبغي ان يذكر في اخر المرفوعات او اخر المنصوبات **اجيب عنه** بان التنازع ايضا من
 احوال الفاعل لان الفاعل لا يخلو اما ان يكون بطريق التنازع او غيره فاذا فرغ
 عن حاله بغير التنازع شرع في احواله مع التنازع كما اورده بحث الضمائر في بحث
 الماضي في كتاب المراح اشارة ان للماضي حالين حال بغير الضمائر وحال
 مع الضمائر فكيف لا يكون بحث التنازع من احواله فلا يكون في غير محل التامل
فان قيل كيف يصح نسبة التنازع الى الفعلين لان التنازع لا يصلح الا من وقع
 الروح والفعلان الفاظ **اجيب عنه** بان نسبة التنازع اليهما باعتبار المتكلم نسبة
 مجازية كما ان نسبة الدخول الى العوامل من المعلومات ان العوامل لا تدخل
 بنفسها بل ادخلها المتكلم **فان قيل** يجري التنازع في اكثر من الفعل كما في
 الصلوة اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت وسلمت وباركت ورحمت
 وترحمته على ابراهيم حيث كل واحد من هذه الافعال تنازع على مفعولية **اجيب**
اجيب عنه بانها كلفي المصباح مراتب التنازع وهو اثنان **فان قيل** يكون
 التنازع في غير الافعال كما في الاسماء فحوزيد معطى ومكرم عمرو وزيد كرم
 شريف ابوه الاول في المفعولية والثاني في الفاعلية **اجيب عنه** بان المراد من
 الفعلين العاملين وانما ذكر الفعلان اكتفاء بذكر الاول لان الفعل

اصل في العمل فان قيل لا يتحقق التنازع لان الاسم ولا في الافعال بعد التركيب
اذ الاسم الواقع بعد ما لا يكون له امر فوعا ومنصوبا اجيب عنه بان المراد من التنازع
تنازع في القلب والتصور لا بعد التركيب فانه ظاهر لا تنازع فيه فالسؤال الاول
في الغاية وما بقي في القوائد الضمائية وحاشيته عبلا لغفور وانما قيد الظاهر لانه
لا تنازع في المضمحلان الضمير لا يخلو اما ان يكون متصلا او منفصلا فان كان متصلا
فهو معمول لما اتصل به فلا يكون فيه مجال التنازع لان ذلك الاسم ليس في
مكان يعم توجه الفعلين اليه بل متصلا به فان كان منفصلا فهو معمول عليه
تيم بعد ما لا نه لا تنازع فيما بينهما وقبلهما لا نه ليس في مكان يعم توجه الفعلين
اليه قوله اي المدح لما نشأ من نسبة التنازع الى الفعلين بان المراد من التنازع
ليس التنازع حقيقة بل المراد من التنازع الارادة اي القصد والقصد عام
يصد من ذي روح وخيرة كما في بعض النباتات كما تقر في علم المنطق
قوله كل واحد كاش من الفعلين ان يعمل في ذلك الاسم الظاهر فهذا
اعلم انه قد اختلف الضاع في جزاء الشرط فذهب بعضهم الى ان جزاء هذا
الشرط محذوف وهو قوله جازا عمل كل واحد منهما فعلى هذا المذهب الفاء
في قوله فهذا انما يكون تفسيرية لاجزائية وذهب بعضهم الى ان جزاء هذا
الشرط قوله فهذا انما يكون على اربعة اقسام فالفاء جزائية فيه وقد تجئى لرائل
كل واحد من المذاهبين في محله قوله انما يكون على اربعة اقسام وانما انحصرت
الاقسام في الاربعة لان التنازع لا يخلو اما ان يكون في الفاعلية فقط او في
المفعولية فقط او في الفاعلية والمفعولية او بالعكس فتصوير التنازع لا يكون
خارجا عن هذه الصور فلهذا انحصرت قوله الاول من الاقسام الاربعة ان
يتنازع اي الفعلان في الفاعلية فقط بان يقتضى كل واحد من الفعلين فاعلية
الاسم الظاهر نحو اكرمني وضربني زيد والثاني من الاقسام الاربعة ان يتنازع
اي الفعلان في المفعولية فقط بان يقتضى كل واحد منهما مفعولية الاسم الظاهر
قوله نحو اكرمت وضربت زيد والثالث من الاقسام الاربعة ان يتنازع اي الفعلان
في الفاعلية والمفعولية ويقتضى الاول الفاعل والثاني المفعول نحو ضربني
واكرمت زيد والرابع منها عكسه اي عكس الثالث نحو ضربت واكرمتني زيد
لما قسم التنازع الى الاقسام الاربعة اشار الى اعمالهما اي فعلين

في ذلك كله بيان أعمال كل واحد منها في الأقسام الأربعة كلها جائز وفي بعضها دون بعض اتفاقا واختلافاً وصد ربياً نحو بكلمة اعلم تنبيهها على أن ما بعد هـ مما يجب الحفظ فقال واعلم هو في اللغة دانستن وفي الاصطلاح كلمة في أول الكلام لا يقاط الغافلين على نكتة وقيل كلمة تنكر في أول الكلام لتشويق السامعين إلى ما بعده وقيل كلمة تنكر في أول الكلام للتنبيه على أن ما بعده مما يجب الحفظ وقيل هو خطاب عام لكل من يسمع ويقراء **قوله** أن في جميع هذه الصور أي الشان ناسم أن ضمير الشان المحذوف وقوله في جميع هذه الصور متعلق بقوله يجوز أعمال الفعل الأول والجملة خبره **قوله** يجوز أعمال الفعل الأول وأعمال الفعل الثاني يعني يجوز أن يعمل الفعل الأول في ذلك الاسم وذلك الاسم معمول له ويلقى الفعل الثاني عن العمل في ذلك الاسم وأن يعمل الفعل الثاني في ذلك الاسم وذلك الاسم معمول له ويلقى الفعل الأول عن العمل في ذلك لكنه يخالف هذا الحكم خلافاً كائناً للقراء في الصورة الأولى والثالث أن أعمال الفعل الثاني ممنوع فيهما دليله إجماع القراء لزوم أحد الأمرين لو عمل الفعل الثاني أما حذفت الفاعل أو الإضمار قبل الذكر في الفعل الأول وكلاهما أي حذفت الفاعل والإضمار قبل الذكر نحن وإن أي مستنعا عن عند لا وفي بعض النسخ ممنوعان وهو عند أي القراء بخلاف ما إذا عمل الأول أي يجعل ذلك الاسم معمولاً للفعل الأول وضمير الفاعل في الفعل الثاني فلا يلزم المحذور ويتقدم معاد الضمير مرتبة ولو كان مؤخرًا لفظاً فلا يلزم الإضمار قبل الذكر مطلقاً بل لفظاً فقط وهو جائز عنده وأجاب الجمهور بأن الإضمار قبل الذكر في العدة جائز وفي غير العدة أيضاً في مواضع منها في كلمة رب نحو ربّه رجلاً ومثاني نعم رجلاً زيد ومثاني قوله والله دره أي المص فارساو كذا في إبدال الظاهر من المضمهر نحو ضربه زيداً فإذا جوزه الإضمار لم يجز في باب التنازع وما مانع عن التجويز فعند الجمهور يجوز أعمال الفعل الثاني أيضاً وضمير الفاعل في الفعل الثاني من غير محذوف وانتهى وهذا أي هذا الخلاف بين الجمهور والقراء أنهما يكون في الجواز وأما في الاختيار أي الحكم في الاختيار فكلمة تاماً ههنا للاستيناف لا للتفصيل لعدم سبق الإجمال فضيه أي في الاختيار خلاف البصريين والكوفيين فاما البصريون فانهم يخزنون أعمال الفعل الثاني اعتباراً للقرب والجوار لأن فيه أي القرب والجوار

اشد اتصالاً من الغير فكان اشد اتصالاً حتى ياخذ الحكم كما اخذ الضاد والياء
السكون من القريب في قوله يضرِب وضربين والكوفيون يخارون اعمالاً للفعل
الاول مراعاة اى صيانة للتقدم ولا استحقاق اى الحال التقدم ولا استحقاق لان
المقدم احق ياخذ الحكم من المؤخر لان التقدم يبر من وظائف الاصل الاصل اهل
ياخذ الحكم وثانياً استدلو بقوله مرا القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة
كفانى ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا ان كفانى ولم اطلب يتنازعان في
قليل من المال والاول يقتضى الفاعل والثانى يقتضى المفعول وامر القيس
افصح من شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاروا ويجاب
الشيخ ابن الحاجب في الكافية بانه ليس من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير
التنازع وهو التناقض في قول الشاعر لان مطلوب الشاعر عدم الكفاية وعدم
الطلب قليل من المال فلو كان من باب التنازع ثبت الكفاية ووجود الطلب
وهذا التناقض يفهم من كلمة لوالشرطية لان لو يجعل المثبت منفياً والمنفى
مثبتاً فان اعلمت اى اعلمت الفعل الثانى اى انت القاء لتفسير الفعل لثاؤك
هو من هب البصريين وابتداء المصنفين هبهم لا يذهب الكوفيون لان من ذهب
البصريين اصل عند لا فانظر اى أنت جزاء الشرط وهو قوله فان اعلمت ان كان
تفسير للنظر الفعل الاول يقتضى الفاعل ضميرته في الاول وان لزم الاضمار قليل
الذكر لكن في العدة دون الحدوث والظاهرا في الظاهر يلزم التكرار وفي حد
الفاعل يلزم حذف العدة وكلاهما ممنوعان كما تقول منصوب المحل لانه
مفعول مطلق لقوله اضمرته باعتبار الموصوف تقديره اضمرته في الاول اضماراً
كما تقول في المتوافقين اى فيما تنازعنا في الفاعلية فقط يشهد عليه المثال نحو
ضربنى واكرمنى زيد اى ضربنى هو وضربانى واكرمنى الزيدان وضربونى واكرمنى
الزيدون وفى المتخالفين بان يقتضى الاول الفاعل والثانى المفعول كما
يشهد عليه المثال ضربنى واكرمت زيدا وضربانى واكرمت الزيدين وضربونى
واكرمت الزيدين وان كان الفعل الاول يقتضى المفعول وانت تعمل للفعل
الثانى ولم يكن الفعلان المتنازعان فى الاسم الواحد من افعال القلوب او لمافى
معناها وهو اللزوم القلبية والبصرية وكن انقيضاً وجد فيهما عدمت وفقدت
وغيرها حدثت المفعول من الفعل الاول لثاؤك لا يلزم الاضمار قبل الذكر

الفصلة لواضمر او يلزم التكرار لو ذكر مع ان حدث الفصلة جائز فخذ **قوله**
 كما تقول في المتوافقين بان يقتضى كلا واحد منهما مفعولية اسم ظاهر فيكونان
 متفقين باقتضاء المفعولية كما يشهد عليه المثال نحو ضربت واكرمت زيداً
 وضربت واكرمت الزيدين وتقول في المتخالفين بان يقتضى الفعل الاول المفعول
 والثاني الفاعل نحو ضربت واكرمتى الزيدان وضربت واكرمتى الزيدون وان كان
 الفعلان من افعال القلوب والمسئلة بحالها اى بان اعلمت الفعل الثانى يجب
 اظهار المفعول للفعل الاول كما تقول حسبى منطلقاً وحسبت زيداً منطلقاً
 وانما حكمنا بوجوب اظهار المفعول للفعل الاول اذ لا يجوز اى لانه لا يجوز فكلمة تاذ
 ههنا علة عدم جواز حذف المفعول من افعال القلوب واظهار المفعول عطفت على
 حذف المفعول اى كذا لا يجوز اظهار المفعول قبل الذى ذكره اى المحكم المذکور من اضمار
 الفاعل للفعل الاول وحذف المفعول فى الاول غير افعال القلوب ووجوب اظهار
 المفعول الاول فى افعال القلوب ان اعلمت الفعل لثانى كما هو من ذهب البصريين
 وفى بعض النسخ هذا من ذهب البصريين اى المذهب السابق من ذهبهم واما
 ان اعلمت الفعل الاول على ما هو من من ذهب الكوفيين اى ان اعتبرت كون
 الاسم الظاهر معمولاً للفعل الاول ويلبى الثانى عن العمل فى ذلك الاسم
 فانظرا انت ان كان الفعل الثانى يقتضى الفاعل اضمرت الفاعل فى الفعل الثانى
 لتقدم مرجع الضمير رتبة لانه اذا كان الاسم معمولاً للفعل الاول صار متقدماً
 رتبة على الفعل الثانى وان كان مؤخر فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقاً بل لفظاً
 وانما حكمنا بتقدمه رتبة لان حق المفعول ان يلى العامل انتهى **قوله** كما تقول
 فى المتوافقين بان يقتضى كلا واحد منهما فاعلية ذلك الاسم الظاهر كما يدل على
 ذلك المثال نحو ضربنى واكرمتى زيد وضربنى واكرمتى الزيدان وضربنى واكرمتى
 الزيدون باضمار الالف والواو فى الفعل الثانى وتقول فى المتخالفين بان
 يقتضى الفعل الاول المفعول والثانى الفاعل نحو ضربت واكرمتى زيداً وضربت
 واكرمتى الزيدين وضربت واكرمتى الزيدين باضمار الالف والواو فى الفعل الثانى
 وان كان الفعل الثانى يقتضى المفعول ولم يكن الفعلان المذكوران من
 افعال القلوب ونحوه جائز فيه اى فى ذلك الاسم الوجهان احدهما
 حذف المفعول وثانيهما الاضمار **لكن** الثانى هو المختار

ليكون الملفوظ وهو الاسم المذكور بعد المتنازع فيه لا الظهير كما يتوهم بعضهم
مطابقاً لما وافق للرادى مقصوداً المشكك لان المقصود ههنا التنازع في ذلك
الاسم لا اشارة على الفعل الثانى يدل على الاسم المذكور اى مقابل لذك
الاسم فيكون الاختار قرينة على التنازع المقصود واذا حدث الظهير لم يعلم
انه من باب التنازع او يكون المفعول للفعل الثانى مغايراً لذك الاسم
او مخالفاً له بان يكون عمر واوبكر او خالد الا زيد ا فلا يكون الملفوظ وهو الاسم
الظاهر موافقاً للمراد الذى هو التنازع فطابقاً بقية الملفوظ مع المراد المرجحة
على الحذف قوله واما الحذف اى صورة الحذف فكلية اما ههنا للتفصيل
لوجود الاجمال قبله وهو قوله جا ذ فيه الوجهان حذف المفعول والا ضمها
كما تقول انت في المتوافقين بان يقتضى كل واحد منهما مفعولية الاسم
الظاهر متفقاً في المفعولية فحوضرت واكرمت زيداً وضربت واكرمت الزيدين
وضربت واكرمت الزيدين بحذف الالف والواو في الفعل الثانى وفي المتخالفين
اى تقول في المتخالفين بان يقتضى الفعل الاول الفاعل والثانى المفعول نحو ضربت
واكرمت زيداً وضربت واكرمت الزيدان وضربت واكرمت الزيدون واما الاختار فكما تقول في
المتوافقين المذكورين سابقاً بعينه فحوضرت واكرمت زيداً وضربت واكرمتها الزيدين و
ضربت واكرمتهم الزيدين وتقول في المتخالفين ضربت واكرمت زيداً وضربت
واكرمتهم الزيدون ولو قال لم واما الاختار فهو المتنازع المذكوران للحذف مع ذكر الظهير في مكان
احدهما لكن المعاد ذكر المثالين للتوضيح اللائق بحال المبتدئين المقصودين في الذهن واما اذا
كان الفعلان المتنازعان من افعال القلوب فالمشكلة بحال لها اى بان اعلمت الفعل الاول مع
اقتضاء المفعول فلا بد اى لا يخلص جود اى للفعل الثانى من افعال المفعول ان لم ينكر اللفظ عنه
لا الحذف الاشارة بحجى ذكره ان شاء الله تعالى كما تقول حسبتى حسبتها مستطالعين الزيدان منطلقاً وذلك
اى التنازع المذكور ثابت لان حسبتى حسبتها متنازعاً في المطلق وعلت الفعل الاول اى اعتبر
كون الاسم معجولاً له والفعل الاول عامل فيه هو حسبتى واضمرت اى انت المفعول في الفعل الثاني
فان حدثت متطابقين من الفعل قلت حسبتى وحسبتها الزيدان منطلقاً يلزم حذف المفعول
الثانى في افعال القلوب وغوة وهو غير جائز لانها كالاسم الواحد لان مضمونها معاً المفعول به في
الحقيقة وهو المعنى المصدرى انما اخوذ من المفعول لثانى مضمناً الى الاول فلو حذفنا احدهما
كان الحذف من اجزاء الكلمة بلا ضرر وتجاوز ولا يجوز ولا ضرورة ههنا وقد حدثت باحدهما

عند وجود القرينة مثال الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يخجلون بما آتاهم الله
 من فضله هون خيرا اى يخجلون غير الهم فالتجمل مفعول اول حدث ههنا الوجود القرينة
 وهى صيغة يخجلون بما آتاهم الله ومثال الثانى فكما في قول الشاعر لا تخفنا على غيرنا
 الملك اى تخفنا جازعين المفعول الثانى حدث ههنا الوجود القرينة وهو الجار والمجرور
 تامل وآما الحد فى باب المنادى نحو يا مال ويا حارث ويا مالك ويا حارث ونحوه فلاجل
 الضرورة لان المنادى لكثرة الوقوع يقتضى التحفيف وآما الحد فى قول الشاعر
 ان الخليل زمانى اى يوسف زمانى فلاجل ضرورة الشعر ايضا انتهى وان اضمرت
 فلا يخجلوا ضار هذا التوجيه قوله فلا يخجلون كانت يخجلو على صيغة الغائب المذكور
 وفى بعض النسخ فلا تخجلو على صيغة الخطاب فحاصله لا تخجلوا انت فعبارة بعض
 النسخ بصيغة الخطاب اولى مما على صيغة الغائب المذكور لوافقة قوله من ان
 تضم مفردا لكونه اى على صيغة الخطاب من ان تضمر انت مفردا وتقول
 حسبنى وحسبته آية الزيد ان منطلقا وج اى حين الإضمار مفردا لا يكون للمفعول
 الثانى وهو قولك آية مطابقا لى للمفعول الاول وهو ما فى قولك حسبتهما
 ولا يجوز لان افعال القلوب مفاد المبتداء والخبر فيكونان فى الحقيقة محمولان
 عليه ولا يجوز حمل الافراد على التثنية فلا يقال الزيد ان قائم تقول حسبنى و
 حسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وج يلزم عود الضمير المثنى وهو اياهما الى اللفظ
 المتفرع وهو المنطلق الذى وقع فيه التنازع وهذا اى عود الضمير المثنى الى اللفظ
 المفرد ايضا لا يجوز كما ان الضمير المفرد لا يجوز لعدم المطابقة بخلاف الضمير المفرد
 الى المثنى وهو جائز اذا كان المراد ههنا المثنى الواحد كما فى قوله تعالى
 والله يرسوله احق ان يرضوه بارجاع الضمير المفرد الى الله ورسوله بناء على ان
 رضاء الله تعالى رضاء الرسول والرضاء شئ واحد قوله واذا لم يجوز الحدف
 والإضمار كما عرفت وفى بعض النسخ لما عرفت بلام الغلبة لا بكاف التشبيه
 وهو الاولى اى لفظا النسخ لما فيه من الاشعار على العلية وجب الاظهار ولا يخفى
 عليك ان المثال المذكور ليس من باب التنازع لان الفعل الثانى وهو قولك
 حسبتهما يقتضى المفعول مثنى وقولك حسبنى يقتضى مفعولا مفردا والاسم
 المتنازع وهو المنطلق لفظا مفعولا يصلح لهما بل لحسبنى فقط لا اذ لاحظت
 من المنطلق ذات ماله لا انطلاقا مع قطع النظر عن الافراد

والتثنية فصح المثال من باب التنازع لما فرغ من مباحث الفاعل مجردا
عن التنازع شرع في مباحث مفعول ما لم يسم فاعله فقال الثاني مفعول
لم يسم فاعله وهو كل مفعول حذف فاعله أى فاعل فعل بناء على أن
موصوت بتاويل الفعل وأقيم المفعول مقامه أى مقام الفاعل في استناد
الفعل اليه والرفع عليه كما في الفاعل والأحوال اللاحقة عليه كما في الفاعل
من توحد وتثنية وجمع وتذكير وتانيث كما أشار إليه المصنف سابقا **فإن قيل**
لفظ كل لا يصح ههنا لأنه لاحاطة بالأفراد فيلزم من إيرادها في التعريف احاطة
التعريف بالأفراد ومن المعلوم أن التعريف ليس إلا للجنس وبالجنس لا للأفراد
لأن أفراد الشيء غير متناه وان كان لبعض الأشياء أفراد متناهية ليس على طراد
التعريف والكلية **أجيب عنه** بأن التعريف إنما هو دخول لفظ كل لا المدخول
معه وإنما يذكر لصدق الحد على كل أفراد المحد وكذا في القوائد الضيائية
فإن قيل حذف الشيء متفرع على وجود الشيء وقوله لم يسم فاعله يقتضى
أن لا يكون لفاعله اسما أصلا فالمركن له اسم فكيف حذفه وحذف المعلوم
معدوم **أجيب عنه** بأن المراد من قوله ما لم يسم فاعله أى لم يذكر فاعله يعنى أن له
اسما لكن لم يذكر بل حذف انتهى كذا في بعض الحواشي **فإن قيل** هذا الحد صادق
على قولنا أنبت الربيع البقل وهو الحشيش المعين بأن الربيع مفعول فيه لا الإنبات
فيه لأنه أنبت الشيء بل الثابت هو الله تعالى سبحانه فاعلم أن الله فاعله قد حذف
وأقيم الربيع مقامه فيكون مفعول ما لم يسم فاعله لأن الربيع فاعل أنبت وح لم يكن
التعريف مانعا عن الغير **أجيب عنه** بأن المراد من إقامة مفعول مقامه مع تغير الفعل إلى
فعل ويفعل أى بشرط تغير الفعل ليها فلا يوجد الشرط ههنا **أجيب عنه** بأن المراد من الفاعل
الفاعل المجازى لا الحقيقي والله سبحانه تعالى فاعل حقيقة **فإن قيل** خرج عن هذا الحد
التأخر في قولك ضربت والنون في ضربين وضربنا بعينه وهو فاعل ثم حذف فاعله
حتى يقيم المفعول مقامه بل صار الفاعل بعينه مفعولا **أجيب عنه** بأنه
لا تسلم التأخر في قولك ضربت على بناء المجهول التأخر الذى كانت فاعلا في ضربت
على صيغة المعلوم بل هذا التأخر عوض عن الياء تقديرة ضربت زيد
تقدير ضربنا به بآ اتصال المنتهوب المتصل ثم حذف الفاعل لغرض من
الإعراف التى ذكره في مباحثه وأقيم المنتهوب المفعول مقامه ذلك الفاعل

وتغير الصيغة فصار ضربى ثم ابدلت الياء تاءً لمناسبة بينهما في الإخوة وهو
كونها علامة المضارع فارتفع نون الوقاية من بينهما لاستغناء المعنى لكسرة
ما قبله فصار ضربى فيكون المحدث جامعاً لافراداً وانما المقييد للمفعول بكونه
مفعولاً به للتنبيه على ان اقامة المفعول مقامه ليس مقصوداً في المفعول به
بل يجوز ان يقام غيره من المفعول المطلق وفيه مكانياً وزمانياً منصوباً او
محجوراً والمراد من المفعول المفعول الذى لا يكون مستنداً فلا يجوز اقامة المفعول
الثانى من باب علمت ولا الثالث من باب علمت لئلا يلزم كون الشئ مستنداً
اليه وبه معاً باسناد تام بخلاف اعجبى ضرب زيد فان الاسناد فيه احدى هاتين
وهو اسناد اعجبى وثانيتها غير تام وهو اسناد المصدر الى فاعله وان المفعول لثانى
ليس مستنداً لاجاز اقامة كل واحد منهما مقام الفاعل الا ان الاول لما فيه من
معنى الفاعلية فهو اعطيت زيداً درهماً فالزيد اولى من الثانى لانه مستند الى
الاول وكذا اذا وجد المفعول به مع غيره تعين له والا لاجمع سواء انتهى قوله
نحو ضرب زيد اصله ضربت زيداً فخذت الفاعل واقيم المفعول مقامه لما فرغ
عن تعريفه شرع في احكامه وفي الاحوال اللاحقة عليه الاحكام المترتبة عليه
فقال حكمه اى مفعول مالم يسم فاعله في توحيد فعله وتثنيته وجمعه وتذكيره
وثانيته ثابت على القياس الذى عرفت اى انت في مباحث الفاعل بلا نقاد
وتبدل فعليك بالتذكير ولما كان الحواله من تمرين المتعلم استتمته فهو الاول من
ذكر الشئ ثانياً علانية من تذكر المسائل التى ذهل عنها الاذهان اشياء المصنف
الحواله فلذا الحال مباحث مفعول مالم يسم فاعله على مباحث الفاعل ولم يذكر
بال تفصيل ثانياً وقال وحكمه في هذه الامور على قياس ما عرفت انتهى لما فرغ من
مباحث مفعول مالم يسم فاعله شرع في مباحث المبتدأ والخبر فقال الثالث
المبتدأ والخبر وهما اسنان مجردان عن العوامل اللغوية لئلا هما مستند اليه
وسمى مبتدأ والخبر لثانى مستند اليه ويسمى خبراً لاجتماعهما في التعريف الواحد للتلوازم
الواقع بينهما ولا شان لهما في العوامل المعنوية وان كان تعريف الشئ على حد
اوضح واحسن كما اورد صاحب الكافية تعريف كل واحد منهما على حد قوله سمان
جنس يشتمل المقصود وغيره وقوله مجردان عن العوامل اللغوية فصل يخرج به فاعلها
فان قيل هذا الحد ليس بهادق على قوله وان تصوموا خير لكم فان تصوموا

مبتدأ وليس بأسموك لا يصدق على قوله ضرب في زيد ضرب فانه خبر وليس
 بأسموك جملة وكذا غيره **اجيب** بان المراد من الاسم اعم من ان يكون حقيقة او
 حكما في يصدق عليه انهما اسمان لان قوله ان يصوموا بتاويل صياكم خير لكم
 وقوله زيد ضرب في حكم زيد ضرب **فان قيل** صيغة التجريد ههنا ليست
 في محله لان التجريد يقتضى التلبس سابقا وفي المبتدأ والخبر ليس التلبس
 سابقا مع العوامل حتى يحجز عن العوامل **اجيب** بان التجريد اعم من ان
 يكون حقيقة او حكما وههنا من قبيل الثاني كما يقال سبحان الذي اصغر جسم
 البعوض واكبر جسم الفيل فان صيغة التصغير والتكبير يقتضى المكبرة
 والمصغرة مع ان البعوضة ليست بمكبرة حتى صغرت وان الفيل ليست بمصغرة
 حتى كبرت سبحانه وتعالى لكن اعتبرهما كذا في غاية التحقيق او يجاب عنه بان المراد
 من التجريد ههنا المعنى المجازي الذي لم يوجد فيها عامل لفظي باصلا كما اشار
 اليه في الضمائية انتهى فان قيل هن الحد ليس بصادق ايضا على قولك بحسبك
 درهم لان حسابك مبتدأ وليس مجرد عن العوامل اللفظية بل لبدء متلبس به
اجيب بان المراد من العامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لا زائدة وههنا
 زائدة فكان مجزا **فان قيل** فعلى هذا يجب ان يمنع كون زيد مبتدأ في قوله
 علمت ما زيد قائم وعلمت ايد قائم وكذا علمت لزيد قائم لكون علمت عاملا
 في زيد معنى فلم يحجز معنى مع انه مبتدأ **اجيب** بان المراد من العامل المعنوي
 مالا يكون معه معارض اخر وههنا وجد معارض اخر وهو حرف النفي والاستفهام
 ولا ملام ابتداء فلم يتيقن ابتداء الجملة كذا في بعض الحواشي وقد يجاب عن الاشكالين
 المذكورين اعني اشكاله بحسبك درهم وعلمت بان المراد من التجريد تجريد المبتدأ
 والخبر عن العوامل لفظا او معنى وبحسبك مجرد معنى وان كان غير مجرد لفظا
 وزيد قائم في علمت ما زيد قائم مجرد لفظا وان كان غير مجرد معنى كذا في بعض
 شروح الكافية في بحث حدوث المشبهة بالفعل **فان قيل** العوامل جمع فيلزم
 منه ان يكون المبتدأ مجردا عن الجمع لا عن الواحد **اجيب** بان اللام فيه
 للجنس تامل انتهى **اعلم** ان النحاة يسمون المسند اليه مبتدأ والمسند به خبرا
 صرح به النحاة والمنطقيون يسمون المبتدأ او بالموضوع والخبر بالمحمول ويسميان
 بالمحكم عليه وبه نحو زيد قائم فانهما اسمان مجردان عن العوامل اللفظية

أولها مستدل به وثانيها مستند به وعلى هذا القياس غير **قوله** والعامل فيها
 أى فى المبتدأ والخبر معنوى وهو لا مبتدأ أى خلوا لاسم عن العوامل اللفظية
 فتجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند اليه عامل فى المبتدأ وتجريد الاسم
 ليسند اليه عامل فى الخبر التجريد قد مشترك بين عامل المبتدأ وبين عامل
 الخبر تامل **فان قيل** الخلوية شئ عديم والعدم كيف يؤثر فى شئ **اجيب عنه**
 بان العوامل علامة الاثر لا المؤثر اذ المؤثر المتكلم انتهى أعلم ان الحاجة قد اختلفوا
 فذهب بعضهم الى ان المبتدأ والخبر فيها عامل معنوى هذا هو المشهور وذهب
 بعضهم الى ان عامل المبتدأ عامل فى الخبر وذهب بعضهم الى ان المعنى
 عامل فى المبتدأ والمبتدأ مع عامله عامل فى الخبر وقال بعضهم المبتدأ عامل
 فى الخبر والخبر عامل فى المبتدأ كن فى بعض الحواشى وتيسر العامل المعنوى
 ما يدرك بالعقل ولا يتلفظ به **اعلم** ان المبتدأ اصلين لا يد من بيانها ولذا لك
 اشاد للمص بقوله **واصل المبتدأ** ان يكون أى المبتدأ معرفة أى احدهما
 ان يكون معرفة لانه محكوم عليه وحق المحكوم عليه ان يكون معلوما حتى يقع
 الاخبار عن المعلوم لانه لا يصح الحكم على المجهول **فان قيل** الفاعل ايضا محكوم
 عليه ولم يقل فى مباحثه واصل الفاعل ان يكون معرفة كما قال ههنا قلنا
 الامر كن لك الا ان معلومية الفاعل لصحة الحكم عليه يستفاد من استناد الفعل
 اليه لانه اذا قلت قام يفهم منه ان ما بعده يد كرشى يصح نسبة القيام اليه فان
 زيد هو فى قوة المعرفة حكما فالتكى به ولا اصل الثانى ان يكون مقدما على الخبر فالم
 يمنع مانع لانه ذات بالنسبة الى خبره والخبر حال من احواله ووصف مزاو صافه
 والذات مقدم على الصفة وقد يكون المبتدأ ايضا كالتحيز بشرط اضافته الى
 الذات او باعتبار الموصوف المقدر مثال الاول نحو ضربى زيد احاصل ومثال
 الثانى الاسماء القسم الثانى **الاسم فان قيل** يشكل هذا الامر فى قولنا الاعراب
 اتا لفظى واما تقديرى لان الاعراب وقعت مبتدأ ولم يمكن ابتداء ثبته بتقدير
 الموصوف لا بتقدير الاضافة **اجيب عنه** بان الاعراب ذو وجهتين جهة الذات
 وجهة الصفة فمن كونه قائما بالمعرب وصفا صفة له ونظر الى التقديرى
 فاللفظى كونه ذاتا فمن جهة الذات يصلح ان يكون مبتدأ كما
 ان الالفاظ كلها بالنظر الى انها جارية على لسانه صفات

وبالنظر الى انهم يحل الاعراب واحوال واحكام ذاتيات وقد يكون المبتدأ واجب
التقدير كما ان اصله التقدير اذا كان المبتدأ متضمناً بما كان له صدارة
اذ يتاخير به بطل التصدير فلذا وجب تقديره حفظاً لصداقته انتهى وأعلم
ان اصل الخبر ان يكون نكرة يعنى ان الخبر اصلين ايضاً احدهما ان يكون نكرة
لان الخبر لا يكون الا محكوماً به والذي يحكم به يصلح ان يكون معرفة او
نكرة لكن النكرة اصل من المعرفة لوضع اللفاظ على التنكير فاذا حصل الغرض
بالاصل والاصل اولى وهو النكرة اول دفع التباس الخبر بالصفة لو كان معرفة
اولاً لان ينشأ الفائدة والحكم هو نفس النسبة الحكيمة والتعريف زائد عليه
فلا حاجة اليه تامل كذا فى بعض الحواشى والاصل الثانى فى باب الخبر هو التأخير
لانه صفة للمبتدأ والصفات عقيب الذات يعنى انما احق بالتأخير كما مر مثلاً
وفى بعض النسخ لم توجد هذه العبارة لعدم الحاجة اليها تامل ثم لما حكم المص
بان الاصل فى باب المبتدأ المعرفة توهم المتوهم ان النكرة لا يصلح لان تقع
مبتدأ فاشار الى دفع الوهم فقال والنكرة اذا وصفت اى النكرة اذا وصفت
بالصفة المملوطة او المقدرة بالمفرد او الجملة جاز ان تقع اى النكرة مبتدأ
لان النكرة اذا وصفت يقل اشتراكها فى وان لم تصر معرفة لكانها قربت
الى المعرفة وقربة الشئ له حكم الشئ فقولته تعالى ولعبد مؤمن خير من
مشرك فقله ولعبد نكرة اذ يطلق على المؤمن والكافر حيث وصف بالمؤمن
يقول اشتراكها تقترب الى المعرفة فيكون مبتدأ وخير خبر لا وقوله من مشرك
متعلق بالخبر قوله وكذا اى مثل ذلك النكرة الموصوفة فقله كذا مبتدأ
محدون الخبر وهو النكرة وقوله اذا مفعول فيه تقع المستفاد من ضمنه اذا
تخصت اى وقعت تخصيصها بوجه اخر غير الصفة كما اشار اليه المص رحمه فقله
بوجه متعلق بقوله اذا تخصصت وقوله اخر صفة لوجه احدها استعمال النكرة
مع الهمزة للمقارنة به ام المتصلة نحو رجل فى الدار ام امرأة فان الرجل المرأة
نكرتان متخصصتان بالنظر الى علم المتكلم فان المتكلم يعلم كون احدهما مخصصاً
عنده ولما سئل المخاطب عن تعيين احد الامرين فكأنه قال اى من الامرين
المعلومين كائن فى الدار لان استعمال الهمزة مع ام المتصلة لا يكون الا
للتعيين بعد العلم باحدهما ولهذا يقال فى جوابه رجل وامرأة دون نعم

فان قيل تخصيص المتكلم اى تخصيص النكرة بالنسبة الى علم المتكلم لا يفيد
 المخاطب فلا يكون كلاماً **اجيب عنه** بان عند المخاطب تخصيص وتعيين معاً
 بناء على ان للتكلم سائل والمخاطب هو المستؤل عنه ومن المعلومات ان
 يكون علم السائل انقص من علم المستؤل عنه غالباً وعلى عكس ذلك
 قلْتُ فالاعتبار للغلبة **فان قيل** فعلى هذا يجب ان يمتنع ابتداء ائمة رجل
 في قولهم ارجل في الدار وهل رجل باستعمال الهمزة بغير اداة المتصلة مع انه مبتدأ
 فالصواب يجاب عن الاشكال الاول بان وجوب ابتداء ائمة الرجل وامرأة
 انما هو بوقوع النكرة في حيز الاستفهام وكل نكرة اذا وقعت في حيز الاستفهام
 جازت ابتداء ائمة لان النكرة في تاويل المعرفة والمعنى هذا الجنس في الدار امر
 ذلك الجنس كذا في الباب وثانيهما من مواضع التخصيص وقوع النكرة في سياق
 النفي كما في سياق الاستفهام بنحو **قوله** وما احد خير منك فان قوله احد مبتدأ
 عند بنى قيم مخصصاً بصيغة العموم والاشتمال وذلك لان احد نكرة يطلق
 على كل واحد من الافراد فاذا وقعت في حيز النفي خرجت عن ذلك لاطلاق الاعلى
 كل فرد من الافراد لان النفي يستلزم العموم والشمول فتعينت وتخصصت لنكرة
فان قيل لا خصوص في هذا المقام لان معنى العموم ضد معنى الخصوص
 فكيف يحصل الخصوص من العموم وكيف يوصف اللفظ الواحد في مادة واحدة
 على العموم والخصوص لكونها متضادين **اجيب عنه** بان للتخصيص معنيين
 احدهما التفرد الذي هو ضد معنى العموم والشمول وثانيهما تقليل الشيوخ فالمراد
 ههنا تقليل الشيوخ لا الفردية المقابلة للعموم لانه لما نفى من كل احد من افراد
 الناس الخيرية الا المخاطب لم يبق اشتباه وحيرة لان الاشتباه والحيرة انما
 يكون اذا اراد من الجماعة احد من غير تعيين فيشبه على السامع ان ذلك احد
 من هؤلاء من هو اشتباه وحيرة وكذا في غاية التحقيق ثم هذا التمثيل للمبتدأ
 على مذهب بنى قيم لان ما ولا المشبهتين بليس لا يعملان عندهم على ما عرفت
 وفيه نظر لان التخصيص لا يتوقف على عمليةها بل بالنفي المستفاد منها وهو
 من المعنى تأمل فتقيد بنى قيم ليس بسديد وثالثها من المواضع التي
 تخصصت النكرة فيها وقوع النكرة في الجملة التي عدلت من الفعلية
 الى الاسمية وشراها ذاتاب فان شرا نكرة مخصصة ههنا وقعت مبتدأ وذلك

التخصيص اما بكونه فاعلا في المعنى حيث كان في الاصل اهرذانا ب شرعى انه
بدل من الضمير المستكن في اهر والبدل من الفاعل فاعل محتى ثم قدم
ليفيد المحرلا ان تقديم ما حقه التأخير يفيد المحصر فيكون المعنى ما اهرذانا ب
الاشراف اذا كان فاعلا معناه كان مخصصا بتقدير الفعل عليه واما تشبيهه
بالفاعل يعنى ان الشرط مشبه بالفاعل في كونه مستندا اليه ومحكوما عليه
كالفاعل واما مشبه بالفاعل بوقوع هذه الجملة الاسمية موضع الجملة الفعلية
اذ يستعمل هذا التركيب في موضع ما اهرذانا ب الاشراف واما تخصيص بالصفة
المقدراى عظم الاحقير بقريته التثوين لان التثوين يحتمل ان يكون للتعظيم
ومثله يقال في حق رجل وقع في شدة وكرب حصل له الاضطراب اى لا يمكن
دفعه الا بالمشقة ورابعها من مواضع تخصيص النكرة التى تقدم الظرف عليه
نحو فى الدار رجل فان رجل نكرة تخصصت بتقدير الخبر الذى هو ظرف مكان
ومعين له حكما وذلك لانه لما قال فى الدار علم بالامل من غير اشتباه وحيدة
ان ما بعدا ينكر فتمى يصلح الاستقرار فى الدار فكانه فى قوة الموصوف فى تركيب
اخر وخامسها كل نكرة تخصصت بالنسبة الى المتكلم نحو سلام عليك فان
سلاما نكرة تخصصت بالنسبة الى المتكلم لان هذه الاسمية معدولة
عن الفعلية المقيدة اسنادا فيها الى المتكلم وهى قوله سلمت سلاما فكان
السلام فى الجملة الاسمية ايضا مقيدا بالنسبة الى المتكلم كما فى الفعلية بناء
على ان الجملة المعدولة فى حكم الاسناد كما ان الجملة المعدولة ههنا فكان تقديره
سلامى عليك فكان مخصصا انتهى وفيه نظر من وجوه الاول انه لا نسلم انه
مخصص بل صلا معرفة لان قوله سلام مضاف الى ياء المتكلم وهى المضاف
اليه **اجيب عنه** بان سلامى فى تاويل سلام من قبلى فكان مخصصا لمعرفة
لعدم الاضافة فيه **فان قيل** لا يستقيم ان يكون معنى سلام عليك سلمت
سلاما عليك لان معنى سلمت قلت سلاما عليك كما ان معنى سمعت سمعنا
الله ولبيت لبيك فيلزم التسلسل والتكرار والدوران سلام عليك فى
قولك قلت سلاما عليك ايضا مبتدأ منكر فاحتاج فى تخصيصه الى تقدير
اخرى مثالا وذلك الى تقدير اخرى مثله الى ملايتنا فى فيلزم التسلسل **اجيب**
عنه بانه لا نسلم ان معنى سلمت قلت سلاما عليك بل معناه قلت

سلام الله عليك سلاماً أو معناه قلت سلام عليك وذلك لا يحتاج الى التقدير
 فلا يلزم التسلسل فان قيل السلام لما كان مصدراً سلمت الذي معناه
 قلت السلام عليك كان معنى يقولك سلام قولي السلام عليك فقوله قولي
 مبتدأ فلا بد من ذكر خبر قولي حتى يتم الكلام به ولعل لا يلزم كون المبتدأ
 بلا خبره قيل خبره محذوف هو واقع أو حاصل عليك تقديره قولي سلام عليك
 حاصل وواقع عليك **فان قيل** فعلى هذا يلزم تكرار الخطاب **قلت** لا نسلم نفي
 تكرار الخطاب بل تعين المخاطب تأمل هذا كله في غاية التحقيق أعلم ان هذا
 التحقيق انما ذكرت عند المتأخرين وأما عند المحققين فلا حاجة اليها لانهم
 يقولون المراد من باب المبتدأ والخبر هو فائدة الخطاب فلم ينعى تركيب
 كوكب انقض الساعة بلا تخصيص مع ان كوكباً نكرة ولكن أموت قدح كل ناس
 شاربوها والقبير باب كل ناس دخلوها بلا ادخال الالف واللام لخصوص اللفظ
 فلا يصح قوله رجل قائم لعدم الفائدة **قوله** وان كان احد الاسمين معرفة والاخر
 منها نكرة فاجعل المعرفة مبتدأ البتة فقوله البتة منصوب على انه ظرف زمان
 لقوله فاجعل المعرفة مبتدأ في كل وقت وقعت أو ظرف مكان له بتقدير كل
 تركيب أو مفعول مطلق بجذوف الموصوف تقديره فاجعل المعرفة مبتدأ جعل
 تأييداً ولا يخرج خبراً لقوله كما أمر نحو زيد قائماً لان الاصل في المبتدأ التعريف
 والاصل في الخبر التنكير قوله وان كانا اى اسمين معرفتين أو مساويتين في
 التخصيص فاجعل انتا ايها شئت مبتدأ بشرط تقديره لصلاحيه كل
 واحد منهما لا ابتداء بسبب المعرفة والتخصيص والاخر خبراً هكذا في كثير
 من النسخ التي رأيناها والفتاوى ان يقر فاجعل اولها مبتدأ وتخراً عن الثاني
 ودفعاً للخيرة السامع وابقاءاً للتقدير على ما هو الاصل في المبتدأ وهو المسند
 اليه كما هو عبارة الكافية اللهم الا ان يعيد عبارة المختصر بقولنا بشرط التقدير
 اى بشرط ان تجعل ما شئت مبتدأ مقدماً كما اشرنا اليه فخر يطابق كلام
 المختصر بعبارة الكافية لكن جعل ما شئت مبتدأ مقدماً ليس مطلقاً بل فيما
 لم يكن احدهما مفسراً والاخر مفسراً فان كان احدهما مفسراً بصيغة مفعول
 والاخر مفسراً بصيغة الفاعل فاجعل المفسر مبتدأ البتة لا المفسر بصيغة الفاعل
 لان المفسر وان كان معرفة ليعتق لا ابتداء لكنه بمنزلة المركب أو محط للفائدة

فهو اليق بالخبرية لان الخبر يخط للقائد وقد يكون مركباً وكذا في المركب احدى
اسما جامداً والاخر صفة نحو زيد منطلق فكون زيد اليق بالابتداء وان كان الصفة
ايضاً معرفة تستحق للابتداء لان الجامد بمنزلة المفرد والصفة بمنزلة المركب
لكونها دالة على الذات والصفة والجامد يدل على الذات فقط وايضاً لم يكن احدهما
اعرف المعارف نحو هو زيد وانت القايمون المنطلق كذا في بعض الحواشي نحو الله
المتاويح نبينا وادم ابونا فاسم الله في الجملة الاولى معرفة بالعلمية والاسم الاخر
فيها معرفة بلاضافة فالها شئت مبتدأ جعلت مقدماً واخرت الثاني لكن
جعل المضان الى الظاهر الذي هو اعرف المعارف مبتدأ اولي من المعرفة بالاسم
لان اعرف المعارف احق بالابتداء اعلم ان الاسماء لا تستفهامية مكن وما واية
وغير ذلك كلامهم وقعت مبتدأ عند سبويه واما عند الاخفش فلا تستفهامية
غير لكونها نكرة لفظاً وما بعدها مبتدأ تعريفاً لفظاً وقد يكون المبتدأ متظمناً
لمعنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر رعاية للمعنى الشرطية نحو الذي ياتي
فله درهم وذلك النظم في اربعة مواضع الاول بالاسم الموصول صلته فعل
والثاني بالاسم الموصول صلته ظرف والثالث كل اسم اضيف الى النكرة الموصوفة
بها مثال الاول كامر ومثل الثاني الذي في الدار فله درهم ومثال الثالث كل
رجل ياتي فله درهم ومثال الرابع كل رجل في الدار فله درهم وقد يتضمن المبتدأ
ماله صدر الكلام كالا تستفهام والشرط والتعجب والقسم والتمني والتداء والقرض
وغيرها وجب تقديماً على الخبر وهذا كلام من كور في القوائد الضبابية
لا يليق بهذا المختصر انتهى لما كان المبتدأ لا يكون الا مفرداً والخبر قد يكون
مفرداً وهو الاكثر وقد يكون جملة فلهذا اشار اليه المصنف الى بيان الخبر
جملة فقال وقد يكون الخبر اي خبر المبتدأ فاللام عوض عن المضان اليه
جملة مطلقاً خبرية او انشائية لوجودهما خبراً ابتداءً وبعيداً وفي بعض النسخ
جملة خبرية نظر الى قلتها وبعدها من الفهم لان الانشاء لا يصلح للخبر الا
بالتاويل البعيد لعدم صحة ارتباط الانشاء بقبله نحو زيد اضربه فقوله
اضربه من حيث الظاهر ليس بمحمولة على زيد لعدم مسأحة المعنى
لان ان يؤخذ بقوله مقول في حقه اضربه او غيره مما يمكن من التاويل الصادق
وانما صح كون الجملة خيراً لان المراد من الخبر هو الحكم به على المبتدأ

وذلك الحكم كما يصح بالمفردات كذلك بالجملة فلو مانع من خبريتها لكن لما كان
 الجملة محتاج إلى المبتدأ بخلاف المفرد فصلا لا صلا في باب الخبر لعدم الاحتياج
 إلى عائذ للبتداء والجملة غير اصل في باب الخبر لا احتياجها إلى العائد كما مر
 فلهذا دخل المصنعة قد التي للتقليل على المضارع غالبا في باب الخبر جملة
 وقال وقد يكون الخبر جملة الخ اسمية خبره نصبه على الصفة للجملة
 وهي التي يكون الجزء الأول منها اسما والثاني اسما كان او فعل نحو زيد ابوه
 قائم او فعلية نصبه كذلك وهي التي يكون الجزء الأول منها فعلا والثاني
 اسما فقط نحو زيد قام ابوه او شرطية وهي التي يتوقف عليها شيء آخر كما
 سيبحثي مثاله هذا عند صاحب المختصر واما عند بعض النحاة مجموع الشرط
 والجزاء وعند بعضهم الجزء وحده خبر بدون الشرط ووجه صاحب هذا
 المختصر ان الجملة الشرطية وهي التي يتوقف عليها شيء آخر فيكون الشرطية موقوفا
 عليه وللموقوف عليه اصل وعمدة فتعين كونها جملة ووجه البعض الذي
 هو قائل بخبرية الجزء وحده ان المراد والمقصود من باب الشرط والجزاء الجزاء
 لا الشرط لان الشرط قيد وعلو للجزاء فان قولك ان ضربت ضربت فان ضربك
 علو لفربي لهذا اي صدق على الجزاء والشرط حد الكلام وهي لفظة تضمن كلمتين
 بالاسناد فالولم يكن الشرط علو للجزاء فصارت جملة مستقلة والجزاء ايضا جملة مستقلة
 فلا يكون مجموعهما كلاما فيخرج عن حد الكلام فاذا عرفت هذا فاعلم ان الكلام هو الجزاء
 فقط لا الشرط بل الشرط قيد وعلو فصارت الجزاء مقصودا ومحط الفائدة الجزاء
 ولان الشرط لا ينفك عن الجزاء وذلك الجزاء لا ينفك عن الشرط فكلاهما شيء
 واحد فالاولى ان يكون مجموعهما خيرا ومخطا ومناط للفائدة فلا يكون الجزاء وحده
 خبرا لهذا وجه البعض الذي هو قائل ان مجموعها خبر كذلك في بعض الشروح نحو
 زيد ان جاء في اكرمته فعلى من ذهب صاحب المختصر الخبر هو جاء في وعلى
 من ذهب غيره الجزاء هو اكرمته وحده وعلى من ذهب آخر الخبر هو مجموعهما وفي بعض
 النسخ فاكروته بالقاء الجزائية وهو خطأ لعدم تصدير الجزاء بقلا لفظا ولا
 تقدير لعدم وجود القرينة على قد التي تدل على تقدير الماضي وتحقق ما قولك
 ان جاء في زيد فاكروته ما لم يصح دخول القاء لان ما مس قرينة قد التي
 تحقق صلاية الماضي بجملا لفظا او ظرفية وهي التي تولدت ونشأت من

تعلق الظروف والجوارح ونحو زيد خلفك أي ثبت خلفك وكذا عمرو في الدار
فإن قيل تقسيم الجملة إلى هذه الجملة الأربعة باطل لأن القاعدة في باب التقسيم
أن يكون قسماً أي ضد الآخر والحال أن الجملة الشرطية والظرفية راجعة إلى
الفعلية مندرجتان تحتها فلا يكونان قسامين للجملة الفعلية **أجيب عليه** بأن
المذكور ذلك بالنظر إلى الحقيقة وأما بالنظر إلى أن الشرطية لما كان مدخول
حرف الشرط ويتوقف عليه الجملة أخرى صارت كأنها غير الفعلية التي لا تكون مدخول
حرف الشرط فلا يتوقف عليه شيء آخر وكذلك النظر إلى الجملة الظرفية من حيث
انها نشأت من تعلق الظروف صارت كأنها غير الفعلية التي لا تكون نشأتها
من الظروف فتكون مبينة في هذا الاعتبار يكون كل واحد من الجملة الأربعة
متباينين ويكون كل واحد منها قسماً آخر فيصير تقسيم الجملة إليها تاملاً
ويجعل صاحب الكافية الجملة قسامين الاسميتين والفعلية حيث قال
وقد يكون الخبر جملة اسمية أو فعلية ولم يقل ظرفية أو شرطية لأن ذلك راجحاً
تحت الفعلية **فإن قيل** فعلى هذا ينبغي أن يقع خبرية وإنشائية كما قال
شرطية أو ظرفية مع أن المصنف في صدر البحث لم يقيّد الجملة بالخبرية
والإنشائية **أجيب عليه** اعتباراً إلى بعدها من الفهم بعد تقدير بطيهاً لا قبله
الابتداء ويل بعيد انتهى كذا في بعض الحواشي أعلم أن في متعلق الظروف خلافاً
بين الكوفيين والبصريين والكوفيون ذهبوا إلى أن الظروف متأول بالأسم
لأن الظروف إذا وقعت في محل ولاصل فيية لأفراد فإذا أمكن الأصل فهو
أولى والبصريون ذهبوا إلى أن الظروف متأول بالجملة لأن الظروف معمول
لذلك المقدّم الأصل في العمل الفعل فإذا وجب التقدير فالفعل أولى
ثم إن كان هناك قرينة من القرائن تدل على خصوصية الفعل وتعيينه فهو
المتعلق دون غيره وأن لم يكن هناك قرينة من القرائن على تخصيصه و
تعيينه فيجوز أن يكون من أفعال العامة التي هي الكون والثبوت والوجود
والحصول واليها أشار المصنف بقوله والظرف يتعلق بالجملة عند الأكثر وهي مستقر
مثلاً أو متما يقتضي المقام لأن المقدّم عام في الظروف ومعنى الاقتضاء
الحدث الذي كان في ضمن المتعلق إليه وهي الاستقرار مثلاً ونحوه كاقضاء
الفعل إلى المفعول به في نحو ضربت زيداً أو هذا يقولون لمجرور بحرف الجر

مفعول به في الحقيقة وهذا وقع الحال عن المجزوء كما يصح وقوع الحال
عن المفعول به الظاهر فهو ضريت زيد اقاماً واذا كان الظرف معمولاً لذلك
المتعلق فلازم احقه التأخير لا اذا كان اهم تقدماً وقصد المحصر والاختصاص
بمقدومه او نظر الى التوسع في الظرف فح يجوز فيه التقديم على متعلقه ثم
حال المتعلق ان كان ظاهراً فسمى ذلك الظرف ظرفاً لغيره لعدم احتياجه
الى المقدّم واذا كان المتعلق مقدراً فسمى ظرفاً مستقراً الا ان الاستقرار
هو لا احتياج سمي به لا احتياجاً الى ذلك المقدّم وعند الكوفيين الظرف
متعلق بالمفرد اى بلا اسم وانما سمي للمفرد بلا اسم لان الفعل لا يكون بلا
فاعل فيكون مع الفاعل جملة بخلاف الاسم فانه لا فاعل له وضعاً وان كان
له استعارة وانما اختاروا الاسم لان ذلك الاسم وقع في محل الخبر ولا اصل فيه
الافراد فاذا جاز الجملة لما مر وجهه فقدم الاسم حتى يتمكن الاسم في اصله ثم
اعلم ان هذه الخلافات بين البصريين والكوفيين في الظروف من حيث المتعلق
انما هو اذا كان الظرف خبراً للمبتدأ وقعت في مكان محله مفرداً وما اذا كان
وقعت غير الخبر فالكوفيون يوافقون البصريين في تقدير الفعل انتهى فلا بد
من الضمير القاء فيه للتفريع اذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا شتاً لها
على المسند والمسند اليه الذين هما مقصودان في الكلام لا يقتضى الارتباط
والخبر يقتضى الارتباط بما قبلها فلا بد من الربط حتى يعود من الجملة الى المبتدأ
فقال المصنف فلا بد في الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ اوصفة او صلة كلام في نعم
الرجل زيد بلا واسطة نحو صاحب الرجل زيد و وضع الظاهر موضع المضمير نحو
الحاقة والحادثة والقارعة وتكون الجملة الواقعة خبراً مفسراً للمبتدأ
فيكون التفسير بمنزلة التضمير نحو قوله تعالى قل هو الله احد فلو قال بدل
قوله فلا بد من الضمير قوله فلا بد من عاشر كما في عبارة الكافية لكان
شأ ملا غير الضمير ايضاً لكن لما كان الضمير عمرة واشهر المبتدأ ذكره
فان قيل فعلى هذا يشكل في قوله جيد ازيد فان قوله جيد اجملة وقعت
خبر الزيد ولم يكن فيها ضمير ولا غير ضمير كوقوع الظاهر موضع المضمير وكون الجملة
مفسراً للمبتدأ وكون الجملة مشتملة على الكلام مع انها خبر اجيب عنه بانه
لا تسلم ان جيداً خبر لزيد بل هو جملة علمية و زيد خبر مبتدأ له حذف

وان سلمنا انها خبر فكون معني الإشارة في ذاعائد الى زيد فعوفي حكم اللام في نعم
الرجل انتهى ويجوز حذف أي الضمير لا غير الضمير لشعرته مما عدا كالا للام و
وضع الظاهر موضع المضمرة وغيره عند وجود القرينة المقالية او المحالية ثم
القرينة في اللغة العلامة وفي الاصطلاح هي امر دال على تعيين شيء لا بالوضع
فحو السمن منوان بدرهم والكر البر بستين درهما أي منوان منه والكر منه فان
القرينة على حذف الضمير هنا صورة البائع لانه يبدو بذكر السمن علم منه
انه منوان من السمن بدرهم لا عن غير السمن كاللبن والذهن واذا ابتداء
بذكر الدر فعلم منه ان الكر من البلاء من غيره كالشعير والقر وحوها وهذا
المثالان للقرينة المحالية تأمل أحكام المبتدأ الثاني (لا يخلو من ان يكون نكرة
مكتنوا او معرفة كما في المثال الثاني فان كان نكرة فالضابط في تقدير
الضمير ان يقدر الضمير في جانب المبتدأ فقط ويجعل كون ذلك الضمير
صفة للمبتدأ حقيق يقتضيه به والا فلا يصح كونه مبتدأ وان كان معرفة
فلك الخيار في كون ذلك الضمير من متعلقات المبتدأ الثاني او من متعلقات
الخبر كما في المثال الثاني وعلى هذا القياس غيرهما أمم الكراثنى عشر وسقا وكل سق
ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من بيان الخبر لكونه
جملة شرع لان في حكم آخر له فقال وقد يتقدم الخبر على المبتدأ ادخل كلمة
قد في قوله وقد يتقدم اشارة الى ان تقدير الخبر عليه ليست بكثيرة بل على
قلة اذا كان ظرفا نحو في الدار زيد للعوسع في الظرفون ملا يكون في غيرها ويجوز
علة التوسع عن قريش ان شاء الله تعالى ثم تقدير الخبر على نوعين جاثرو واجب
فان كان المبتدأ نكرة فيجوز ان يكون الخبر واجب التقدير وان كان معرفة
فيكون جاثرا التقدير انتهى لكن المصاطلق الكلام تنبيهها لظهور الخلاف في
تقدير الخبر بكونه ظرفا ليس بسديد الجواز تقدير الخبر غير ظرف كما في قوله
نعم الرجل زيد على بعض الوجوه قال قوله نعم الرجل جملة وقعت خبرا
عن زيد مقدمة عليه ولم يكن ظرفا وكذا قوله قاما الزيدان وقاموا الزيدون
وقمن النساء وغيرها مما لا يعد ولا يحصى اجاب البعض عنه بان
تقدير الظرف على السهولة جاثرا من غير ضرورة داعية
اليه وأما تقدير غير الظرف فجاثرا عند ما مست الحاجة

اليه كما في نعم الرجل لان تقديم الرجل انما هو لاجل التخصيص بعد التعميم لا لاجل
تكرار المدح والذم في المخصوص وذلك لا يحصل الا بتقدير الخبر على المبتدأ كما في قاما
الزبدان في قوة التخصيص بعد التعميم اعلم ان كون الخبر ظرفا بنفسه خبرا
عند المحققين من غير حاجة الى تقدير متعلق وانما الحاجة الى تقدير المتعلق
لاستفادة المستفيد من له بالحكم وعند المتأخرين لا يكون الظرف خبرا بنفسه
بل باعتبار متعلق لعدم ظهور الربط ثم تقدير الظرف على المبتدأ على نوعين اوجه
وجائز فالواجب في المبتدأ الذي يكون نكرة والجائز في المبتدأ الذي يكون
معروفة مثالهما ظاهر تأمل ويجوز للمبتدأ الواحد اخبار كثيرة لجواز
الصفات الكثيرة للذات الواحدة لكن شرط انتفاء تناقض فيها فلا يقيم
زيد عالم وجاهل لما كان التناقض بينهما ثم ذكر لك الاخبار المتعددة على نوعين
متعددة لفظا ومعنى فحوز زيد عالم عاقل بالغ افضل وح العطف اولى رعاية
لانصال اللفظ والمعنى ويجوز بدون العطف ايضاً ومتعدد اللفظ لا المعنى
فحوز هذا حلوحامض اي ثم ترك العطف اولى رعاية لاتصال المعنى المقصود
من اللفظ ويجوز العطف ايضاً ثم اعلم ان العطف في الاخبار المتعددة جائز
واجب فالجائز فيما يقيم المعنى بدون الآخر كما في قوله زيد عالم عاقل وغيره
والواجب فيما لا يقيم معنى الاول بدون الآخر كما في قوله هذا حلوحامض كذا في
قوله عالم وجاهل وغيرهما تأمل ثم لما كان القسم الثاني من المبتدأ ضروريا
لايصار اليه الا عند الضرورة غريباً غير مشهور كذا بيان مباحثه اورد بكلمة
اعلم اني مشعرة على تنبيه المخاطب وعلى حفظ ما بعده فقال اعلم ان لهم
اي للخاتمة بقريئة المقام اذا القواعد منسوبة اليهم فلا يلزم الاضمار قبل الذكر
فيكون من باب تقديم مرجع معنى قوله قسماً منصوب على انه اسم ان آخر
صفة له وقوله لهم خبره مقدم على الاسم لجمال التوسع في الظنون قوله
من المبتدأ بيان لذلك القسم ومتعلق به ليس القسم مسند اليه او
المبتدأ با رجاء الضمير المستكن في الكلمة المنفية المقتضية للاسما والخبر
الى كلا واحد منهما على التسوية لكون المرجع اقتضى ان يكون المرجع قوله من
المبتدأ تأمل مسند اليه بل مسند اليه مبتدأ ضرورياً حتى قال بعض
الفضلاء بان هذا المبتدأ لا خاتمة له وهو اي المبتدأ المسند به صفة

مشتقة او جارية مجراها كالمنسوب اليه النسبة فيدخل فيه نحو قريش^{له} هذا
وهندي هذا الى غير ذلك ودقت تلك الصفة واجارية مجراها بعد حرف النفي
كما لا نحو ما قلنا زيد او بعد حرف الاستفهام كالهزة وهل نحو ما قلنا زيد وهل
قلنا زيد فلو قال ا و بعد النفي والاستفهام يترك حرف فيها كان اولى شمولاً
لحل سائر الكلمات بالاستفهامية من نحو اين وانى ومتى وايم الى غير ذلك
من الاستفهامية فان ما بعده لا يكون مبتدأ ولا من اسم غير المظهر يصلح
للصفة فيكون اسم الفاعل صفة لم يخرج عن كونه مبتدأ ولا يصلح التمثيل
من قائم به بخلاف ما التافية الا ان يعتبر كونه موصولة فيكون من قبيل
اسم الفاعل الذي يكون معرباً باللام نحو المضارب زيد اهتد انج يكون معتدلاً
بالموصول وانما اشترط وقوعها بعد النفي والاستفهام ليعتمد بها لان اسم الفاعل
بالمعتمد لم يعمل فالتامل فان قيل لم يخص الاعتدال بهذين الامرين مع ان المبتدأ
الموصوف وذو الحال ايضاً من المعتمدة اوجب عنه بان المراد من الاعتدال
الاعتدال مع صلاحية الابتداء ولا يصلح اسم الفاعل بعد ما لا ابتداء الا
انه اذا اعتمد بالمبتدأ يكون خبر اعته واذا اعتمد بالموصوف يكون صفة
واذا اعتمد بذى الحال يكون حالا انتهى اعلم ان هذا الاعتدال مذهب الجمهور
واما عند سيبويه فيجوز ابتداء اثباتها بغيا حرف النفي والاستفهام لكونه مع قبح
ولا خفش يرى ذلك احسن متمسكاً بقول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم
فخير مبتدأ ونحن فاعله سد مسد الخبر ولو جعل نحن مبتدأ وخير
خبره لوقع الفصل بين اسم التفضيل ومحموله وهو منكم لا جنى وذلك يجوز
اجيب عنه بان ذلك لضرورة الشعر بشرط ان ترفع تلك الصفة اسماً ظاهراً
اي خلاف المستتر فيشتمل الظاهر بالمفهم ايضاً فدخل فيه قوله تعالى اراغب
انني عن الحق يا ابراهيم وانما قبل بالاسم الظاهر لانها لو ترفع اسماً مستتراً لا
يكون مبتدأ بل يكون خبر الما بعدها ويبقى بيانها انشاء الله تعالى نحو ما قلنا
الزيد ان واقام الزيدون فان قائم في هذين المثالين مبتدأ والزيد ان
والزيدون فاعله سد مسد الخبر بخلاف اقائم ان الزيد ان فان اقائم ان
خبر لما جدها وهو الزيدان وانما لم يكن مبتدأ في هذه الصورة لفوات
الشروط هو لا ارتفاع في الظاهر فان قيل من اي شيء يعلم ان قائم ان

له ان معنى قول
منسوب الى قريش
فقرئ
مبتدأ
وهذا اشبه بالنسب
صفة - ١١٣ -

ثبت

لم يعمل في الظاهر بل عمل في المستتر ههنا **أجيب عنه** بأن الصفات في العمل كالفعل
والفعل إذا استند إلى الظاهر لم يكن تشنيته وجمعيته سبيل وحد الفعل
ابدأ نحو ضرب زيد وضرب الزيد أن وضرب الزيدون وإذا استند إلى المضمهر
يشئ للمثنى ويجمع للجمع نحو الزيد أن ضربيا والزيدون ضربوا فلو كان أقامان
رافعا للظاهر لا يثنى ولا يجمع وإنما شرط ابتداء الصفة بازتفاع الظاهر لأن
الرفع في الاستتار صار شبه الجملة والمبتدأ هو لا يكون إلا مقروا وآلهل من
الصفة لا يخلو ما أن يكون مطابقا للاسم الظاهر أو لا فإن كان مطابقا فلا يخلو
من أن يكون في الأفراد وفي التثنية أو الجمع فإن كانت في الأفراد نحو قائم زيد
جاء فيه الإمران ابتداء ثمة ما وخبريتهما الصلاحيته كل واحد منهما وإن طابقت
في التثنية والجمع نحو أقامان الزيدان وأقامون الزيدون تعينت كونهما
خبر أو ما بعد ما مبتدأ معلما مروان لم تكن مطابقا نحو أقام الزيدان وأقام
الزيدون تعينت كونهما مبتدأ فصارت الأقسام ثلاثة أقساما علمان المبتدأ
قد يكون واجب التقدير كما هو أصله وكذلك فيما تضمن معنى ماله صدر
الكلام كالاستفهام والتعجب وغيرهما حفظا لصدر الكلام نحو من أبوك
على مذهب من جعل كلمة الاستفهام مبتدأ كسيبويه وآما على مذهب
الإخفش فكلمة من خبره مقدم على المبتدأ لتضمنه معنى الصدرارة ووجه
سيبويه أن من وإن كانت نكرة ظاهرة لكنها معرفة تأويلا لأنه في قوة قوله
هذا أبوك ووجه الإخفش أن أبوك معرفة ظاهرة والتأويل خفي انتهى كما
إذا كان المبتدأ والخبر معر فتين نحو الله الهنا أو متساويين في التخصيص أو
كان الخبر فعلا للمبتدأ بأن كان مسند إليه نحو زيد قائما التقدير في
المعر فتين فلتقي إلا التباس وآما التقدير عند كون الخبر فعلا للمبتدأ فللزم
إلا التباس بالفاعل لو آخر انتهى وقد يكون الخبر واجب التقدير كما إذا تضمن ماله
صدر الكلام نحو أين زيد أو كان تقديم الخبر مصححا له نحو في الدار رجلا وكان متعلق
الخبر ضمير راجع في جانب المبتدأ نحو على التمرة مثلها زيدا وكان الخبر خبرا
عن المبتدأ الذي جعل من تأويل أن المفتوحة نحو عندي أنك قائم وقد
تضمن المبتدأ معنى الشرط إذا تضمن أمرا معنويا وذلك الاسم الموصول
بفعل أو ظرف أو ظرفا الموصوفين بها ثم إذا دخل على المبتدأ الذي يصح دخول الفاعل

في خبره كلمة ليت ولعل في امتنع القاع وفي باقي الحروف المشبهة باختلاف وقد
يحذف المبتداء لقيام قرينة جوازاً او وجوباً وكذا يحذف الخبر لقيام قرينة جوازاً
او وجوباً وتفصيلها مذكور في الشرح الفوائد الضيائية على الكافية فاطلب
هناك **فصل** خبران واخواتها اي احدى اغنياءها استعيرت صيغة الاخوات
لوجود التشابه والمناسبة بين هذه الحروف كما بين الاخوات فقوله خبران
خبر المبتداء المحذوف وهو القسم الذي ذكر في جملة اقسام المرفوعات في
اول بحث المرفوعات وهي اي اخوات ان ان وكان وليت ولعل ولكن وهذه

الحروف تدخل على المبتداء والخبر فتصب المبتداء ويسمى اسمان وترفع الخبر
ويسمى خبران هذا على مذهب البصريين واما على مذهب الكوفيين فالحروف
المشبهة تعمل في الاسم الواحد لتصب فقط والخبر مرفوع على ما كان قبل دخول
هذه الحروف واما علمت نصياد رفاع عند البصريين لانها مشبهة بالفعل المتعدي
في اقتضاء الشيشين فاعطى لها العمل الفرعي وهو تقديم المنصوب على المرفوع
حط المرتبة الفرع عن مرتبة الاصل ولهذا كانت اسمها منصوباً وخبرها
مرفوعاً واما عند الكوفيين فهو عامل ضعيف لكونه حرفاً فلا يصح لان يعمل
في المتعد وخبران هو المسند الى شئ اخر بعد دخولها اي بعد دخول احدى هذه
الحروف فقوله هو المسند جنس شامل لجميع المسندات وقوله بعد دخولها
فصل يخرج به ما عدا **فان قيل** فعلى هذا يلزم اسناد المسند لان خبره خبر
المبتداء وهو لا يكون الاستدلال **اجيب عنه** بان الاسناد الاول الى ازالته اعرا به
فيكون ذلك الاسناد بعد دخولها جديداً فلا يلزم اسناد المسند تامل **فان قيل**
فعلى هذا يلزم ان يكون يقوم في قوله ان زيد يقوم ابو خبر من غير ابوة لصدق
الحد عليه هو قوله هو المسند بعد دخولها **اجيب عنه** بان المراد بعبدة الدخول
ايراث الاثر فيها لفظاً او معنى كالاثر لهذه الحروف في يقوم وحده لان يقوم خبر
الجملة ومن المعلوم انه لا يؤثر العامل في اجزاء الجملة بل في مجموعها محلاً فيخرج
عن الحد تامل **فان قيل** قوله بعد دخولها يشير الى ان الخبر هو المسند بعد
دخول جميع هذه الحروف معا بطريق الاجتماع لا بطريق الافراد فلا يكون خبران
وحده خبر الجميع مع اخواته ولا مليس كذلك **اجيب عنه** بان هذه العبارة
يحذف منها كما اشار اليه بقوله احد هذه الحروف ثم تقدير المقادير نظر الى ما يشبه اليه

ماني حاشية عبد الغفور ونحو ان زيدا قائم مثلاً بان المكسورة الهززة مع ان المفتوحة
 الهززة للتمثيل اولى لمشابهة الفعل في بناء فتح الاول والاخر كالفعل دون المكسورة
 لكثرة استعماله وعدم تغيره الجميلة وحكمه اى حاله وشانه فالحكمه هنا بمعنى الحال
 والشان لعدم مسابقة المعنى وهنا ويدل عليه عبارة الكافية حيث قال وامره
 كامراً وقيل حكمه اى اثره في كونه اى الخبر مفرد او جملة او معرفة او نكرة كحكم خبر
 المبتدأ وهذا في الاقسام وكذا في احكامه من كونه واحداً ومتعدداً ومثبتاً ونهياً
 وكذا في الشرائط من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم يقينية
 من القرائن وانما اقتصر على ذكر اقسامه لتضمنها احكاماً وشرائط الا ان الاحكام
 والشرائط دلان بصفات الاقسام وانما صار امراً خبر المبتدأ لبقاء كونه محكوماً
 به على ما كان قبل دخول هذه الحروف فان قيل اذا كان امراً كامراً خبر المبتدأ
 فيلزم ان كل ما يكون خبراً للمبتدأ يكون خبراً للبَاب ان دلاً من ليس ذلك اذ قد
 يصح خبر المبتدأ ولا يصح خبر البَاب ان نحو اين زيدا فان اين خبر للمبتدأ ولا يجوز
 ان يكون خبر البَاب ان نحو اين زيدا الزوال صدارة يتضمن معنى الاستفهام
 وهو اين اجيب عنه بان المراد من قوله وحكمه كحكم خبر المبتدأ بعد ان يصح
 كونه خبر الوجود وشرائطه وانتفاء موانعه انتهى قوله ولا يجوز تقديمه خبرها اى
 خبر ان واخواتها على اسمها اى اسم ان واخواتها ما عرفت من ان هذه الحروف
 تعمل العمل الفرعى للفعل واذا تقدم خبرها على اسمها خصت لها العمل الاصلى
 للفعل وهو تقدم المرفوع على المنصوب وذا باطل وانما كان تقدم المرفوع
 على المنصوب عملاً اصلياً للفعل اذا كان الفعل يقتضى الفاعل او الاسم المفعول
 ان اقتضاه ناساً والفعل الى الفاعل موافقاً لاقتضاء الا اذا كان الخبر ظرفاً
 استثناءً مفرغاً اى لا يجوز تقدم خبرها على اسمها في كل وقت من الاوقات
 الا وقت كونه ظرفاً فانه جازئ نحو ان في الدار زيد او انما جازت قد يعها في كونه
 ظرفاً لجمال التوسع في الظروف فالبجاء والجور متعلق بجاء المثبت المستفاد
 من الاستثناء وانما جاز التوسع في الظروف مالا يتوسع في غيرها لان كل حدث
 لا يخلو من الزمان والمكان فكان الظروف كالحادث لذلك الحدوث ولا حائل
 للحدوث حيث يدخل محاد مالا يدخل غير ذلك اى حاشية عبد الغفور
فصل اسم كان واخواتها اى كان قوله اسم كان واخواتها خبر للمبتدأ

المحدث وهو القسم المذكور في جملة أقسام المرفوعات وتوجب استعادة لفظ
 الإخوة للاشتباه كما مر وإنما اسند الاسم إلى كان وجعل ما عداه من أخواتها لكثرة
 الاستعمال وهي أي الأخوات صارت أي باب صار على حذف المضافات وعلى
 هذا القياس غيره وأصبح وأمسى وظل ويات وأضى وعاد وغدا وراح وما زال
 أي كلمة زال المصدر بما التافية ج قصد الاستمرار بها وأما برح كذا كذا لك
 ما نقلت أيضاً وما فتى أيضاً كذلك وما دام وليس وسمى هذه الأفعال لأفعال الناقصة
 وسيجئ وجه تسميتها في باب أفعال الناقصة إن شاء الله تعالى وتعريفه
 أيضاً فهذه الأفعال الناقصة تدخل أي كل واحد منها بحسب إرجاع الضمير
 إلى كل واحد أو إلى الأفعال بإرجاع الضمير المؤنث في تدخل أيضاً أي
 كالحروف المشبهة بالفعل وانتصاب قوله أيضاً على المصدرية أي أضى أيضاً
 أي رجع رجوعاً له قوله على المبتدأ والخبر فترفع كل واحد منها المبتدأ
 بالفاعلية ظاهر أي بحسب أسنادها إليه لا أن يكون فاعلاً في الحقيقة كما سيجئ
 ويسمى ذلك مبتدأ بعد تأثيرها فيه لا بعد مجرود دخولها عليه اسم كان وتنصب
 الخبر على التشبيه بالمفعول ظاهر إلا في الحقيقة وإنما قلنا ترفع المبتدأ بالفاعلية
 ظاهر وتنصب الخبر بالمفعولية لأن مرفوعها ومنصوبها ليس بفاعل ولا مفعول في الحقيقة
 لأن الفاعل في الحقيقة هو المعنى المصدرى في خبرها وهو القيام في قولك كان
 زيد قائماً لأن أسناد كان إلى زيد ليس بمقصود بل المقصود نسبته إلى
 المعنى المصدرى ذا المقصود من كان زيد قائماً زيد نسبة كان إلى
 زيد كالنسبة في الحقيقة بل في الظاهر فقط فلا يكون مرفوعاً فاعلاً ولا
 منصوباً مفعولاً حقيقة ولهذا يسمى المرفوع بالأسماء والمنصوب بالخبر
 دون المفعول والفاعل لشان الخطاء وههنا كلام طويل ذكر في التكملة
 فأطلب هناك ويسمى ذلك الخبر خبر كان بعد أفعالها وتأثيرها فيه لا بعد مجرود
 دخولها عليه تأمل فاسم كان وكذا اسم أخواته بن كراجزاء وهو أي اسم كان
 المسند إليه بلا صلة لا بالتبعية يخرج التوابع من قرينة ذكر التوابع بعدها
 بعد دخولها أي بعد تأثيرها قوله هو المسند إليه جنس شامل لجميع ما كان
 مسند إليه فنقوله بعد دخولها فصل يخرج به فاعلاً فإن قيل اسم كان مبتدأ
 والمبتدأ لا يكون إلا مسند إليه فيلزم أسناد المسند أي كون شئ مسند إليه

مرتین ود الیجوز اجیب عنه بان الاسناد الاول زال عنه وهذا الاسناد اسناد
جدید لا قدیمی لعدم بقاء معنی الجملة الاسمية بحالها كما كان قبل خول كان عليها
فاذا لم يبق المعنى فكيف يبق الاسناد فان قيل يدخل فيه المعطوف
وكذا اسائر توابع اسم كان نحو كان زيد وعمرو قاضين اجیب عنه بان المراد
بالمسند اليه الاسناد بالاصالة لا بالتبعية كما انشرونا اليه في خرج عنه التوابع
كلها لان الاسناد فيها بالتبعية لا بالاصالة فان قيل اسم كان واخواتها لا تعتبر
من ان يكون محسوبا من الفاعل او لا فان كان محسوبا منه فذكره ثانيا لا طائل
نفعه لان مباحثه مندرجة تحت مباحث الفاعل فلا يجوز ذكره ثانياً بان يكون
قسما على هذه من المرفوعات ولا يجوز ايضا ان يكون انواع المرفوعات ثمانية بل
يكون سبعة وان لم يكن فاعلا فلم يدر اين المباحث ثانياً في الكافية في انواع
المرفوعات مع ان الشيخ رئيس العلماء بل اكتفى بذكر مباحثه في الفاعل
واند راجع فيها اجیب عنه بان اسم كان ذو وجهتين جهة الاسناد
وجهة الحقيقة فمن جهة الاسناد يكون فاعلا لانه اسم اسند اليه الفعل
على حد قيامه به فيكون مباحثه مندرجة تحت مباحث الفاعل فلا
يجوز ذكره ثانيا ولا عده قسما على هذه من المرفوعات ومن جهة الحقيقة
لا يكون فاعلا لانه انما اسند اليه الفعل لكن الاسناد اليه ليس بمقصود
لفظا بل المقصود اسناده الى المعنى المصدرى في خبره ولهذا يسمى ناقصة
لج لا يكون من مباحث الفاعل فيجب ان يكون قسما على هذه من المرفوعات
فما ان تعتبر تارة فاعلا وتارة غير فاعل تامل وبما ذكرنا من معنى
الدخول لا يرد عليه قوله كان زيد ابوه قائم فان قيل قوله
بعد دخولها راجع الى مجموع الافعال الناقصة فيلزم منه ان يكون
الاسم مسندا اليه بعد دخول هذه المجموع لاكل واحد منها والامر
بخلاف ذلك اجیب عنه بان العبارة على حذف المضاف اى بعد
دخول احدها نحو كان زيد قائما فزيد اسم اسند اليه كان هذا
حد الاسم لما فرغ من احوال الاسم ثم سرع الان في بيانها فقال ويجوز
في كلها اى في جميع الافعال الناقصة تقدیر اخبارها على اسمائها
نحو كان قائما زيد باثبات العمل ويجوز التقدير على نفس الافعال

ايضا لكن لا مطلقا بل ثبت جوازها في التسعة الاول وهو من كان الى راح نحو قائما
كان زيد باثبات العمل ايضا وانما جاز تقديم لقومها في العمل لانها افعال فلا
يضر تقديم معمولها على عاملها بخلاف ما بقي منه وسيجيئ بيانه ولا يجوز
ذلك اي تقديم اخبارها فيما اى في الفعل الذي ثبت في اوله اى اول الفاعل
كلمة ما فلا يقال قائما ما زال زيد بخلاف تقديم اخبارها على اسماء هذا لا افعال
فانه جائز لما عرفت من كلمة كل وذلك لان كلمة ما لا يخلو من ان يكون نافية
كما في الافعال الاربعة وهي ما زال وما برح وما انفك وما فتى او مصدرية كما
في ما دام فان كانت نافية فهي تقتضي الصدرة فلو قدم الخبر عليها لقاتصدرة
ما الصدرة وهو لا يجوز وان كانت مصدرية فمعمول المصدر لا يتقدم على
المصدر الضعف في العمل اولان المصدر في العمل كالفعل المصدر بيان
الناسبة وشئ مما في حيزه لا يتقدم عليه فكذلك على المصدر قوله وفي ليس
خلاف في جواز تقديم خبره عليه لا على اسمه فانه يجوز نظر الى جانب النفي
فان قيل كما ان الخلاف ثابت في جواز تقديم خبره كذلك ثابت فيما اوله
والنافية سوى ما دام فانه اتفاق فلم يرد كلفه ولم يتعرض الى ذلك الخلاف
اجيب عنه بان الخلاف الذي ثبت فيما في اوله ما بين الجمهور وبين بعض النحاة وفي
كلمة ليس ليس باختلاف الابين الجمهور فاعتبر للمفهوم هذا الخلاف ولم يلتفت
الى ذلك وباقي الكلام في هذه الافعال الناقصة من كون كان زائدة وغير زائدة
وناقصة وتامة ومن استعمال بعض الافعال الناقصة باستعمال بعض اخر كاستعمال
اصبح وامسى واضمحى باستعمال معنى صار ومن لزوم حرف النفي بعضها حين قصد
الاستمرار والثبوت ومن جواز حذف حرف النفي لوجود القرينة وغيرها سيجيئ
يعني لما في القسم الثاني وهو بحث الفعل نشأ الله تعالى فصل اسمها
ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على المبتدأ والخبر هو المسند اليه بعد نحو
اى احدهما على حذف المضاف كما مر نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك المراد
من الاستناد بطريق التجدد والحدوث فلا يرد شبهة استناد المسند وبما عرفت من معنى
الدخول وايرات الاخر نحو قولنا ما زيد ابوه قائما علم انهما لما شأهما بكلمة
ليس في النفي والدخول استعير لهما عمل اصلي وهو تقديم المرفوع على المنصوب
فلهذا اسمه من المرفوعات وخبره من المنصوبات لا ينفك فعلى هذا

يلزم تسوية الفرع بالأصل وهو ممنوع لا نأقول الممنوع هو المزيدة لا التسوية وأنه
غير ممنوع بالأصل لكنه غير حسن أو لأن هذه التسوية وقعت بلا اختيار
لأجل الضرورة وهو لا لتباس بالحروف المشبهة بالفعل لواعطى لها عمل فرعى
فتسوية الفرع مع الأصل للضرورة جائز كما أن فورية الفرع عليه جائز عند الضرورة
لأن الضرورة تبين المحظورات انتهى كذا في بعض الحواشي وهذا أي كون اسمها
من المرفوعات وخبرها من المنصوبات مذهب المجازيين وأما اعتدني تميم فلا
يعملونها أصلاً وسيجئ تحقيقه فيما بعد إن شاء الله تعالى ثم لها أحكام وهذه الأشار
المعروفة قال ويدخل ما على المعرفة أي على الاسم المعرفة والنكرة كما مر مثله
لأنها ومشابتها بليس لأنها تنفي الحال كان ليس للحال فكما أن ليس تنفي
على المعرفة والنكرة كذلك ما تدخل عليها ويختص بالانكارة لنقصان مشابقتها
بليس لأنها تنفي المطلق وليس للحال فاقصر عليها على النكرة **فإن قيل**
النقصان لا يقتضى تخصيصه بالنكرة لجواز أن يختص بالمعرفة فلم خصت
بالنكرة **أجيب عنه** بوجوه أما المناسبة لأن النكرة لأنه لما كان لا تنفي المطلق
فلكنا سب لها النكرة لما فيه من معنى النكرة وأما مفوض إلى السماع حيث
وجد استعماله في النكرة دون المعرفة كما في قول الشاعر من صد عن نيرانها
فأنا ابن قيس لا أبرح + أي لا أبرح لي وأما لعدم ثبوت الضعف به يعني لو اختلفت بالمر
حصل لمغايرة الضعف فيختص بالنكرة لأن النكرة أصل من المعرفة **فإن**
قيل إذا كان لا يختص بالنكرة لا يكون من دواخل المبتدأ لأنه لا يكون
المعرفة وإيه لا يكون مشابهاً بليس في الدخول على المبتدأ **أجيب عنه**
بان النكرة وإن لم يصلح للابتداءية قبل دخولها عليها لكنه بعد الدخول
تصلح للابتداءية لأن النكرة إذا وقعت في حيز النفي أفادت شمولها كما مر
فهذه الاعتبارات يكون من دواخل المبتدأ **أجيب عنه** بأن هذا الابتداءية
ثابتة على مذهب المحققين حيث لم يشترطوا تعريف المبتدأ ببل شرطوا
قائده المخاطب ولو بالنكرة **فصل** خبر لا التي لنفي الجنس أي لنفي صفة
الجنس هو المسند بعد دخولها بما عرفت معنى الإسناد والدخول لا يروا سند
المسند ولا رجل يقوم فحولاً رجل قائم **فإن قيل** لا يكون المثال مطابقاً للمثل
لأن لا ينفى نفس الجنس وهو الرجل ببل ينفي صفة هو القيام

اجيب عنه بان قوله لنفى الجنس ما دل بصفة الجنس كما اشرنا اليه فح
ينطبق المثال للمثمل له فان قيل فعلى هذا يلزم للاتحاد بين لاهما وبين
المشبهة بليس لان لا المشبهة بليس ايضا لنفى الصفة اجيب عنه بان الفرق بينهما
من جهتين احد هما من جهة العمل وهو ظاهر لا يخفى عليك وثانيه ان لا
المشبهة بليس لنفى صفة فرد من الافراد نحو ليس الرجل في الدار بمعنى انه ليس فيها
رجل واحد وجاز ان يكون فيها رجلا ن او رجال وان لا التي لنفى الجنس بنفى الصفة
عن حقيقة الشيء نحو لا رجل في الدار فانه بمعنى انه ليس حقيقة الرجل
فيها فح فافترقا تاملا واعلم ان لا التي لنفى الجنس تعمل بمشابهة وان
الكائنين من الحروف المشبهة بالفعل بمعنى انها لتأكيد الاثبات وهي لتأكيد
النفي فبينهما مناسبة في التأكيد فيكون من باب حمل النقيض على النظير وان ان
للإثبات ولا للنفي فيكون من باب حمل النقيض على النقيض فان قيل فعلى
هذا يلزم الاستعارة من المستعير وذلك لا يجوز اجيب عنه بان الاستعارة من المستعير
لا يكون ممنوعا مطلقا بل الممنوع هو التي لا يكون المستعير بمنزلة المعبر اي لا يكون
له قوة الاصل لا من المستعير الذي يكون بمنزلة المعبر فيكون بمنزلة المعبر في يجوز
وهنا ليس كذلك لان الحروف المشبهة بالفعل وان كانت مستعارة من الفعل
لكنها صارت قوية في العمل والله اعلم بالصواب كما فرغ من مباحث المقصد
الاول وهو المرفوعات شرع في المقصد الثاني وهو المنصوبات فقال المقصد
الثاني في المنصوبات اي المقصود الثاني بناء على ان المفعول ههنا بمعنى المفعول
كالشرب والمركب بمعنى المشرب والمركوب وقوله المنصوبات على حذف
ضمير هي تقديره فهي المنصوبات لا على الظرفية لا لتوجيه اخرى يظهر بالتأمل
الصواب قد تامل وهو جمع المنسوب لا المنصوبة لان النصب صفة
للفظ المذكور الذي هو لا سم وهو لا يعقل فتشابهت موصوف بزات المؤنث
اذا فيها عدم العقل كما في المؤنث نقصان وصفات المؤنث تجمع بلا لف
والتاء كذلك صفات الانثى تجمع بلا لف والتاء كالا يام الخاليات وكافزاس
صافات وجمال سبحات الى غير ذلك وانما قدم المنصوبات على المجرورات
املا شتالها على الحركة الخفيفة والمقصود هو الخفة فمثل الخفيف خفيف
واما كثرة انواعها نظر الى المجرورات واما لانها معمولات الفعل بخلاف المجرورات

المقصد الثاني في المنصوبات

فانها معمولات الحروف واما لانها معمولات الفعل بلا واسطة بخلاف الجملات
فانها معمولات الفعل بواسطة الجرفان قيل لم ترك التعريف الجامع
للاقسام كلها هو ما شتمل على علم المفعولية كما اوردته صاحب الكافية مع انه
لا بد للاقسام من المقسم لان البيان من اقسام الشيء موقوف على معرفة ذلك
الشيء ولان افراد الشيء واقسامه ربما غير متناه فلو لم يكن لها تعريف كل لم يضبط
الجزئيات تحت القياس والضبط اجيب عنه بأنه انما ترك التعريف الكل
اعتمادا على حال المبتدئين لا فمهم يتجهون في مبدأ الحال الى بيان اقسامه
وافرادها لا الى التعريف الكل او اجيب عنه بان العلم على المقسم كان ولو بوجه
ما ولان تعريف الكل انما يكون ضروريا اذا كان ذكر الشيء واقسامه غير محصور
واما اذا كان محصورا فلا يكون التعريف الكل ضروريا وههنا كذلك تامثل كذا
في بعض الحواشي للمنطق قوله الاسماء المنصوبة الاسماء مبتدأ وموصوف
صفة المنصوبة وخبرها ما بعده من قولنا اثنا عشر قسما وانما انحصر المنصوبات في اثنا
عشر قسما لان الشيء التي تعلق الفعل به لا يخلو من ان يكون مفعولا حقيقيا او
ملحقا به فان كان مفعولا فلا يخلو من ان يكون من مدلولات الفعل المذكور
قبلة او لا فان كان اولا فهو مفعول مطلق وان كان ثانيا فلا يخلو من وقوع الفعل
عليه وفيه اول ما معه فالاول المفعول به والثاني المفعول فيه والثالث
المفعول له والرابع المفعول معه وان كان ملحقا به فلا يخلو من ان يكون زينيا
للذات او للصفة او لا فان كان لاول فهو التمييز وان كان الثاني فهو الحال وان كان
الثالث فهو المستثنى واما سائر المنصوبات فهو غنى عن البيان فصل للفعل
المطلق يسمى به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او فيه
او مع او لا ومخلاف الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها
الا بعد تقييدها بالباء اذ في اولها ومع او بآى القسم الثاني المفعول به وتكون
اى القسم الثالث المفعول فيه وله اى القسم الرابع المفعول له ومع اى
القسم الخامس المفعول معه والقسم السادس الحال والقسم السابع التمييز
والقسم الثامن المستثنى والقسم التاسع اسمان واخواتها اى احدى اخواتها
والقسم العاشر خبر كان واخواتها اى خبر احدى اخواتها اى كان والقسم الحادى
عشر المنصوب بلا التي لنفى الجنس والقسم الثاني عشر خبر واو لا المشبهتين

بليس القسم الاول المفعول المطلق وجه تسميته ما مر وهو اى المفعول المطلق
 مصداق صيغة المصدر اصاله او نية كاش معنى الفعل المذكور تفضيلاً او مطابقة
 قبله اى قبل ذلك المصدر بقوله مصدر جنس شامل لجميع المصادر وقوله بمعنى
 فعل مذكور فصل خرج به التأديب فى قوله ضربته تأديباً وقوله مذكور قبله
 فصل أخرجه بقوله الضرب واقع على زيد فان قيل هذا التعريف
 ليس بجامع لخروج بعض افراد عنه نحو قولنا خير مقدم فان الخير مفعول
 مطلق وليس بمصدر بل هو اسم التفضيل اجيب عنه بان المصدر اعم من ان
 تكون اصاله او نية كما اشرنا اليه فالخير مصدر اما باعتبار الموصوف لمقدم
 تقديره قدمت قد وما خير مقدم فحذف موصوفه واقيم هو مقابله فمصدرية
 باعتبار النية او باعتبار ما اضيف اليه الخير وهو مصدر فان قيل
 فعلى هذا يشكل صدق الحد على قولنا اهلكه الله ويحتمل ورجع زيد فقهرية
 فان الويحة والقهرية ليسا بمصدرين لا اصاله ولا نية مع انهما مفعول
 اجيب عنه بان المصدر اعم من ان يكون حقيقة او حكماً فصدق الحد
 عليه فان قيل يفهم من قوله مصدر بمعنى فعل ان المصدر كاش ثابت
 بمعنى الفعل يعنى يتحدان فى المعنى وليس الامر كذلك لان المصدر جزء من
 الفعل لا انه كان بمعناه فيخرج عن الحد ضربت ضرب لان المصدر الضرب ليس
 بمعنى الفعل وهو ضربت اجيب عنه بان المراد من قوله مصدر بمعنى الفعل انه
 مصدر مشتمل له معنى الفعل اشتمال الكل للجزء فصدق الحد على قوله ضربت
 ضرباً فعلى هذا يشكل صدقه على ما وقع المصدر مفعولاً مطلقاً للمصدر
 نحو قولنا عجبني ضرب زيد ضرباً وكذا غيره فان الضرب ليس بمشتمل له
 اشتمال الكل للجزء بل هما متحدان فى المعنى اجيب عنه بان لا تسلم انهما متحدان
 فى المعنى بل من قبيل اشتمال الكل للجزء وذلك لان المفعول المطلق جزء ما
 قبل لان الضرب الثانى مطلق ولاول مقيد بالاضافة الى زيد فعنى الاول
 كالذالة على الحدث والنسبة الاضافية ومعنى الثانى جزء منه لذالته
 على الحدث فقط لكن يخرج عن الحد المفعول المطلق الذى يجئ من
 مشتقات الفعل كالمفعول المطلق من اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم
 المفعول او غيرها نحو زيد ضارب ضرباً وزيد مضروب ضرباً وزيد حزين

الى غير ذلك **واجيب عنه** بان العبارة على حذف المعطوف تقديره بمعنى فعل
او شبهه في شتم الحداي ما هو مصدر مطلق عن الصفات **فان قيل**
فعل هذا يخرج عن الحد قولنا ضرب الرقاب فانه مفعول مطلق ولم يكن كرقبه
فعل ولا شبهه **اجيب عنه** بان المذكور اعلم من ان يكون ملفوظا او مقدرافهنا
وان لم يكن ملفوظا لكنه مذكور تقديره فاضربوا ضرب الرقاب لما فرغ
عن الحد شرع الآن في انواعه واقسامه فقال وقد يكون اى المصدر للتأكيد
اى لتأكيد الفعل المذكور قبله ادخل المصنف رح كلمة قد على اول النوع اشارة
الى ان استعماله ليس مساوفا في كل واحد من انواعه لان استعماله في التأكيد اكثر
من نوعه وكذا استعمال احد نوعيه مساوفا لا يكون احدهما اكثر استعمالا من الآخر
انتهى **اعلم ان** النحويين اجمعوا على ان الفعل اذا كان بمعنى المصدر لم يكن
مستعملا بمعنى المجاز بل بمعنى الحقيقة كحقيقة الضرب والتضرب الى غير ذلك
خلافا للمعتزلة فانهم يستعملون في المعنى المجازي ايضا مستدلين بقوله تعالى
ونبلوكم بالشر والخير فتنة فان المفسرين عملوا وفسروا بالمعنى المجازي وهو
نعملكم معاينة الخير والشر فان الفتنة ههنا بمعنى الابتلاء مصدر وكذا الفعل
ولم يكن مستعملا في الحقيقة بل في المعنى المجازي واجاب النحويون عن هذا انما
يكون نصا في المعنى الحقيقة اذا كان المصدر من لفظ الفعل لا من غير اللفظ
والفتنة ليست من لفظ الفعل للذكر قبله وبهذه القاعدة ظهر فساد
منه ب المعتزلة في قوله تعالى ايض وكلم الله موسى تكليما بان المراد ههنا التكلم
حقيقة لا التخليق كما توهم المعتزلة خلق الله تعالى موسى كلاما ثم قال المعتزلة
للنحويين ما قلتم في قوله تعالى وقتناك فتو ادفع المصدر من لفظ فعله من
ان الفتنة في اللغة الابتلاء وهو لا امتحان وهو في حق الله تعالى محال فلا بد
من حمله على المعنى المجازي **اجيب عنه** ذلك بانه قد صرح البيضاوي
في تفسير قوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه ان الابتلاء في الوضع التكليف
بالامر الشاق وهو غير محال في حق الله تعالى فلا حاجة الى حمل الفتنة في
الاية على المعنى المجازي كذا في العقائد النسفية كضربت ضربا فان الضرب
مصدر بمعنى الفعل المذكور قبله ويكون للتأكيد لما كان المثال لا يوضح
القاعدة اردن بما مثالا **فان قيل** لا نسلم انه تأكيد

لان التاكيد على نوعين لفظي وهو تكرار اللفظ الاول بعينه نحو زيد زيد و
معنوي وهو ما يكون بالالفاظ المحصورة وهو ليس بواحد منها اجيب عنه
بان المراد من التاكيد هنا لغوي لا اصطلاحى وهو ما يؤكد احد مدلولات
الفعل الاصطلاحى مثل هذا التركيب زيد قائم حقا فحقا يسمى تأكيد لنفسه
مع انه ليس بالتاكيد الاصطلاحى بل هو تأكيد لغوي اجيب عنه بان التاكيد لفظي
لان بمنزلة ضربت ضربت بناء على ان التاكيد الحث المقيّد مقيدا وعلى التاكيد
اعم من ان يكون منكورا بعينه او ما يناسبه فى المعنى نحو ضربت انا و زيد فانه من
باب التاكيد اللفظي قطعاً فهذا لا يكون كذا لك هذا التاكيد فيما اذا دل على الحث
فقط وحكمها ان لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الحدث الذى هو عريان عن التعدد
والثنية والجمع يستلزمان التعدد قوله وليبيان النوع اى قد يكون لبيان
النوع من جنس لفعل لمن كور قبله ان دل على نوع ومعر فتا ما ان يكون على
زنة النوع وهو فعلة بكسر الفاء نحو جلست واما ان يكون القيد كصفة
او اضافة نحو ضربت ضرباً شديداً فان الشدة نوع من جنس الضرب جلست
جلوس القارى فان جلوس القارى نوع من جنس الجلوس قوله وبيان العد اذ دل
على عد ومعر فتا ما ان يكون على زنة المرة وهو فعلة بفتح الفاء نحو طقت قومة
واما ان يكون ثابتاً بصيغة الثنية والجمع وحكمها ان يثنى ويجمع لعدم المطابقة
بينها بخلاف الادل فان المطابقة فيه شرط لما قبله نحو جلست جلست وجلستين
او جلستات وقد يكون من غير لفظ الفعل المذكور قبله ولما كان الحد الأعلى
حقيقته وهى المصدرية الكائنة بمعنى الفعل علم منه مغايرته له لفظ الفعل
فقال وقد يكون الخ ثم المغاير اما من حيث المادة نحو قعدت جلوسا واما من
حيث الباب نحو نبت الله نبأاً وقد يحدث فعلة اى المفعول لقيام قرينة
اى وقت قيام قرينة فاللام هنا وقتية كما فى قوله تعالى اقم الصلاة لذكرك
الشمس اى وقت ذوالها لان يكون اللام للاجل لان الحد من الاختصاص والاجاز
للاقيام قرينة وبهذا التوجيه يندفع الاعتراض الواقع فى مثل هذا التركيب
والقرينة فى اللغة هى العلامة وفى الاصطلاح هو امر دال على تعيين الشئ
من غير وضع له وهى على نوعين لفظي ومعنوي كما جاءت مثالها جازا اى
حن فاجاز لانها ان نظر الى قرينة دالة عليه يستغنى عن الفعل وان نظر الى

القرينة وان كانت ما يفهم منه العلم بشئ انحرولكنها ليست سادة مسددة الشئ
 فينبغي ذكر الفعل فلهذين النظرين يحصل الجواز دون الوجوب كقولنا **مثاله**
 الفعل المذنون ما في قولك على معنى الظرفية لا قولك تأمل وتدبر وجهه للقدم
 اى الراجع عن سفره خير مقدم فخير مفعول مطلق باعتبار النيابة حذف فعله
 اذا فصله قد مت قد وما خير مقدم فحذف الفعل للقرينة الحالية فبقى قد ما
 خير مقدم ثم حذف قد ما واقيم الصفة مقامه بناء على ان الصفات لازمة
 للموصوف كما في قولنا المفتقر الى الله اى العبد المفتقر فصا خير مقدم ونحو
 قولنا ضربا شديدا في جواب من قال باى كيفية ضربت فحذف الفعل لقيام
 قرينة لفظية وهو سوال سائل وكقوله جلوس القارى في جواب من قال باى
 نوع اجلس فزيد الحذف الفعل لقيام قرينة لفظية وعلى هذا القياس غيره
 قول وجوبا وقد يحذف الفعل لقيام قرينة وجوبا اى حذوا واجبا سمعا اى
 مفوض الى السماع ومحصور عليه لا يتجاوز عن امثلة معدودة نحو سقيا اى
 احد المعدود والسماعى هذا القول اى سقاك الله سقيا واثنيها شكرا اى شكرتك
 شكرا وحمد اى حمدت الله حمدا وجد عا اى جلع جد عا والجذع قطع انفه
 واذن ورجله على سبيل الانفراد وخيبة والخيبة اليأس كقولك خاب الرجل
 خيبة اذا لم يجد ما يطلب فان قيل الوجوب يستلزم عدم ذكر الفعل
 وقد يستعمل مع الفعل ايضا كقوله حمدت الله حمدا وسقاك الله سقيا
اجيب بان المراد من استعمالها استعمال الفصحاء والبلغاء والمذكور ليس
 من استعمالهم وبعضهم اجاب بان الموجب السماعى انما يكون مستعملا
 مع اللام او بالاضافة نحو حمدك وسبحان الله وقيا ساقى الموضح
 المذكورة في الكافية ومنها ما وقع مثبتا بعد نفي ومنها ما وقع
 للتشبيه على ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره ومنها ما وقع
 مضمون جملة لا محتمل لها غيره ومنها ما وقع مثنى وامثلتها مذكورة في
 الكافية فاطلب هناك القسم الثانى فى المفعول به لما فرغ من المفعول المطلق
 شرح فى مباحث المفعول به فقال المفعول به وهو اى المفعول به
 اسم ما اى شئ وقع عليه اى على ذلك الشئ فعل الفاعل
 نحو ضربت زيد ازيد مفعول به لانه اسم ما وقع عليه

فعل لفاعل فان قيل هذا الحديث بجامع لبعض أفرادها يخرج نحو قوله يا لعنيد
وياك نستعين فانه مفعول به ولا يكون العبادة واقعا على الله تعالى بل يكون عبادة
له اجيب عنه بان المراد من وقوع الفعل عليه تعلق الفعل به لا شلوان العبادة متعلق
به فان قيل فعلى هذا ينبغي ان يكون زيد في قوله مرتب بزيد مفعولا به ظاهر اجيب عنه
بان المراد من المتعلق تعلق الفعل به بلا واسطة حرف الجر وههنا حرف الجر واسطة فيكون
مفعولا به تقديرا لا ظاهرا فان قيل فعلى هذا لا يكون الحد مانعا عن دخول الغير فان
تعلق الفعل ثابت لسائر المقاعيل ايضا كما لمفعول فيه ومعه اجيب عنه بان المراد
من التعلق تعلق شديد ولا شك ان تعلق الفعل بالمفعول به اشد من غيره فان
الضرب مثلا كما لا يتصور وجوده الا بتصور الفاعل كذلك لا يتصور الا بتصور
المفعول به وفيه ومعه بخلاف باقية فانها لا تكون بهذا اللفظ تاما في قوله عليه
له يدل عليه تسميته بقوله المفعول به والاوجب ان يقال له المفعول عليه فان
قيل هذا صادق على زيد في ضرب زيد لانه اسم ما وقع عليه فعل لفاعل اجيب عنه
بان المراد من وقع عليه فعل المفاعل اسناد الفعل اولا الى الفاعل ثم اعتبار نسبة
الواقع اليه فخرج عنه فان قيل فعلى هذا يشكل صدق قوله اعطى زيد درهما
لان نسبة الاعطاء لا يكون الا الى الفاعل وههنا ابد الى زيد وهو مفعول والم اسم
فاعله لا فاعل حتى تصير نسبة الاعطاء اليه اجيب عنه بان الفاعل اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فان قيل لو قال اسم ما وقع عليه الفعل بدون ذكر الفاعل كان
اخصر اجيب عنه الامر كذلك لان الاختصار يستلزم عدم الاطلاق وذلك لان المقصود
بذكر الفاعل اعتبار الاسناد اليه ثم الى غيره فيكون الغرض منه واسطة بين الفعل
والمفعول به فلم يرد ذكر الفاعل ليدخل فيه ضرب زيد ويخرج عنه اعطى زيد درهما
فلا يكون جامعا وما ناعا انتهى والله اعلم بالصواب ثم لما حاكم شرع الان في بيانه
فقال وقد يتقدم المفعول به على الفاعل كضرب عمر ازيد لقوة الفعل في العمل
في اثر مقدما ومؤخرا فلا يكون عكس الترتيب مفعول العمل الفعل ثم التقديم
على نوعين وجوبا وجوازا اما وجوبا فيما اذا كان المفعول به متضمنا ما يقتضى
الصدارة كالا استفهام والشرط والقسم والتمني والعرض وغيرها نحو قوله من
ضربت اى ضربت من فان من مفعول به قد لا يتضمن معنى الاستفهام
وعلى هذا القياس غير واما جوازا فيما لم يتضمن ذلك الامور نحو ضربت زيد

وقد يتقدم على ذلك الامور فحضرته زيد وقد يتقدم على الفعل ايضاً لقوة الفعل في
العمل الا ان يمنع مانع كوقوعه في حيز الفعل المصدر بان الناصبة نحو قولك من
اليدان تكلف لسانك فتقدم لسانك على قوله ان تكلف غير جائز لانه يتاويل المصدر
ومحمول المصدر لا يتقدم عليه كذا في القوائد الضيائية وقد يحذف فعل الى المفعول
به فان قيل ذكر حذف الفعل ليس في محله لان المحل يقتضي ان يكون من
احواله ومسئلة حذف الفعل على محله ليس من احواله بل يكون من احوال
الفعل **اجيب** بان المراد من الفعل الفعل الناصب له لا مطلق الفعل فيكون الفعل
متعلقاً به والبحث عن متعلق الشيء بحث عن ذلك الشيء فيكون المسئلة من يابه
لقيا مفرقة اي وقت قيام قرينة حالية او مقالية جواز اي حذفاً جائزاً فحذف زيد
في جواب من قال من اضرب اي اضرب زيداً في حذف الفعل وهو اضرب للقرينة
المقالية هي السؤال او حالية نحو قولك مكة لمن يتوجه اليها ويريد لها اي تريد
مكة فحذف الفعل وهو تريد فحذف للقرينة الحالية ووجوب في اربعة مواضع
تخصيصها بالذکر ليس للمحصلة لكثرة مباحثها لوجوب الحذف في باب الاغراء
وهو البحث على الفعل كقول الشاعر اخاك اخاك فان من لا اخ له من لا سلاح
معه فان قوله اخاك اخاك منصوب بقوله الزم اي الزم اخاك وكذا في
المدح والذم والترم نحو مرت بزيد المسكين واما مثال المدح والذم فظاهر
الاول منها اي من المواضع الاربعة سماعي اي مفوض الى السماع لا يجاوز عنه
ولا يقاس عليه نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه فحذف سماعاً وانتهوا
خير لكم فان خيراً مفعول به للفعل المحذوف وهو اقصد والان المنه عنه
ليس خيراً بل شيء آخر وهو التثليث اصله وانتهوا عن التثليث واقصد وا
خير لكم وهذه الآية الكريمة نازلة على قوم عيسى عليه السلام لانهم اتخذوا
ثلث الهة آخذوا الله تعالى وثانيها عيسى عليه السلام وثالثها امر عيسى عليه
السلام واهلآي اتيت اهلاً وسهلاً فان اهل مفعول للفعل المحذوف
وهو اتيت والاهل جاءت بمعنيين احدهما الاقارب اي اتيت الاقارب
لا اجانب وثانيها بمعنى المكان المعمور اي اتيت مكاناً معموراً وفيه شبهة
الظرفية تامل وسهلاً اي وطئت سهلاً والبواقي من المواضع قياس الثاني
اي الموضع الثاني من المواضع الاربعة التحدير وهو في اللغة تخويف الشيء

عن الشيء وتبعية عنه وفي الاصطلاح معمول اي اسم معمول بتقدير اتق
لا يظهوره تحذير مما بعد نحو اياك ولاسد فان اياك اسم معمول بتقدير اتق
تحذير مما بعد اصله اتق نفسك من الاسد ولاسد من نفسك فخذ من الجار
والجر ومن المعطوف اكتفاء على المعطوف عليه فبقي اتق نفسك من الاسد
والاسد ثم حذف الفعل مع الفاعل لضيق الوقت فلما حذف الفعل الفاعل
ارتفع اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول فاستغنى عن النفس سقط عن البين
الحاجة اليه فبقي اياك والاسد لما لم يحجز استعمال المتصل على حذفه لبدل المتصل
بالمنفصل فصار اياك والاسد فان قيل الاتقاء فعل لازم لان معناه
پر هيزيدن لا پر هيزانيدن فكيف يقتضى المفعول به وكيف يصح الثقيل به
اجيب عنه بان المراد من قوله بتقدير اتق ونحوه يطابق المقصود على انه بتقدير
بعد ونحوه فان قيل المفعول به هو نفس على هذا التقدير ومحدون مع
الفيل ايضا فكيف يكون هذا المثال من باب حذف الناصب للمفعول به اجيب
بان المفعول به في الحقيقة هو الضمير المتصل باغى الكاف لكن اجتماع ضميرى الفاعل
والمفعول به في غير افعال القلوب ممنوع لكن انجز ادخل بينهما نفس فصارت النفس
مفعولا لقيام مقامه وصار ضمير المتصل مضافا اليه فلما ارتفع اجتماع ضميرى الفاعل
والمفعول به ارتفع النفس من بينهما فعاد ضمير المتصل الى حاله وهو السمعولية
فان قيل قوله هو معمول بتقدير اتق يقتضى ان يكون اتق بنفسه عاملا
لا لفظا اتق بناء على ان المضاف داخل في الكلام والمضاف اليه قيد لخرج عن الكلام
نحو جاء في غلام زيد والمقصود هو الغلام بشرط التقييد لا زيد فهو ثانيا ينبغي ان
يكون بنفسه عاملا لا لفظا اتق اجيب عنه الامر كذلك لان هذه العبارة حذف
المضاف تقديره وهو معمول با تق ونحوه بشرط تقديره فالعامل هو الفعل
لا التقدير فان قيل لفظ اياك والاسد ليس بمعمول بتقدير اتق تحذير
ما بعد لان الاسد معطوف على يالو محذو منه فكيف يكون تحذير مما بعد
اجيب عنه الامر كذلك لان محذو منه باعتبار النية لان الاسد لقيه مقام
قوله من الاسد فهو محذو منه فالثابت له حكم المنسوب اولان الاسد
محذو منه باعتبار نية شهادة الحال وقراءة الحال شاهد على المحذو
هو النفس سواء كان في المعطوف او المعطوف عليه لان تقدير الاسد غير مكن

ومقدّمه فيكون محذوفاً بل محذوفاً من غير النفس محذوفاً فقط قوله أو ذكر المحذوف
منه مكرراً ذكر مكرراً عطف على قوله تحذف يراها بعد فيكون التقدير هو
معمول بتقدير يراها تحذف يراها بعد أو ذكر المحذوف منه مكرراً فان قيل لا يصح
ذكر محذوف منه على قول تحذف يراها بعد للزوم عطف الجملة وهي ذكر على المفرد وهو قوله
تحذف يراها عطف الجملة على المفرد لا يجوز لأن العطف لما يجوز إذا كان المعطوف
حيث يجوز أن يقام مقام المعطوف عليه قوله تحذف يراها وقم مفعولاً مطلقاً وقوله
ذكر جملة لا تصلح أن تقع مفعولاً مطلقاً إذا امتنع إقامتها مقام المفعول المطلق
فكيف يصح العطف عليه وأجيب عنه بأنه لا نسلم أنه معطوف على قوله تحذف يراها بل
هو معطوف على جملة مقدّمة وهي حذف يراها بعد فيكون من باب عطف الجملة على
الجملة قال نقيل فعلى هذا التقدير أيضاً يصح عطفها نحو العائد فيها كما كان في حذف
له إذ فيه عائد راجع إلى اللفظ المعمول وقوله أو ذكر المحذوف منه خال عنه أجيب عنه
بأنه لا نسلم أنه خال عن العائد لأن وضع المظهر موضع الضمير وهو قوله المحذوف منه
وضع الضمير للتنبيه على نوعين للتحذف فيكون مشتقاً على العائد كما كان
المعطوف عليه مشتقاً عليه كذا في بعض حواشي الفوائد الضيائية نحو الطريق
الطريق فان الطريق معمول بتقدير يراها تحذف وذكر مكرراً أصله أتق الطريق تحذف
فعلة لضيق الوقت حذفاً واجباً وقيمه أن التكرار ينافي في الهم لا أن يقال
بالمغايرة أي مغايرة الفعل بالمفعول المطلق سبب وعلة الحذف لا للتكرار
قال نقيل كيف أتق ناصب إذ هو فعل لازم لأن معناه ما أمر أجيب عنه بأن هذا
التركيب من حذف لا يصلح وهو أي حذف لا يصلح أن يتعدى الفعل
اللازم بحرف الجر ثم حذف ذلك الحرف وأبقى تعديته أي اعتبر إيصاله بعد
الحذف كما اعتبر قبل الحذف كما في قوله جاءني زيداً وجاء فعل لازم تعيين
تعديته إلى ياء المتكلم بحرف الجر التي حذف واعتبر إيصاله إلى ياء المتكلم
الثالث ما أي الموضع الثالث من المواضع الأربع الواجب حذف ناصبها
مفعول به ضم أي قد علم أنه أي المفعول به على شريطة التفسير وهو أي
ما ضم عاملاً كل اسم بعد فعل أو شبهه مشتغل ذلك الفعل وشبهه
عن ذلك الاسم بضميره أو متعلق أي ذلك الاسم بحيث لو سلب عليه
هو أو مناسبة لتصبه لا يخفى عليك أن كلمة كل ليست من أجزاء الحد

لأنها الحاطة بالأفراد والتعريف للحقيقة لكنهما ذكر في الحد للاطراد والانعكاس
فقوله اسم جنس يتناول المقصود وغيره وقوله بعده فعل فصل خرج بما
ليس بعده فعل ولا شبهة وقوله مشتغل ذلك الفعل او شبهه فصل آخر
خرج به مالا يكون مشتغلا بالظهير بذلك الاسم وقوله بحيث لو سلب عليه
لنصبه فصل آخر خرج به مالم ليس بنائب له بعد التسليط انتهى فان قيل
خرج عن هذا الحد زيد عمرو وضربته وكذا زيد انت ضارب به لان زيد اسم ليس به
فعل وشبهه بل بعده اسم ايضا مع انهما من افراد الحد واجيب عنه بان المراد ان
قوله بعده فعل او شبهه ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعد ذلك
الاسم لان يكون ذلك الفعل وشبهه متصلا بالاسم فيدخل فيه ما ذكرنا فان
قيل تسليط الفعل لا تنصاف ما قبله جائز لكن تسليط شيئا للفعل لا تنصاف ما قبله
مشكلى لان الصفات بدون الاعتماد لا تعلل اجيب عنه بان المراد من التسليط
تسليط مع الاعتماد فقوله زيد ضارب به تقديره زيد انت ضارب به فان قيل
تسليط قوله مررت به في قولك زيد امررت به بالنصب غير جائز لان مررت
لازم لا يجوز ان يعمل لنصب اجيب عنه بان المراد من التسليط تسليط الفعل
بعينه او مناسبة بالترادف والترادف فمررت به وان كان لازما لكنه بعد تعدية
بالباء مررت بها وزنت فيصح انتصابه لما قبله فيدخل في الحد وكذلك دخل
فيه مثل زيد اضربت غلامه فان ضرب غلام السيد اهانته السيد فزيد
منصوب وعلى هذا القياس غيره مما يمكن ان ينصب الغير بعينه فان
قيل خبر كان داخل في الحد مع انه ليس من افراد الحد ودك قولنا زيد اكننت
اياءه فان كنت فعل يعص تسليطه على ما قبله مع نصب ما قبله فلا يكون الحد مانعا
عن دخول الغير اجيب عنه بان المراد من قوله لنصبه نصبا بالمفعولية لم يصدق
الحد عليه لان انتصابه ليس على المفعولية بل على خبرية كان وقيه نظرا لانه
في الاصل كان مفعولا تاما مل نحو زيد اضربت فزيد اسم بعده فعل مشتغل
عنه بضميره لو سلب بعينه عليه لنصبه ونحو قوله زيد انت ضارب فزيد اسم
بعده شبه فعل مشتغل عنه بضميره لو سلب عليه لنصبه فان زيدا منصوب
بفعل محذوف وهو ضربت يفسره الفعل المذكور بعد وهو ضربت لهذا البدل اي
بارباضه عامله فخرج عليه ما يفرغ عليه مثله كثيرة كالمناسب لذلك الفعل بالترادف

واللزوم وكوجوب الرفع والنصب في ذلك الاسم واختيار الرفع والنصب فيه واستواء الأمرين فيه وكذا غيره مما يفهم من أول النظر أنه مما اضمحل له ولكن بعد تعمق النظر ليس منه إفساد المعنى ولهذا الأشياء المند كورة أشار صاحب الكافية ولتوضيحها مولا ناجي في شرحها المسمى بالفوائد الضيائية أن شئت الإطلاع فأنصرت إليها والرابع المنادى أي الموضع الرابع من المواضع الأربعة الناصبة للمفعول به موضع المفعول به المسمى بالمنادى والمنادى أي المفعول به الرابع من المفاعيل التي يجب حذف ناصبها المنادى أي المفعول به المسمى بالمنادى وهو أي المنادى اسم مدحوي بحرف النداء لفظاً نحو يا عبد الله ويا زيداً أو يا عبد الله وزيداً أو تقديراً نحو يوسف اعرض عن هذا فقله لفظاً أو تقديراً أما تفصيل الحروف كما مر مثلاً وأما المنادى وأما للطلب فالمنادى اللفظ والطلب اللفظي نحو يا زيداً لأنه لما كان حرف طلب لفظاً صار الطلب أيضاً لفظاً ومثال المنادى التقديرى نحو يا أبا عبد الله والى الأيا قوم اسجدوا ومثال الحرف التقديرى نحو يوسف اعرض عن هذا انتهى كذا في الضيائية فقله هو جنس شامل له ولغيره وقوله بحرف النداء فصل يخرج به ما يطلب بصيغة الفعل لا بحرف كقيل زيداً فإن قيل يخرج عن هذا الحد مثل يا ساء ويا جبال ويا رضى مع أنها منادى **اجيبه** بأن المنادى أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً فهذا منادى حكماً لأنها نزلت منزلة من له صلاحية النداء وقصد نداءها **فان قيل** فعلى هذا ينبغي أن يكون المندوب أيضاً منادى حكماً لوقوع موقع المنادى كما أن الجبال وقح موقعا **اجيبه** بأن مجرد وقوع الشيء موقعه لا يقتضى كونه منادى بالم يقصد إليه النداء والمندوب وإن وقع موقعه لكنه لم يقصد إليه النداء بل قصد فيه التفج والتخون **فان قيل** يخرج عنه يا الله لعدم صلاحية النداء لله سبحانه وتعالى كما لا يخفى **اجيبه** بأن دلالة تنبيهه له بمن له صلاح النداء قيل كونه تعالى يابى عن كونه منادى محضاً أي تنبيهها فالصواب أن يجاب عنه بأن المراد بالمطلوب إقباله وبلاذعاء كونه مستقلاً لإجابه عنه كذا في عبد الغفور **فان قيل** الهمزة الوصلية تحذف في الوصل ولم لم يستطع يا الله قلنا بوجهين أما المحاذفة الألف لمد الصوت بها وأما الواو فتعذر مسماها حيث لا يدخل مسماها تحت دائرة العقل

والقياس فكذا اسمها لا يدخل تحت القواعد النحوية كذا في الفوائد الضيائية تأمل
فإن قيل الاسم لا يصلح أن يكون مدعواً بأنه مستأه وهو ظاهر فكيف يصح قوله
 المنادى اسم مدعوجرت **أجيب عنه** بأن التعريف مأول بقوله اسم مدعوم مستأه على علم
 المضاف في يصح تعريفه تأمل **اعلم** أن المنادى على اقسام فإن كان المنادى مفرداً
 والمراد من المفرد ما يقابل المضاف وشبهه لا المفرد الحقيقي لئلا يلزم التناقض
 في التمثيل لمخوقوله يا زيد **اعلم** أن المفرد قد يكون مقابلاً للتثنية والجمع المضاف
 كما في بحث الأعراب تأمل وقد يكون مقابلاً للمضاف ومضارعه كما في المنادى قد
 يكون مقابلاً للجملة كما في تعريف المعرب معرفة بالعلمية أو غير هابني أي المنادى
 على علامة الرفع أي علامة ترفع المنادى بها في غير صورة النداء فلا يلزم تشبيه اجتماع
 الحدين كالضممة ونحوها من الألف والواو وانما يبنى مع أنه معرب لوقوع موقع التثنية
 الاسمية الخطائية المشابهة لفظاً ومعنى للمكان الحرفية الخطائية فتشابهه مبنى الأصل
 أيضاً وانما يبنى على علامة الرفع دفعا للتباس بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم المحذوف
 عنه الياء والكسرة نحو غلام لوبني على كسرة ولوبني على الفتحة لا للتبسيب بل لتأكيد
 المضاف إلى ياء المتكلم وأبدلت الياء الفاعلة حذفت واكتفى بفتح ما قبله نحو غلام
 أصله يا غلامي ويجبر النقصان حيث زال عنه الأعراب فبنى على أقوى الحركة ليكون جملته
قول يا رجل ويا زيد ويا زيدون فأنقيل لتمثيل بقوله يا رجل غير صحيح لأنه ذكره غير
 معرفة **أجيب عنه** بأن المراد من المعرفة اعم من أن يكون معرفة قبل النداء أو بعده في
 فالرجل وإن كان نكرة لكنه بعد دخول حرف النداء يصير معرفة بناء على تحريف النداء
 في التعريف كاللام فكما يصير النكرة معرفة باللام كذلك يصير معرفة بحرف النداء
 أيضاً وتستعرف حقيقة انشاء الله تعالى في يصح التمثيل به **فإن قيل** يخرج عن
 قوله مفرده نحو الزيدان والزيدون لا هما ليسا بفردين **وأجيب** بأن المراد من المفرد
 ما يقابل المضاف ومضارعه لا الحقيقة كما أشرنا اليه من قبل في ينطبق لتمثيل له **فإن**
قيل العلم إذا شئ وجمع يكون نكرة فكيف يصح التمثيل بنحو الزيدان والزيدون للمعرفة
 وايضري لزم في حالة التثنية والجمع اللام عليها عوضاً عن العلمية كما في قوله جاء في الزيدان
 والزيدون **وأجيب** بأن الأمر كذلك إلا أن حرف النداء قائم مقام ما زال عنه
 فيكون كل واحد منهما معرفة وعوضاً أيضاً ويخفض بلام الاستغاثة أي بلام الجارة
 يدخل وقت الاستغاثة فاضافة اللام إلى الاستغاثة لا في علاقة

وهي الظرفية لان دخوله على المنادى لا يكون لافي وقت الاستغاثة وانما دخلت
الاستغاثة ليتخصص المنادى ويمتازة من بين الامثال والافراد في الادعاء والطب
لكونه اى اللام للاختصاص تاملي واما خفض المنادى بلام الاستغاثة لان اللام
المجاردة عمله الجرقان قليل لان سلم اللام مجارة لانه لو كان كذلك لكان مكسورا
لامفتوحا **اجيب عنه** الامة لك الامة مفتوحة ههنا للفرق بين لام الاستغاثة
وبين لام المستغاث له فيما حدثت المستغاث في نحو يا لقوم اصله يا يزيد للقوم
فان قيل لم يعكس مع انه يحصل للفرق ايضا **اجيب عنه** بان المنادى المستغاث
واقع موقع كات الضمير واللام المجارة مع الضمائر مفتوح مع انه استعمل في موضع
الضمير ايضا نحوك وغيرها الى ياء المكمل فانه يقتضيه كسرة ما قبلها نحو يكون اللام مع مكسورة
نحو اللام مع الضمائر لكثرة الاستعمال والكثرة يناسب التخفيف تامل نحو يا يزيد ويفتح
المنادى بالالف الاستغاثة تاي بالالف تلخل وقت الاستغاثة وانما دخلت وقت الاستغا
عليه لا فائدة مثلا لصوت المطلوب في الاستغاثة وانما بنى على الفتح لان الالف يقتضيه
فتحة ما قبلها ولا لام مع الالف او مع المنادى مثلا لصوت بالالف ويعلم
ذلك بالمرجع بالناسم والامة امتنع اللام مع لان اللام يقتضى الكسرة والالف
يقتضى الفتحة فبين اثريهما تناف وتضاد وكذا بين اقتضائهما ايضا تناف وتضاد
لان اللام يقتضى اعرابه لانه من خواصه والالف يقتضى بناءه ويلزم الماء نحو يا يزيد
واما لزوم الماء لئلا يلتبس بين الف والاستغاثة وبين الالف المنقلبة عن ياء المكمل
نحو يا غلاما وانما اختص الماء لان الماء انسب للوقوف لان الوقف حين نفس في الماء
يحصل الوقف مع سهال النفس كذلك بعض الحواشي ويجب نصب اى ان كان المنادى
مضافا نحو يا عبد الله او مشابها المضاف وانما نصب المنادى لارتفاع مانع من
النصب هو الا فاد ودخول اللام المجارة ودخول الالف مع ان الاعراب الاصلي فيه
النصب لانه مفعول به نحو يا طالعا جلا قتيلا تصاب جبلا بقوله طالعا غير صحيح
لعدم اعتداده لان الصفات لا تعمل بدون الاعتداء فلا يخفى اما ان يعتبر اعتداده او لا
فان اعتبر لم يكن هذا المثال مثالا لمضارع اى لمشابها المصنات لانه موصوف بمفرد
وان لم يعتبر فلا يصح منه اللام لان يجاب عنه بان الفرق بين المنعوت المذكور وبين
المنعوت المقدر لكن يبقى شئ وهو ان طالعا جلا اذا كان يكون معرفة ولهذا يوصف بالعرفه
فكيف يصح ان يكون موصوف بكرة الهم لان يقال ان الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمنع تصد

[illegible]

عليه المثل المشهور وصلت على الأسد بليت عن التقيد لانها لما زيدت ما عاين حروف
 معا واما الكيف فهو شرط الترقيم ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة وان يكون
 ثالثا على ثلاث حروف لانه لو كان مضافا لم يميز فيه الترقيم لانه لو حذف في آخر
 المضاف لا يكون الترقيم في آخره لشدة الاتصال بينهما لفظا ولو حذف في آخر المضاف لم يميز فيه
 الحرف في آخر غير المنادى ولكن المستغاث لان المستغاث لا يكون الا بزيادة اللام ولا الف
 والحذف ينافي مع كذا الجملة حكيمية عن حالها فلو نظر في اليها للتغيرات زال الحكم اية واما كونه
 علما مشهورا لان المنادى لا يعمد غالبا لاستعماله فيكون الشهرة دليلا على بقاء منه
 ويجوز في آخر الترقيم اي المنادى المخرج الضم الحركة الاصلية اما جواز الضمة فلكونه متحركا
 براسها يجعل المحذوف نسيا فسيا واما الحركة الاصلية فلجعل المحذوف بمنزلة الثابت
 فلا يكون منادى براسها كما تقول في يا حارث يا حارث يا حارث بالضم والهمزة واعلم ان
 يا من حروف النداء وقد يستعمل في المندوب ايضا ثم هو في اللغة سميت يسكى عليه حذف
 عما سئل يعلم الناس ان موته عظيم ليعذر في البكاء ويشاركوه في التفتيح هو
 المندوب في الاصطلاح المتفتح عليه بيا او اسواء كان وجوديا او عد ميا اما المتفتح عليه
 للوجود فيقتضي عدمها واما المتفتح عليه وجودا فكم كيندب على وجود الشيء يقتضي
 عدمه لوجود المصيبة والحزن وغيرها فانت تفتح بوجودها ويقتضي عدمها واما
 المتفتح عليه فكم كيندب على عدم الشيء ويقتضي وجوده كلف الميث وغيره فانت
 تفتح بعدمه ويقتضي وجوده نحو اذيل لا فهو يختص بالمندوب في ما مشترك بين النداء
 والمندوب ثم حكم في الاعراب والبناء حكم المنادى ان كان مفردا ومعرفة يبنى على
 علامة الرفع وان كان مضافا او مضارعا له ينصب ان كان مستغاثا باللام يجوز ان يستغاث
 بلا الففتح وانما يكون حكمه حكم المنادى بعد صحة وقوع المندوب منه باذله ودان جميع
 اقسام المنادى لا يكون جميع اقسام المندوب لان شرط المندوب ان يكون معرفة فقط
 بخلاف المنادى فانه قد يكون معرفة وقد يكون نكرة فلا يكون حكمه حكم المنادى يجوز ذلك
 زيادة الالف للملص والمطلوب في المندوب في آخره مع الهاء فرقا بين الوصل والفصل
 في الامثال المندوب كونه ولكن يجوز زيادة الالف مع الهاء في آخر الذي اضيف للمندوب
 اليه انضاف اليه نحو يا امير المؤمنين ولا يجوز زيادة الالف في آخر صفة للمندوب عند
 الجمهور خلافا ليوث فانه اجاز زيادة الالف في آخر الصفة ايضا كما في آخر المضان اليه
 فلا يقال واذيل الطويل ولا بخلاف يا امير المؤمنين فانه قد ذكر

في الفوائد الضيائية فاطلب هناك ان اردت الاطلاع لها **قول القسم الثالث** المفعول
فيه وهو اى المفعول فيه اسم ماى شئ وقع فيه اى فى ذلك الشئ فعل اى حدث من كود
تعمنا كما فى ضمن الفعل الملفوظ او المقدرا وشبهه يمكن لك اى ملفوظا او مقدرا و عليك
بالتمثيل او مطابقة كما اذا كان عامله مصدرا بعينه نحو عجبني ضرب زيد يوم الجمعة
الى فقلوه اسم جنس وقوله وقع فيه فعل فصل يخرج به ما ليس وقوع الفعل فيه
قله من كود فصل خرج به قوله يوم الجمعة يوم طيب **فان قيل** يوم الجمعة صمت
فيه مفعول فيه ولم يذكر فعله **اجيب عنه** بان المذكر او امر من ان يكون ملفوظا
او مقدرا فلهنا من كود تقديره بقرينة بعده **فان قيل** هذا الحد ماق على قوله
شهدت يوم الجمعة فان شهدت يوم الجمعة لا يكون الا فى يوم الجمعة **اجيب عنه**
بان المراد من وقوع الفعل فيه من حيث انه فعل فيه الفعل لا من حيث انه وقع فعل
من كود **قول من الزمان والمكان** ما يقع فى جوابه حتى كما يقول لك متى سرت قلت
يوم الجمعة والمكان ما يقع فى جوابه اين كما يقول لك اين زيد قلت فى البلد فقوله من الزمان
والمكان اشارة الى قسمي ما فعل اولبيان الحكم لا فى **فان قيل** انحصار ما فعل
فيه فى الزمان والمكان غير صحيح لوقوع المصدا مفعولا فيما المصدا لا يكون زمانا و
لا مكانا بل يكون حدثا كقولك خرجت انك ذاهب اى خرجت ذهابك **اجيب عنه**
بان المصدر قد يجعل حينما يحدث المضاف ويجعل المصدر مجازا عن الحيز لا اشتراكا
فى دلولية الفعل علاقة المنطوقية والظرفية وقد يجعل العین ظرف مكان نحو
جلست فى الشمس اى فى مكان منها اذ المراد بالشمس المنوراد فى مكانا اثرها اذا اراد
بها الجرم **قول** ويسمى اى للمفعول فيه ظرفا الظرف ما يحيط الشئ وظرف الزمان
على قسمين مبهام اى احدهما مبهام وهو ما لا يكون له حد معين كذا هو
وحين وحدود وهو ما يكون له حد معين كيوم وليلة وشهر وستة واما كان
الحكم من كونه منصوبا بتقدير فى مرتبة على قسمي الزمان قسم المص الزمان اليه المالم يذكر القسم
خاصة مع انه لا بد منه فقال وظرف للزمان على قسمين كذلك قوله كلاهما منصوب بتقدير
فى اى بشرط تقدير فى شرطا تنصبا كلاهما عامل بنفسه فخرج اندفع الاشكال الثانى
من قوله منصوب بتقدير فى تاقل حاصلا ان ظرف الزمان معمول الفعل بلا
واسطة المحذوف والفعل يتصحب بعمل فى ذلك الظرف فلا حاجة الى واسطة فى
فان قيل البحث عن المفعول فيه لا دخل فيه ههنا الجمعة فى سواء كان ملفوظا او مقدرا

فلا حاجة الى ادخاله في هذا البحث **اجيب** عنه الامر كذلك لان كلمة في الظرفية ومعنى
الظرفية ذكرت ههنا قوله صحت دهر او حيناً اي في دهر وحين وسافرت شهراً
اي في شهر هو مثال للزمان المبهم وشهر مثال للزمان المحد ودقّال بعض الفضلاء
ان رجلاً جاء الى ابي بكر رضي الله عنه فقال يا ابا بكر رضي الله عنه اني حلفت على الحين بالله
لا اتكلم حيناً فاجاب بان لا تكلم ستة اشهر ثم رجع الى عمر بن الخطاب فحدث ذلك الحال
فاجاب له بالساعة ثم رجع الى عثمان فحدث ذلك الحال فاجاب له بان لا تكلم شهراً
ثم رجع الى علي فاجاب بان لا تكلم ابداً ثم رجع ذلك الرجل الى صاحبنا لشرقة هو الذي
صلى الله عليه وسلم فقال عرض الاحوال الى اجوبة الخلفاء لاربعة فقال النبي عليه السلام
اصحابي كالنجوم يا عجم اقتديتم اهتديتم وظروفي لمكان ايضاً كذلك اي قيمان ان يكون
صبره اي احدها لما ذكر تعريف المبهم في بيان ظرف الزمان لم يتعرض لثانيتها والكفاية
شرح في حكمه فقال وهو منصوب بتقدير في بشرط تقدير في الجملة على الزمان المبهم نحو
جلست خلفك وامامك اي في خلفك وفي امامك فان الخلف الامم وان كان من حيث
الجهة معيناً لكن مبهماً باعتبار حاله نفسك لان خلفك يتناول انقطاع الارض كذلك حال
امامك ومحد ودا اي وثانيتها محد ودا وما ذكر حله لم يتعرض له ثانياً وشرح في حكمه
فقال وهما لا يكون منصوباً بتقدير في بل لا بد هناك من ذكر في فيه نحو جلست في
الدار وفي السوق لعدم اعمال الفعل فيه بلا واسطة الحروف وذلك لان الفعل لا يعمل
الا في جزءة حقيقة او حكماً فالزمان المبهم جزء الفعل لان كل فعل لا يعمل عن زمان مبهم
فكان ظرف الزمان المبهم من مد لولات الفعل لان مد لولات الفعل ثلاثة الحركات
والزمان والنسبة الى الفاعل فالزمان جزء منها فلذا اصح اعمال الفعل في الزمان
بلا واسطة الحروف وكذا اصح في المفعول المطلق بلا واسطة الحروف لانه مصدر والمصدر
جزء من مد لولات الفعل وكذا الفاعل جزء الفعل ويدل عليه سائر البليغ في خبرين
وضربت وكذا المفعول به حيث تعقل لفعل يتعقله فلا يمكن تصوره الضرب مثلاً
بلا تصوره المضروب عند الغفلة عنه وكذا المفعول معه جزءاً ملحقاً بالفاعل والمفعول
واما المفعول له فلا يكون من اجزاء الفعل فح لا يصح اعمال الفعل فيه بلا واسطة
المحرف بل لا بد هناك من اللام الجارّة كما يقال ضربته للتأديب الا اذا كان فعلاً للفاعل
المعلن به مقارناً في الوجود فح يكون كفعول المطلق فيصم اعمال الفعل فيه بلا واسطة
الجزئية واما الحال فهو ايضا جزء لانه مبين لميعة الفاعل والمفعول به

دكن التميز لان التميز اذا كان عن نسبة الجملة كانت فاعلا لذلك الجملة او مفعولا
 له واما اذا كان عن الاسم التام فتناسب ذلك الاسم التام واما المستثنى فهو ايضا
 جزءه لتعلق بما قبله من الفعل اما سائر المنصوبات من اسم ان انقلا ولا المشبهتين
 بليس اسما التقي الجس قلت من معمولات الحرف فلا حاجة الى بيان كذا في
 الرض فان قيل فعلى هذا لا يصح اعمال الفعل في الزمان المحدود لعدم جزئته
 للفعل **اجيب** بان الامر كذلك لا انه حمل على الزمان المبهم لمشاركة في الزمانية وكذا
 حمل على المكان المبهم لمشاركة في الإجمالية **فان قيل** فعلى هذا ينبغي ان يحمل على
 المكان المبهم مكان المحدود وايضا قيل هذا الحمل غير جائز لمكان الاختلاف بينهما ذاتا
 ووصفا **فان قيل** ينبغي ان يحمل على المكان المبهم وعلى الزمان المحدود
 قيل لا يجوز ذلك لثلاث ملزم حمل الشيء على محمول شئ اخر وهو ضعيف جدا فاذا ارتفع
 جهات العمل فيه فلا بد من ذكر في فيه نحو ضربت زيدا في الدار وفي السوق **قوله**
 المفعول معه وهو هي المفعول معه في الاصطلاح ما اى اسم يدل كرفع الواو التي ثبتت
بمعنى مع احراز اذن الفاء وغيرها من الحروف العاطفة وكذا من الواو التي للقسم
 او العطف او يكون بمعنى الترتيد لمصاحبة معمول فعل اى لمصاحبة معمول ياء او
 لمصاحبة مع معمول الفعل على ما يقتضى باب المفاعلة تاقل وأعلم ان المصاحبة
 مشاركة الشيثيين في نفس الفعل مع اتحاد الزمان والمكان فقول مشاركة الشيثيين
 في نفس الفعل جنس شامل لغيره وقوله مع اتحاد الزمان والمكان فصل خرج به
 قوله جامعى زيد وعمرو لان فيه مشاركة زيد وعمرو في نفس الفعل فقط دون
 اتحاد الزمان والمكان تامل لان الاتحاد معنى لفظا مع ولا يكون الواو ههنا بمعنى
 مع وان كان بمعنى مع فخ يكون من هذا الجنس بلا شك لكن ظاهر التركيب ياباه
 وايضا يفهم من قوله مشاركة الشيثيين في نفس الفعل ان يكون مشاركة
 مع الصلاحية لثلاث يراد عليه قوله ضحك زيد وطلوع الشمس فان الضحك لا تقبل
 الشراكة بين زيد وطلوع وكذا قوله نطق زيد والجدار فان النطق لا تقبل
 الشراكة بين زيد وجدار الى غير ذلك مما يفهم منه لكنه بالتأمل لصا دق
 بخلاف ذهب زيد وسيل المسيل اى سيلاب فان الد هاب كما يكون لزيد
 كذلك الماء ايضا عند بعض كذا يفهم من حاشية عبد لغفور على الفوائد
 النسيائية فاطلب هناك نحو جامى البرد والحيات فان الحيات اسم من كوى

وتجاوزت ذهب زيد وسيل المسيل فان الد هاب كما يكون لزيد

بعد الواو التي بمعنى مع لصاحبة معمول الفعل وهو الفاعل نحو جئت انا وزيدا
 فان زيد الاسم مذكور بعد الواو التي بمعنى مع لصاحبة الفاعل الفعل مع الجبات
 ومع زيد واما مصاحبة لمفعول الفعل كافي قوله كفاك وزيد ادرهم فان زيد اسم
 وقع بعد الواو التي بمعنى مع لصاحبة مفعول الفعل وأعلم ان المصاحبة لا تعلم
 الا بالقربة فالقربة حال البردية وحال الجبهة كافي قوله ولو تركت الناقة وفصيلها
 لرضعها لمفعول به فالقربة ههنا الرضاع وغيرها ثلما كان اصلها واو العطف
 واستمر الربا بمعنى مع خلاف الاصل شار المصمح الى بيان الاصل فقال وان كان
 الفعل الناصب للمفعول معه لفظا اى ملفوظا والحال انه جازا العطف يجوز فيه
 الوجهان النصب على المفعولية والعطف نحو جئت انا وزيد او زيد فان عطف زيد
 يجوز على الضمير المتصل بسبب تأكيد الضمير المنفصل ويجوز النصب فيه
 لان المفعول معه يجوز فيه الرفع لانه فاعل لذلك الفعل بالعطف وان لم
 يجر العطف تعيين النصب حيث لا وجه سواه نحو جئت وزيدا وان كان الفعل
 معن والحال انه جازا العطف تعيين العطف لانه لو نصب بالمفعولية لكان عاملا
 فعلا معنويا وان لم ينصب لكان معطوفا على المذكور ما قبله لفظا فاذا
 تعارض الظاهر مع المقدر فالظاهر اولى من المقدر فلذا اتعين العطف نحو
 ما لزيد وعمر ودون عمر لان الذهاب الى جانب المقدر مع وجود الظاهر غير
 مناسب وان لم يجر العطف تعيين النصب لانه لا وجه سواه نحو مالك وزيدا وما
 شأنك وزيدا فان العطف ههنا لا يجوز لانه لو عطف الشأن اختل المقصود وهو
 ههنا السؤال عن احواله لا عن ذات زيد حال المخاطب وفي العطف لزوم ههنا
 المعنى لا قامة زيد مقام قوله لك فيكون التقدير مالك وزيد وهذا باطل وان
 عطف على الضمير المجرد فهو ايضا لا يجوز للزوم عطف الكلى على الجزئى وهو ظاهر
 فاذا امتنع العطف تعيين النصب وكذا قوله ما شأنك لانه لو عطف على الشأن
 لاختل في المقصود وهو السؤال عن احواله لا السؤال عن حال واحدة ذات الامر
 وان عطف على الضمير المجرد وهو المكافى لزم عطف الكلى على الجزئى وهو ايضا
 لا يجوز فاذا امتنع العطف تعيين النصب تامل وانما حكمتا بمعنوية الفعل
 لان المعنى اى معنى قولك مالك وزيد او ما شأنك وعمر واما تصنع و
 نحوه يصنع على صيغة الغائب والمتكلم وذلك لان كلمة ما

للاستفهامية والاستفهام مغالبا لا يكون الا في الفعل فيفهم منه وكذا الجار والمجرور في قوله
والزيد وعمر ووالد وعمر ووالد وعمر وامرؤا وامرؤا وامرؤا وامرؤا وامرؤا وامرؤا وامرؤا وامرؤا
فهم من حاشية عبلا لغفور **قوله** القسم الخامس المفعول له وهو اى المفعول له
اسم وقع لاجله فعل اى حدث اى لقصد ايجادها وانتثائية وتحصيله فعلا وعند
وجوده او سببه وقع فعل من كود قبله اى قبل ذلك الاسم فقوله ما جنس يشتمل لمقصود
وغیره وقوله لاجله فعل من كود فصل خرج والميس لاجله وينصب اى المفعول له
بتقدير الامر الجارة اى بشرط تقدير الامر الجارة واذا تلفظ بها يوجب الجرفان
قيل يلزم من قوله ان التائب فيه هو التقدير لا الفعل والامر ليس كذلك
اجيبه بان العادة على حذف المضاف كما مر في المفعول في ينصب بشرط
تقدير الامر فالقدير يشترط الانتصاب لا ان يكون ناصبا بنفسه
فان قيل ان نحل هذا الامر **اجيبه** الامر كذلك الا ان يسوغ ذلك للدخول لتناسب
العلية لان المفعول له لا يكون لاعلة غائية وكلمة الامر الجارة اصل في تعليلات
الافعال فلا يقدر غيرها من كلمة من وفي والباء واما مثال في فكما في قوله عليه السلام
ان امرأه دخلت النار في هرة اى لاجلها واما مثال الباء فكما في قوله تعالى فظلم
من الذين هادوا واما مثال كلمة من فكما في قوله تعالى لو انزلنا هذا القرآن على
جبل لرايته خاشعا متصدعا من خشية الله فهذه الحروف الثلاثة لتعلق
الافعال لكنها ليست مشهورة فلذلك حذف المص رحمه الله بالذكر ههنا نحو
ضربته تاديبا اى للتاديب وقعدت عن الحرب جينا اى الجين مثال لايجادها ولا نشاء
الاول وذلك لان التاديب انما ينشئ ويجاد بضرب ومثال الفعل عند وجوده
كقعدت عن الحرب جينا ولا نشاء ان القعود ليست لا نشاء الجين ولا ايجاد
بل وقع القعود بسبب الجين او عند وجوده وعند الزجاج بفتح الزاء المعجمة لا المهملة
ولا بالضم لانه اسم القارورة هو اى المفعول له مصدر اى مفعول مطلق لا مفعول
له اذ تقديره ادبته بالضرب تاديبا وجبت في القعود جينا على ان يكون
ادبته بسبب التاديب له وذلك لان التاديب له اسباب انتثائية كالضرب
والقتل والقهر بالحبس مثلا وغيرها وذكر ضربت لافظها والسببية
التاديبية له لانه فعل لاجله فعل عند الزجاج وكذا ذكر قعدت
للقريئة بدل لك الجينية امر يا طئي لا شعور به لاحد الا عند وجود قريئة

كالقعود عن الحرب والهرب عنه والقضاء السلاح عن النفس اقبال الفدية وغيرها
 فيذكر القربية لانه فعل وقع لأجل الغير عند تقدير قوله بوجهين الاول انه صورة
 الظاهر الى غيره وهو بغير الضرورة لا يجوز والثاني اول تاويل للنوع بنوع اخرهما
 يجوز اذا كان حقيقة ما واحدا ولا يخرج الى حقيقة اخرى كتاويل الحال بالظن نحو
 جاعلي زيد راكباً او وقت الركوب فانه يجوز لوجود معنى الظرفية في الحال ايضا
 كتاويل المستثنى بالبدل في صورة غير الموجب نحو قوله ما جاعلي احدا لا زيد فانه
 يجوز لبقاء المعنى الاستثنائية في حال البدلية ايضا وهو اخراج الشيء عن حكم ما قبله
 وهو ثابت في حال التركيب البدلية لان زيدا اخراج عن حكم ما قبله في الاستثناء
 كذلك يخرج عن معنى حال البدلية ايضا بخلاف البدل في صورة الموجب فانه لا يجوز
 لعدم بقاء الاستثنائية فيه تأمل دائما يصح البدل في غير الموجب لم يصح في الموجب لان
 البدل في حكم تكرير العامل فيه والعامل هو نفس الفعل لا النفي فصح اعادته
 في المستثنى مع بقاء المعنى وفي الكلام الموجب لا يصح لعدم صحة معنى الاستثناء
 وكذا يصح تاويل التركيب التميزي بالتركيب الصفتي كما تقول نمت ثلاثة ايام
 بصورة التميز ثم يأول الى قوله نمت الاثمنة الثلاثة بصورة الصفة كذلكها حال الاستثناء
 الثلاثة مأول من حال التميز الى حال الصفة ولا يجوز اضافة الصفة الى موصوفها
 ولا الموصوف الى الصفة فعليك بالتأمل واعلم ان تقدير اللام في المفعول له
 مشروط بثلاثة شرائط احدها ان يكون فعلا اي حدثا اخرها ان لا يكون عينا
 فانه لاحد من الامور نحو جئتك المسمون وثانيها ان يكون ذلك الفعل الى الحد
 منسوب الى فاعل الفعل المقدم اي فاعلهما حدثا اخرها ان لا يكون فاعلهما محتمل
 نحو جئتك لمجيئك فلا يجوز الحد من من ايضا وثالثها ان يكون ذلك الحد مقارنا
 له في الوجودا اخرها ان لا يمكن مقارناله في الوجود نحو قوله جئتك لذالك لانه
 صار التقدير مشروطا بهذه الشرائط لانه بهذه الشرائط شابه المفعول المطلق فيصير
 انضمامه فيه كافي للمفعول المطلق كذا في الفوائد المضيائية ثم لا يفرغ عن احوال
 المفاعيل الحقيقية شرع في المفاعيل الحكيمة تقدم من بينها الحال لشدة علاقتها
 بالمفعول به فقال القسم السادس الحال هو في اللغة الصفة والشان في الاصطلاح
 لفظ يدل ذلك اللفظ على بيان هيئة الفاعل والمفعول به او كليهما كلمة
 او ههنا لغة الخولا لما نعتا المجمع فاندفع الاشكال التي هي التناقض

المستفاد من كلمة اذكليه لان قوله اذكليه يقتضى الجمع وقوله على بيان هيئة الفاعل
او المفعول به يقتضى الافراد والافتصال وفيها تناقض فان كلمة او لما نفعه الخلو فارتفع
الاشكل فقوله لفظ جنس شامل للمقصود وغيره وقوله على بيان هيئة فصل يخرج به
ما بين الذات كالتميز وباضافة الى الفاعل المفعول به يخرج ما بين هيئة غيرهما كهيئة
المبتدأ نحو قائم اخوك فان القائم بين المبتدأ والابن الفاعل والمفعول كذا بين الخبر
والمراد من الفاعل والمفعول الفاعل المفعول به حين الاسناد اليه الوقوع عليه فيخرج
عن الحد ما بين هيئة الفاعل للمفعول لا من حيث حين الاسناد اليه بل بين هيئة
الفاعل والمفعول به مطلقا لا مقيدا كصفة الفاعل المفعول به نحو جاعنى زيد المقام وذا
زيد المقام فان القائم بين هيئة الفاعل والمفعول مطلقا من حيث الاسناد لانه قائم
سواء اسند اليه المحيية او لا انتهى **قَالَ قِيلَ** لم يخرج لا سلوب السابق وقال لفظ
ولم يقل اسم كما قال في الحد وللحد وذات السابقة قلنا ليتناول الجملة لان الحال
كما يكون مفردا يكون جملة بل يؤلفها بالمفرد بخلاف السابقة فانها مفردة حقيقة او
حكما فلذا غير لا سلوب **قَالَ قِيلَ** قد يكون الحال عن غير الفاعل او المفعول به
كالحال عن مفعول والمريسة فاعله نحو ضرب زيد مشد واذ قلنا المراد من الفاعل
او المفعول به اعراضا عن حقيقة الحكماء فيدخل ما يكون عن مفعول الميم فاعله
وعن المفعول المطابق في قوله ضربت الضرب شديلا لكونه مفعولا به حكما بتاويل
حدثت الضرب شديلا لان التجدد والحدوث لا زمان للفعل وكذا يدخل في الحال
الحال من المضاف اليه الذي اضيف اليه الفاعل او المفعول به لان المضاف اليه
ربما يقوم مقام المضاف فهذه القدر صار فاعلا او مفعولا به نحو قوله تعالى بل نتبع
ملة ابراهيم حنيفا فان حنيفا حال عن ابراهيم وهو المضاف اليه لمفعول نتبع
هو قوله ملة وقس على هذا غيره وكذا الحال عن معاد ضهير الفاعل ومفعول مالم
يسم فاعله كما في قوله تعالى بن داير هؤلاء مقطوع مصحين حال عز قوله هؤلاء لانه
مفعول والمريسة فاعله حكما بسبب جوع الضمير المستكن في قوله مقطوع فتعالى المايين
هيئة الفاعل فقط نحو جاعنى زيد راكبا وضربت زيدا مشد واذ فتال لما بين هيئة
الفاعل والمفعول به تحولت عمرا واكبين كليهما وقد يكون الفاعل معنويا والمراد من
الفاعل المعنوى ههنا ما لا يكون ملفوظا ومنطوقا في نظم الكلام فيشتمل
المقدر وما يفهم من فحوى الكلام كالمثالين الاتيين في قوله وقد يقيد المعنوى

بما يستتبط من نحوى الكلام فهو المقدم بما يستتبط من نحوى الكلام بل يكون نظام الكلام
لكن غير ملفوظ كما يخفى على من له بصيرة في علم النحو نحو زيد في الدار قائما فان قائما
حال من الفاعل المعنوى الذي يكون في نظم الكلام لكنه غير ملفوظ لا زمعناه
زيد استقر في الدار قائما فيكون قائما حال عن فاعل استقر وكن المفعول به معنويا
نحو هذا زيد قائما فان قائما حال من زيد الذي يفهم مفعوليته من نحوى الكلام
باعتبار معنى الإشارة والتنبيه للمقر ومين من كلمة هذا لان مفعولية مقدم
في نظم الكلام فان نظم الكلام يقتضى كلاما مستقلا لكونه مبتدأ وخبرا
مشتغلا على المسند اليه وانما حكمنا بكونه مفعولا عنوي لان معناه اشير اليه
وانبه عليه قائما ولما توهم ان العامل في الحال لشدة اتصاله فيندفع بقوله العا
فيمكنا او كذا ولا لما مست الحاجة اليه فانه ظاهر وقال العامل في الحال فعل اعم من ان
يكون ملفوظا او مقدر او معنى فعل ان لم يكن ملفوظا ولا مقدر ابل يفهم من نحوى
الكلام كافي قوله هذا زيد والحال تكرة ابداءى في كل وقت فنصبه على الظرفية
لان الغرض من الحال تقييد الحدوث المنسوب الى صاحبها وهو يحصل بالتكررة
فلا حاجة الى المعرفة اصلا او لان الحال وصاحبها مبتدأ وخبر في المحقق لصيرورتها
الى الجملة الاسمية كما تقول في جامع زيد راكبا تبرك العامل للفظي التذكير ابلغ الخبر
فكذا في الحال وذو الحال معرفة غالبا كما رايت في امثلة ف قوله غالبا اي زمانا غالبا فنصب
على الظرفية ايضا لانه محكوم عليه حق المحكوم عليه ان يكون معرفة لئلا يلزم الحكم على
المجهول تامل فيه نظر ووجدنا نظرات الفاعل محكوم عليه لم يشترط التعريف فامل
وان كان ذو الحال تكرة لم يكن فيه شائبة التخصيص سوى التقديم يجب تقديم الحال
عليه اي على ذي الحال نحو جاءني راكبا رجل لئلا يلتبس الحال بالصفة في حالة
النصب نحو رايت رجلا راكبا فانه يصح ان راكبا حال منه او صفة له مع استقامة
المعنى فيها واذ قدم ارتفع الالتباس لان الصفة تابع للموصوف والتابع لا يتقدم
على المتبوع بخلاف الحال فانه لم يكن تابعا لزمائع من تقديم عليه لاطال والبا رجل
عليه حال الرفع والجواب عن قيل اذا كان ذو الحال تكرة ووجب تقديم الحال
عليه جب ان يقدم راكبا على رجل في قوله مررت برجل راكبا والحال انه لا يجوز
اصلا مع ان ذي الحال تكرة واجيب عنه بل المراد من التكرة غير مجردة وانما تكرة
مجردة امتنع التقديم عليه او ذلك لان الحال تابع لذو الحال ومنع تقديم

الجرد وعلى الجار فكذلك اتقدير تابعه **فان قيل** فلم تقدم على نفس الجرد رابعا
 بدون الجار قلنا لشدة اتصال الجار مع الجرد وحتى صار كالكلمة الواحدة امتنع
 التقدير على نفس الجرد رابعا لعدم الاتصال بينهما أعلم ان الجرد على نوعين مجرد
 بلاضافة ويجرد الجرد فتقدير الحال على الجرد وبلاضافة متنع متفق عليه لا متناع
 تقدير المضاف اليه على المضاف فكذلك اتابعه لا الجرد وبلاضافة اللفظية فان تقدير
 الحال على ذلك جائز فحجاء في رأكبا ضارب زيد لان الجرد وبلاضافة اللفظية كلاهما
 بل منصوب او مرفوع كما سيجي في باب البلاضافة وكذلك الجرد وكلمة غير فان تقدير
 الحال على مجرد غير جائز فحجاء في رأكبا غير زيد لان الجرد وكلمة غير بما ولا
 التافيتين في مغايرة ما بعد هالما قبا بما دام الجرد محرف الجرقانه اختلاف في بعضها
 الى ان التقديم متنع لما روي بعضهم الى انه يجوز بناء على ان حرف الجومعد للفعل الزم
 فكان الجرد بها كالجرد لان قوله ذهب زيد تقديره اذهب انتهي اعلم ان في الحال
 قواعد ولها ان يكون نكرة ايد فلو كان معرفة يؤل بالنكرة لقوله عزت زيد وحده اى
 منفردا وكقول الشاعر ارسلها العراك اى معتركة وكذلك قوله اشهدن لا اله الا الله حذ
 اى منفردا ولى غير ذلك وثانيها انه لا يشترط فيه الاشتقاق عند صاحب الكافية بل المراد
 ما تبين هيئة باى وجه كان خلاف الجمع هو فانهم يشترطون الاشتقاق وأولوا الجار
 بالاشتقاق لو كان جامدا وصاحب الكافية على خلاف ذلك ثلثا انه اذا تعلق الحال من شى
 واخذ من حيث اختلاف المحجة يجب ان يلى كل حال متعلقة وفيه تفصيل فليطلب
 من الفوائد الطيائية ورا بها ان الحال على سبعة اقسام متعلقة وهو يعظم وينقل
 عن صاحبها فحجاء في زيد رأكبا ومؤكد وهى التى لا تنفك عن صاحبها غالبا فحجاء
 زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لازم للاغالباء دائمة وهى التى لا تنفك عن صاحبها ابدا
 نحو وكفى بالله شهيدا ومتكاملة وهى الحال التى جاءت عن ضمير الحال فحجاء في زيد
 رأكبا صاحبا كفضاحك حال عن ضمير رأكبا وهى الحال المتداخلة ومطلوبة وهى ما يكون
 صاحبها مطلوبة تاد متعنوية نحو زيد فى الدار قائما او مترادفة وهو ظاهر قوله
 وقد يكون الحال جملة خبرية مطلقا اسمية كانت او فعلية فان كانت اسمية
 فيكون مشتتة على الواو والضمير معكلا استقلالها فلا بد فيها من العائد نحو جاءني
 زيد وابوه قائما او الواو نحو قوله عليه السلام كنت نبيا وادم بين الماء والطين او
 بالضمير وحده فحجاء في زيد غلامه رأكبا اكتفاه به فان كانت فعلية فان كانت

مضارع واجب ان يكون مشتقة على الضير فقط لشبهه باسم الفاعل الذي لا يجوز
 الواو معه في صورة الحال نحو جاءني زيد ركب غلامه وان كان ماضيا يكون
 مشتقة على الضهير والواو معاً نحو جاءني زيد ركب غلاما والواو فقط نحو جاءني
 زيد وركب زيدا وبالضهير وحده لا نحو جاءني زيد ركب غلامه لاستقلاله كالجمله
 الاسمية ومثال ما كان عاملاً معنواً نحو هذا زيد راكباً فان معناه انبه
 واشير اليه وقد يحذف العامل اى عامل الحال وانما قيد بقوله عامل الحال
 لئلا يخرج البحث عنه لان البحث عن متعلقات الشئ بحث عن ذلك الشئ جوازاً
 اى حذوا جازاً لقيام قرينة فاللام ههنا للوقتية لا للاجلية لان الحذف للاختصاص
 لا لقيام قرينة كما نقول للمسافر اى الراجع من السفر سالماً غاماً حال بعذر حال
 ولاول حال من الفاعل والثاني حال من ضهير سالماً حال متلاخلة او صفة له
 ترجع فحذف ترجع للقرينة الحالية وقد يحذف وجوباً كما في قولك زيداً برك عطفوا
 اى احقه لكن الوجوب مشروط بان يكون مقرونة لمضمون الجمله الاسمية فقط
 كذا في الكافية القسم المسالغ التميز وهو في اللغة جدائي كردن في الاصطلاح
 نكرة خبر المبتدأ وهو قوله هو تنكير للمبتدأ باعتبار المعاد اى المرجع والمطابقة
 خبر لازمة لغوات شرطها هو كون المبتدأ والخبر اسماً ظاهراً اى كل واحد منهما
 اسماً ظاهراً بخلاف ما اذا كان المبتدأ ضميراً فانه لا يلزم المطابقة لانه اذا داربين
 المعاد والخبر فلما الوجهان رعاية المعاد ورعاية الخبر لكن رعاية الخبر اولى من
 رعاية المرجع لان الخبر مناط الغائبة وقيل رعاية المعاد اولى تنكر اى
 ذلك النكرة بعد مقدار اى ما يقدر به الشئ على ان المقدار صيغة الة من
 عد وبيان لقوله مقدار اى كيل او وزن او مساحة او غير ذلك كالمقياس
 وسياتي بيانه مما فيه بيان لقوله غير ذلك ابهام اى الابهام من جنس المقدار
 والمراد من جنس المقدار جنس ما يقدر به المقدار بعينه فحذف الاشكال
 تاقل فانه من المعلوم ان الابهام في المعدودات والموزونات وغيرهما
 لا في نفس العدد والوزن والكيل والمساحة فانها معلوم ترتفع الابهام اى ترتفع
 ذلك النكرة الابهام عن ذلك المقدار اى عن المقدار به لا عن نفس المقدار
 وهو العدد والوزن فانه لا ابهام فيه بل الابهام في المعدودات والموزونات به نحو قوله
 عندى عشرون رجلاً فان الرجل نكرة ذكرت بعد مقدار وهو لفظ عشرون ويزيد

الإيهام في المعدل ولأن يكون ثابتاً في العدم حتى يكون التميز عنه كذا حال الأمثلة لا يتي
 من نحو فقيزان براون من سمناء جريبان قطناً وعلى النمرة مثلها زيداً فقولاً على التمرة
 مثلها زيداً مثال لقوله أو غير ذلك كالمقياس باقى الأمثلة على الترتيب المذكورة ناقلاً
 وتعرف وقد يكون أى التميز عن غير مقدار أى عما يكون منها جنساً قد راقوله هذا خاتم
 حديثاً فإن التميز عن قوله خاتم وهو مبهم من حيث الجنس لأنه لا يعلم منه أنه من
 الذهب أو الفضة وكذا من حيث المقدار فإن الخاتم لا يدل على القدر المعلوم بل
 يعرف عادة فالحد يد رافع الإيهام من حيث الجنس لا القدر وكذا قوله سوار
 ذهباً أى هذا سوار ذهباً على أنه خبر المبتدأ أعلم أن المقادير على خمسة أنواع
 عدى وكيل ووزن وذراع ومقياس كما ورد عليه الشعر مقاديرهم بنج سنان
 عد وكيل ذراع وزن ومقياس وليسى هذه المقادير بالاسم التام
 أيضاً وهو ما يتم بتنوين أو ما يقوم مقامه من نون التثنية والجمع أو بالإضافة
 فترفع أى فى الجنس لثلاث ينقض بمثل قولنا عندى رجل فان رجلاً سميتم بتنوين
 ولم ينقض التميز وإنما سماه بالتام لأن معنى التام تمام شدن شئ كما أن معنى
 الناقصة ناقصة شدن شئ وهذه الأسماء أيضاً يترجم هذه الأمور لعدم جواز
 إضافتها هذه الأسماء مع وجود هذه الأمور إلى أخرى فاستغنى عنها لأن المضافات
 لا يضاف ثانياً والتنوين وما يقوم مقامه من تمام الكلمة قوله عندى رجل مثال
 لما يتم بالتنوين مع كونه وزناً وقوله وعشرون رجلاً مثال لما يتم بنون الجمع مع
 كونه عدداً وفقيزان براون من سمناء جريبان قطناً مثال لما يتم بنون التثنية
 مع كونه بنون التثنية أيضاً مع كونه وزناً وجريبان قطناً مثال لما يتم بنون التثنية
 مع كونه مساحة وقوله ومثلها زيداً مثال لما يتم بالإضافة مع كونه مقياساً
 لم يذكر مثال الذراع اكتفاء بما سبق من الأمثلة فإن قيل باى وجه يصح
 اسم التام ناصباً مع أنه لم يكن فعلاً ولا شبهة فعل قلنا المشابهة للفعل التام
 فانه يتم بهذه الأمور كما يتم الفعل بالفاعلية ثم الفعل بعد ثامة ناصباً للمفعول به كذا
 هذا الاسم ناصباً للتمييز الذى يشابه المفعول بعد ثامة الفعل الفاعل انتهى وفيه أى في التمييز
 يكون غير مقدراً الخفض أى الجراكيز من التصلب لا فقولاً الخفض مبتدأ وخبره
 أكثر الجار مع الجوز ظرف مستقر وقع صفة المبتدأ وتقديره هكذا أو الخفض
 الكاش فيه أكثر لأن غير المقدار لا يكون مضافاً للإيهام عرفاً كالمقادير

فانما توغلت في الإجمام فانتفى التميز فنصارت منصوباً قطعاً لا يجوز ولا أي في غالب الاستعمال
واما قلنا في غالب الاستعمال لجواز الخفض في المقادير ايضاً كما سنذكر ان شاء الله
تعالى يحذف غير المقادير فانه لما لم يكن غير المقدّر توغل في الإجمام وغرق في الإجمام
فقد انتصر عن طلب التميز فيذكر التميز على صورة غير التميز وهي الإضافة كحصول الغرض
مع الخفض اعلم ان التميز رطل زيتاً ومنوان سمناً يجوز الإضافة فيه وان كان عاماً
يتم بنون الجمع او بالاضافة فلا يجوز فيه الدلالة من كورت في القوائم الضبابية ثم ان كان
التمييز جنساً لا يجوز تشبيهه وجمعه الا ان يفصله انواع ويثنى ويجمع غيره ثم التميز لا يخلو
من ان يكون صالحاً ان يكون مفسر الما انتصب عنه وملتعلقه بعد ما لم يكن نصاً
في المنتصب عنه او لا يكون صالحاً ان انتصب عنه بل صلاحية باعتبار متعلقه فان كان الاول
جائز ان يكون التميز الما انتصب عنه او ملتعلقه نحو طاب زيد ارا او ابا او ابوة وان كان الثاني فلا
يجوز ارا باعتبار المتعلق نحو طاب زيد ارا او علم وان كان ملتعلقه نصاً في المنتصب عنه فهو له
نحو طاب زيد نفساً هـ او اكان التميز اسماً غير صفة وان كان صفة الما انتصب عنه فقط اكان
التمييز لئلا الصفة يستدعي موصوفاً والمن كورادى بالموصوفين المقدّر نحو طاب زيد
والد اذا كان الولد زيد ولا يجوز ان يكون والد لكنه احتملت الحال نحو طاب زيد فارسان
حيث انه فارسل وحال كونه فلا ساد قد يقع أي التميز بعد الجملة حقيقة ومشابهاً بها كما هم
الفاعل اسم المفعول او الصفة المشبهة واسم التفضيل المصدر كذا كل ما فيه معنى الفعل
نحو مجيبك زيد جلاله نفع الإجمام من نسبتها أي الجملة او مشابهاً نحو طاب زيد نفساً
او علماً او ابا او ابوة اعلم انه ان كان التميز عن المفرد لا يجوز تقديم التميز عليه لضعف علمها
لان عمل المقادير يشابه الفعل كما هم ان كان عن الجملة فيجوز تقديمه لان ذلك التميز
في المعنى فاعل لذلك الفعل (يجوز تقديم الفاعل وبعضهم قالوا ان كان عاملاً فعلاً صريحاً
فيجوز تقديمه لقوته في العمل الا فلا اعلم ان في التميز قواعد وله ان التميز لا يكون الا من
الجنس المبهم سواء كان من كورادى في قوله عند رطل زيتاً ومقدراً كما يكون التميز عن نسبة
الجملة نحو قوله طاب زيد نفساً قد يره طاب المستو الى زيد نفساً ثانيها ان لا يكون التميز
الا توكراً واذ كانت معرفة أو توكراً وثالثها ان يكون اسماً جامداً ومستقاراً بهما ان يكون
التمييز منصوباً وقد يكون مجزئاً من نحو قوله تعالى كمزقتم اهل كنهها هذا عند الجوز خلافاً
للزحشرى فانه لم يجوز زيادة من على كنهها استغماية وخامسها ان يكون الإجمام مضافاً
فلا يكون رايته جارية من باب التميز ولا يكون ايضاً من رايته الرجل ولا يكون ايضاً

تمامه وحقق عمر من باب التمييز لان الابهام في هذه الاشياء ليس بوضعي بل عارض
 نشأ عن تعدد الموضوع له في الاستعمال او نشأ من عدم شهرته كما في عطف البيان
 كما في الفوائد الضيائية **القسم الثاني** من المستثنى هو في اللغة المنع والصرف
 كما يقال استثنى الشيء من هذا الامر اي منع من هذا الامر وهو في الاصطلاح لفظ
 وانما قال لفظ ولم يقل اسم مع ان المستثنى قسم من اقسام المنصوبات والمنصوبات
 قسم من الاسماء ليتناول الجملة لان الجملة قد وقعت مستثنى كما ان الجملة قد وقعت
 حالا لان ذلك اللفظ بعد الواو اخواتها اي احدا خواتها اي اشباهها وهي ما خلا وما عدا
 وحاشا بالميم للصدرية ولا سواء كان محذورا ومقصورا وغيره وليس ولا يكون
 وتسمى هذه المذكورات اخواتها اصطلاحا فلا يكون جاء في زيد الاعمر ومن باب
 المستثنى تامل ليعلم انه اي شانه لا ينسب اليه اي الى ذلك اللفظ وانسب اليه شيء
 نسب اليه الشيء الى ما قبله اي ما قبل ذلك اللفظ هو المستثنى منه وهذه التعريف
 لمطلق المستثنى فاذا عرفت المطلق صح التقسيم الى قسميه فلا يلزم تقسيم المجهول
 على انه يشترط في التقسيم العلم على المقسوم ولو بوجه فلا العلم كما في الاول لا
 بلفظها اطلق عليه المستثنى في اصطلاح النحاة ليس الا هو المذكور بعد الاو احدى
 اخواتها كما هو عبارة الكافية غاية ما في الباب هو العلم على المقسوم ولو بوجه وهو اي المستثنى
 يرجع الضهير اليه الى لفظ وان صح رجوعه اليه لكون البحث من بحث المستثنى فتعينت
 رجوعه الى المستثنى على نوعين فالجارد والمجرد وفي موضع الخبر متصل اي احدهما متصل
 على انه خبر مبتدأ محذوف يسمى المتصل متصلا لاستثناء الشيء الذي متصل
 وداخل في المستثنى منه من حين الاستناد اليه كما يشهد عليه المثال وهو اي المتصل
 اي لفظ اخر ذلك الشيء عن امر متعدد اجزاء كما في قوله جاءني القوم الا زيدا او متعدد
 من حيث الجزئيات كما في قوله جاءني احد الا زيدا فان الاحد متعدد مزج حيث
 المفهوم الكلي لا متعدد الاجزاء فالحمد شامل لنوعه لا متعدد فلا يرد شبهة الخروج من
 الحمد بالا غير الصفة واخواتها اي احدا خواتها اي اشباهها نحو جاءني القوم الا زيدا
 ومنقطع اي ثانيها منقطع وهو اي المنقطع المذكور بعد الواو اخواتها غير مخرج
 بانصاف غير على الحالية او خبرية لكان الحمد وف او مفعول لا عن او مفعول
 مطلق للمذكور باعتبار الموصوف المقدم اي ذلك غير مخرج وفيه تامل او مرفوع على
 انه خبر مبتدأ محذوف وهو ظاهر عن الضهير المذكور متعدد بالا واخواتها لعدم دخول

أى المستثنى فى المستثنى منه حين الإسناد ولا يخرج لا يكون إلا بعد الدخول فإذا انتفى
 الدخول انتفى الخروج سواء كان من جنسه نحو جاء فى القوم إلا زيد أى شارب القوم
 الذى لا يكون زيد منهم فى حال الإسناد أو من غير الجنس نحو جاء فى القوم إلا حمداً
 لهذا سمي المنقطع منقطعاً أى منفصلاً **فان قيل** المستثنى المتصل ما أن يكون
 داخل حين الإسناد فى المستثنى منه أولاً فإن كان أولاً يلزم التناقض فى قوله لقائل
 بقوله جاء فى القوم إلا زيد أو هو باطل لوقوعه فى كلام الله تعالى وإن كان ثانياً فلا يجد
 المتصل أصلاً بل كان منقطعاً فقط **أجيب عنه** بأن المستثنى داخل فيما قبله
 حين الإسناد لكن هذا الإسناد خال عن الحكم لأن الحكم على ما قبله موقوف
 و متعلق بذكر المستثنى بأن دخل الحكم عليه ما أن المستثنى هو الكلام الذى
 يتوقف حكمه لدره على عجزه فلا يلزم التناقض صريح به فى غاية التحقيق لما كان
 المقصود من النجوم معرفة الأعراب الكدبيان أعراب المستثنى بقوله **واعلم** زاعراب
 المستثنى على أربعة أقسام هكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها أعلم أن المستثنى على
 أقسام ولا شك أن أعرابه على أقسام ودونه لأنه شئ واحد وهو اللفظ الذى كورق تقسيم المستثنى
 إلى أقسام ليس إلا باعتبار الأعراب فالنسخة الأولى أولى من الثانية تأمل وانما
 قال على أقسام ولم يقل على ثلاثة أقسام بطريق المحصر مع أنه لا يخلو من أن يكون
 منصوباً أو مرفوعاً أو مجزولاً لأن المرفوع لا يكون معرباً بأعراب واحد بل بحسب العمل
 وكذا المستثنى الواقع بعد إلا فى كلام غير موجب لا يكون معرباً بأعراب واحد بل يختار
 فيه البديل عما قبله فتوهم فى المحصر انهما مندرجان فيها أو زيد أعليها فلهذا قال
 على أقسام بلفظ مبهم أو يجاب عنه بأن الأعراب وإن كان على ثلاثة أقسام لكن بحسب
 الظاهر وأما بحسب التحقيق فليس بمحصر لأن حالة النصب وحدها على أقسام ينصب
 على الاستثناء وينصب على المفعولية وينصب على الخبرية وليس على ما سيجئ
 بعد ذلك وكذا حالة الجر على قسمين تأمل فلهذا قال فإن كان أى المستثنى متصلاً واقعاً
 بعد الإحالة كونه الذى واقعاً بعد الإحالة فى الكلام موجب وهو كل كلام لا يكون
 فيه أى فى ذلك الكلام حرف تنفى ولا نهي ولا إستنها أو أسمى موجباً لإثباتا
 احترازاً واقعاً فى كلام غير موجب فإنه لا يوجب فيه النصب بل يختار فيه البديل
 كما سيجئ بخلاف الموجب فإن النصب فيه واجب لأنه لو لم ينصب لكان مرفوعاً
 أو مجزولاً أما الأول فلا لأنه لا يخلو ما أن يكون مرفوعاً بالفاعل على البدلية ولا يجوز

ولا يجوز لأيد الـ (لانه انما يصح اذا كان معنى الاستثناء باق فيه ههنا المتيقن معناه على حال
الاستثناء تامل واما ان يكون مرفوعا بالصفة فانه ايضا لا يجوز لانه لا يدل على معنى
كائن في القوم والغرض من الصفة ههنا او اما الثاني لانه ان كان مجرورا فلا يخلو واما ان يكون
مجروبا ايضا فانه لا يصح كلمة الا للاضافة لانه حرف والاضافة في الاسم واما ان
يكون مجرورا لمجرور وكلمة لا ليست بمجرور جرفا اذا امتنع الرفع والمجرور يجب المنصب
فيه قطعا نحو جاء في القوم الا زيد او منقطعاً سواء كان في الموجب نحو جاء في القوم
الا حمارا او غيره ولهن الميراث كذا من مثاليهما اي مثال الموجب والمنقطع انما وجب
في المنقطع لا متناع موجب الرفع والمجرور على الوجهين المذكورين تامل او كان
المستثنى مقدا ما على المستثنى منه نحو جاء في الا اناك احد وانما وجب المنصب
فيه على الوجهين المذكورين او كان المستثنى واقفا بعد خلا من باب خلا نحو خلا
وعلا من باب علا بعد وعد وابعث التجار وعد لاكثر ابيهم وانما وجب المنصب لانها
فعلان ماضيان فاعلموا الضمير للمستتر والمستثنى مفعول لهما وهو منصوب
فان قيل هذا من اسلم في علا لانه بمعنى جاوز للتعدي الى مفعول لكن هذا
التوجيه لا يصح في باب خلا بخلافه لانه لازم وتعديته لا يكون الا بكلمة من كايقال
خلت الدار من الاتيس فلا يصح انتصاب خلا زيدا على المفعولية احيى عنه الامر
كذلك لان باب خلا لا يخلو قد يتضمن معنى جاوز وعرف من ويتوصل الفعل
اليه فتعدى بنفسه والترموه ان التضمن والحذف والا يصال في باب الاستثناء
ويكون صورة المستثنى بلا التي هي اقل الالباب فان قيل الضمير في خلا وعدا مذكر
ومفرد وهو هو ولا يصح ارجاعه الى القوم الذي هو اسم الجمع لان اسم الجمع لا يجمع
فكما ان الجمع ضمير الجمع كذلك اسم الجمع كايقال الرجال قاموا فكيف تركيبي في
القوم خلا زيدا وعلا زيدا احيى عنه بان الضمير المفرد لا نسلم بطلان القوم بل
معناه مصدر للفعل المقدر له اسم الفاعل منه وبعضه مطلق من المستثنى منه تقديره
جاء في القوم خلا وعدا بحيث هم او الجائي منهم او بعضهم زيدا ثم قوله خلا زيدا وعلا زيدا
وقع مجموعا في محل المنصب على الحالية فان قيل الماضي المثبت واقع على لا يدل
من كلمة قد لفظا او تقدير او لم يثبت ههنا احيى عنه بان قد ههنا مضمره وعلا
اضارة ليكون مشابها لالا التي هي الاصل في باب الاستثناء فدخل قد على كلمة
لا لا يجوز عليها صرح به في القوائد الضيائية فاطلب هناك وانما قيد

انتصابه بالاكثر لان بعضهم لا يوجب النصب فيما بعد هما بل يوجب الجرح على انها حرق
 جرح قوله او كان المستثنى واقعا بعد ما خلا وما عدل اى بعد ما خلا وما عدل المصدر
 بما المصدرية فتح ايضا وجب النصب لان ما المصدرية لازمة للافعال فقهرت و
 تعينت كونها فعلا بالاتفاق وارتفعت شبهة الجرحية عنها فتعين النصب على
 المفعولية وتوجيه صحة ارجاع المستكن في ما خلا وما عدل الى ما قبله على ما ذكره في
 خلا وعدا سابقا لافعاله اسم الفاعل او المصدر او بعض مطلق من المستثنى
 منه ثم اعلم ان قوله ما خلا وما عدل اى بعد تاويلها بالمصدر منسوب المحل على الظرفية
 يتقدر بالمضاف تقديرة جاعلى القوم وقت خلو محيئتهم او الجائى منهم او بعض منهم
 زيد او كان المستثنى واقعا بعد كلمة ليس ولا يكون نحو جاعلى القوم ما خلا زيدا
 وما عدل زيدا فكان منصوبا اى المستثنى فهذه المواضع المذكورة كلها على الوجوب
 كما امر وجهها تأمل ثم انتصاب المستثنى بعد ليس ولا يكون على الخيرية لباب
 ليس ولا يكون واسمها ما استكن فيها وان كان المستثنى واقعا بعد لا غير الصفة
 حال كون ذلك الواقع كائنا في كلام غير موجب والحال ان المستثنى منه مذكور
 فيه حقيقة يجوز فيه الوجهان النصب بالاستثناء والبدل عما قبله لصحة معنى
 الاستثناء حال البدلية لان البدل في حكم تكرار العامل وهو نفس الفاعل والفعل
 مع النفي والنهي والاستفهام نحو قولك ما جاءنى احد الا زيدا على صورة الاستثناء
 فقولك ما جاءنى احد الا زيد ثابت على حقيقة واحدة فيصح الا بدال منه في
 غير الموجب بخلاف الموجب فان قولك جاءنى احد الا زيد على صورة الاستثناء
 وقولك ما جاءنى احد الا جاء زيد بصورة البدل وهو تكرار العامل ليس ثابتا على
 حقيقة واحدة كما لا يخفى ولهذا يجوز ان يؤل كل تركيب بتركيب اذا ثبت كونها على
 حقيقة واحدة كتاويل الحال بالظرف وغيرها تأمل وقوله غير موجب يخرج الموجب
 وقوله والمستثنى منه مذكور يخرج غير المذكور فان حكمه فيما سياتى وان كان للمستثنى
 مفعولان يكون اى المستثنى واقعا بعد لا في كلام غير موجب الحال ان المستثنى منه
 هناك غير من كور كان اعلاهاى اعرب المستثنى ثابت بحسب العوامل اى ثبتت
 بحال تقتضيها العوامل من الرفع والنصب والجرح نحو ما جاءنى الا زيد مثال الرفع وما
 رايت الا زيدا مثال النصب وما مررت الا بزيدا مثال الجرح وانما اعرب هذا المستثنى
 بحسب العوامل لفرعها اليه من المستثنى منه فسد المستثنى بسد المسد تنقذ منه

وكل شئ اذا وقع في محل الغير فله حكم الغير ويختص هذا المستثنى باسم المفرغ
لذلك والمراد بالمفرغ المفرغ له كما مراد بالمشترك المشترك به فان قيل اعراب المستثنى
المفرغ اما بنفسه او بما يقتضيه العوامل فعلى كل من التقديرين لا يصح اثباته اما
او فلا نه يجب ان يكون منصوبا فقط لا مفعولا ولا مجرورا لان نفس الاستثنائية
يقتضى النصب فقط كما لا يخفى واما ثانيا فلان اعراب المستثنى في صورة الجر ليس بعامل
المستثنى منه لان الجار مع المجرور لشدة الامتزاج ولا اتصال حذفا جميعا لا المجرور
وحده حتى يكون الجار ذارعا الى المستثنى **اجيب عليه** بان المراد بقوله بحسب العوامل اي
بحسب شخصية العوامل او نوعيتها لان اعراب المستثنى في صورة مفعول المجرور اي بحسب
العوامل النوعية وان لم يكن شخصية لان جواز الجر على اقسام كذا في غاية التحقيق
في بحث الاستثناء تامل وان كان المستثنى واقعا بعد غير وسوى لمفعول المفعول
وبعد حاشا عند الاكثر ان المستثنى مجرورا اما كونه مجرورا بعد غير وسوى مقصوبا
او ممدودا فلا ضار به اليه واما كونه مجرورا بعد حاشا فلا نه حرف جر عند الاكثر
ذهب بعضهم الى ان ما بعد حاشا منصوب بالمفعولية على ان حاشا فعل فاعله
المستكن فيه نحو قولهم اللهم اغفر لي ولئن سمع دعائي حاشا الشيطان بنصب
الشيطان قوله اعلما ان اعراب غير لما فرغ عن بيان اعراب المستثنى شرع في بيان
اعراب ادواتها فقر واعلم الخ واخذ ببيان كلمة غير من بين احوال الادوات لان الحرف
لا يقبل الاعراب دخلا وعدا وحاشا افعال ماضية ايضا لا يقبل لبنائه واما كون
كلمة سوى مقصورا او ممدودا فعدم احتياجها الى البيان لا يحاظر ذلك لازم
النصب اما كلمة ليس فانها ايضا ماضية واما لا يكون فهو فعل مضارع فاعرابه
اما الرفع بالجر واما النصب بالنواصب واما الجزم بالحواسر فبقيت من بينها
بالبيان كلمة غير كاعراب المستثنى بالا لكن لا مطلقا بل اذا وقعت في الاستثناء
لان الاعراب في ذلك المستثنى اعراب الا لكن لما كان لا حرفا غير قابل للرفع والنجس
الاعراب وعاد اليه وصار المستثنى مجرورا بالا ضافة اليه على التفصيل المذكور
اي على ما سبق ذكره في المستثنى بالا من وجوب النصب فيه من الموجب والمنقذ
والمنقطع وجواز النصب مع اختيار البديل في غير الموجب اعرابه على حسب العوامل
في صورة عدم ذكر المستثنى منه مثالها جاء في القوم مخروبا وغير حمدا الى اخره
وانما صار اعراب غير كاعراب المستثنى بالا المشابهة كون كل واحد منهما في مغايرة

ما قبله لما بعد ما فان قيل فعلى هذا يلزم ان يكون غير مبنيًا للمشاهدة بلا الحرف
قلنا لا مركب لك الا ان هذه المشاهدة لم يثر في البناء لوجودها في ذاتها وهي من
خواص الاسرار في غاية التحقيق واعلم ان لفظ غير موضوع للصفة لكونه لا
ذات مبهم ما خروجه مع بعض صفاتها اعني للغايرة فيكون لصفة تقتضي الموضوع
كسائر صفاتها تقتضي موضوعها وقد تستعمل للاستثناء كما ان كلمة الامور
للاستثناء وقد تستعمل كلمة الال للصفة المقتضية للموصوف مجازا لكن لا مطلقا بل
اذ وقعت كلمة الال بعد جمع وانما شرط كونه واقعا بعد جمع ليوافق حال لصفة حال
الاستثناء لان الاستثناء لا يكون الا من متعلق وذلك الجمع للمذكور غير محصور لانه وان كان جمعا
لكنه محصور بلام الاستغراقية وبلام العمل الخارجية لم يتعد الاستثناء لتعريفه في
فيما قبله في صور الاستغراق والتعريف في دخوله شرط صحة الاستثناء المتصل اذا وجد شرط
صحة الاستثناء المتصل فلم يتعد المتصل كذا المبرور عن الاستثناء في صور العمل اذا
اريد به القوم الذي يكون دخوله المستثنى فيه قطعاً او عدم دخوله فيما قبله قطعاً فاذا اريد
احداً لم يتعد الاستثناء متصلاً كان او منقطعاً واذا كان جمعا منكوراً غير محصور
الاعلى للصفة لتعد الاستثناء وذلك لتعد ركائفي قوله تعالى لو كان فيها اى في الارض
وعلى السماء امة مع الاله الا الله بالرفع لفسد تا اى السماء والارض فخرجتا عن هذه
الانتظام لا مكان المنازعة والتخالف فيها اى في الالهة والفساد ههنا ما خروجه
خروج الشيء عن الانتظام لا بمعنى المعدوم والعدم كما توهّم فكلمة الاله هنا للصفة
لا للاستثناء لتعد لان الالهة جمع منكور غير محصور فلم يتحقق شرط صحة
الاستثناء وهو الدخول فيما قبله قطعاً في المتصل وعدم الدخول فيما قبله يقينا
في المنقطع وعدم التيقن في دخول الله في خروجه عنها لتعد الاستثناء فحمل على
الصفة وفي الآية مانع اخر عن الاستثناء وهو ان لو كان الاله هنا للاستثناء كما في
الآية هكذا لو كان فيها امة المستثنى عنها الله لفسد تا فيتوقف الفساد وخروجه
عنها وعدم الفساد لعدم الخروج فثبت التعد دون التوحيد هي نص في التوحيد
فان قيل اثبات الدعوى بقول المدعى مخدع عند الشرع فكيف يصح توحيد تعالى بقوله
سبحانه اجيب عنه بان هذا المنع بالنسبة الى المخلوقات لا بالنظر الى الخالق لا الخالق منزّه
عن النفس فلا ينسب اليه الصلح الى جهة الكذب فيحقق الصدق فان قيل انتفاء الفدا
ينبغي ان يكون بالاتفاق واصطلاح الالهة الوحدة اجيب عنه بان الاتفاق لا يتخلوا ما ان يكون

بالتساوي ان يكون كل واحد مساويا في القوة والضعف او يكون بعضها غاليا على بعض
 فلا دلالة لتساوي المساواة غير ممكن عند العقل والثاني ايضا باطل لان جانب المدخل والخرج
 ثبتت عجز الله سبحانه وتعالى وهو بعيد عن ان يجوز ان قيل كانه في قوله فيها للظرفية
 فيكون السماء والارض ظرا فالله تعالى وهو منزوع عن المكان والزمان اجيبه بان كلمة
 في ههنا بمعنى الامر تقديره لو كان لها الهة فلم يثبت للظرفية وكذلك قوله لا اله الا الله عز وجل
 الله اعلم ان في المستثنى قواعد لها ان لا يكون المستثنى الا من الامر المتعدد والا لزم
 استثناء الشيء من نفسه وذا باطل ثانيا ان يكون ذلك للمتعدد اعم من ان يكون لفظيا
 او تقديرية او ثالثا انه يجوز تقديره على المستثنى من رابعها انه لا يجوز ان يتعد الاستثناء
 بغير حرف العطف من التعدد الواحد بالعطف يجوز لان نصب المستثنى الواحد ثابت
 بتثنيه للفعول دون الثاني والثالث اما بالعطف فيجوز لا يفرجاء في القوم الا زيد لا
 عمر ايدون العطف بل يقال جاءني القوم الا زيد والا عمر او تخامسها ان دخول المستثنى
 فيما قبله حين الاسناد شرط قطع الصلة استثناء للمنقطع فحق حصول العلم والجزم صح
 الاستثناء والا فلا وغيرهما من القواعد التي ذكرت في الموطولات **فصل القسم التاسع**
 خبر كان واخواتها هو المسند الى المسند به بعد دخولها اي بعد دخول كان واخواتها
 والمراد من الدخول ايراث اثرها فيه قوله هو المسند شامل لجميع المسندات وقوله بعد
 دخولها يخرج ما عداه وادار من الاسناد اسنادا وجديدا فلا يرد شبهة اسناد المسند اعرفت
 من معنى الدخول لا يرد كان زيد يقوم ابوه وحكمه اي حكم خبر كان واحد اخواتها حكم
 خبر المبتدأ اعني الاقسام من كونه مفرقا او جملة او معرفة او نكرة وفي الاحكام من كونه لاحدا
 او متعددا او مثبتا او محذورا وفي الشرائط من كونه مفرقا او جملة مشتملة على عام ولا
 يحذف لا بقرينة الا انه اي الشأن يجوز تقديره اي الخبر على اسمه اي مكانه في يجوز تقديره
 ثم حذف قوله في وقت طلبه اختصاصا برفيقت قوله لا انه يجوز تقديره على اسمه اي الخبر
 مع كونه معرفة لعدم الالتباس بين الاسم الخبر باختلاف الاعراب الواقعة عليها وهذا
 تقدير الخبر مع كونه معرفة لعدم الالتباس اذا كان اعرابها لفظيا او في احدى
 لفظيا وفي الآخر تقديره او ما عند الالتباس فان حكمه حكم خبر المبتدأ بخلاف خبر
 المبتدأ اذا كان معرفة لا يجوز تقديره على المبتدأ للزوم الالتباس بينهما ايضا
 لاتحاد اعرابهما نحو كان قائما زيد ببقاء عمل كان في خبره وهو النصيب بقاء عمله في
 اسمه وهو الرفع واعلم ان في باب خبر كان قواعد لها ان يكون الخبر اسما

او غيره نحو كان زيد قائما او في الدار وثانيها انه يجوز تقدير الخبر على الاسم من كل فعل
 من الافعال الناقصة وكذا على نفس الافعال الناقصة غير ما هي معدودة بكلمة ما
 وثالثها انه يجوز حذف نحو كان زيد بخلاف الخبر لا لتباسه بكان التامة نحو كان
 زيد لاى ثبت زيد بخلاف كان فانه يجوز حذفه ورابعها له جميع احوال خبر المبتدأ
 الا ما استثنى المصنف **فصل** القسم العاشر اسمان واخواتها اى احدى اخواتها
 اى نظائرهما وانما صدر بالبحث بان المكسورة وغيرهما يبقى منه بالاخوات لكثرة
 استعماله وهو المستلاليه بعد دخولها اى بعد دخول ان واحدى اخواتها ولما
 قد عرفت من معنى الدخول لا يرد ان زيدا ابوه قائم نحو ان زيدا قائم **فصل** الحادى
 عشر للمنصوب بلا التقي ثبت لنفى صفة الجنس وحاله فالعبارة بحذف المضان
 وانما عبر عن اسم لا بالمنصوب لانه ليس اكثر من المنصوبات ولا كلمة منها فلا يجوز
 حذفه من المنصوبات مطلقا وانما قد للمضان ليطابق المثال بالممثل له والا فلا
 يطابق المثال بالممثل له لان ما فى قوله لا غلام رجل فى الدار ليس لنفى جنس غلام
 الرجل بل لنفى صفة وعلى الثبوت او الحصول لان النفى متوجهة الى نفى الصفة
فان قيل الفرق بين لاهذه وبين لا المشبهة بليس لان لا المشبهة بليس لنفى
 الصفة نحو لا رجل افضل منك **اجيب** بان لا التى لنفى الجنس لنفى الصفة عن ماهية
 الشئ حقيقة بخلاف لا المشبهة فانه ينفع الصفة عن الفرد لا عن الحقيقة وبان لا التى
 لنفى الجنس يعمل عمل حروف المشبهة بالفعل بخلاف لا المشبهة بليس فانها تعمل عمل
 ليس اعنى تقدير المرفوع على المنصوب قوله هو المستند اليه جنس شامل له واخيرة
 وقوله بعد دخولها فصل يخرج به ما عداه وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد نحو لا غلام
 رجل ابوه قائم ويجوز التقدير مجعلا لاسم جمعا ومتعا لكتنا اراوان يذكروا هذا المنصوب
 بما فضعم اليه قوله يليها الى اخره لان مجرد وقوعه مستند اليه بعد دخولها لا يوجب
 عمل لنسب لانه قد بينى على التقى نحو لا رجل فى الدار فى صورة عدم الاضافة وقد يكون
 مرفوعا نحو لا حول ولا قوة فى التكرار بل المنصوب التى يوجد فيه ثلاثة شرائط احدها
 الايلاء ولا اتصال وثانيها التكرار وثالثها الاضافة فاذا وجد هذه الشرائط جميعها
 كان منصوبا بلا فلا ولهذا اقال يليها اى المستند اليه كلمة لا فالضمير المرفوع المستتر
 حائلا على المستند اليه والبالا رضى الى كلمة لا والمجموع اما حال عز الضمير المجرور والى عن
 ضمير اليها قوله تكرر بالنصب حال من الضمير المستتر فى يليها قوله مضافة

أيضاً بالنصب حال عنه وانما شرط لا يلازمه لا تعمل في المفعول لضعفه وانما شرط
 الاضافة لانه لو لم يكن معناه او مشابهاً له فهو معنى على الفتح كما سيبحثي وانما شرط
 التكرار لان لا تعمل في المعرفة لانها وضعت لتفي صفة الجنس نحو لا غلام رجل في
 الدار ومشاهاها وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام كلمة اخرى نحو لا عشرين درهما
 كالحق في الكيس مثال المشابهة لان معنى عشرين لا يتم الا بذكر تايضة فان قيل اسم اذا
 كان مضافاً ينصب فقوله لا اباله ولا غلامي له ليس بمضاف مع انه اجري عليه ما هو
 المضافه وهي اثبات الالف في ايا وسقوط النون في غلامين آجيتنه بانه وان لم يكن
 مضافاً لكنه مشابه بهاي بالمضاف تامل كذا في الفوائد الضيائية ثم لا فرغ عن
 بيان حلاله وبيان حد النصب شرع الآن في بيان فوائد قيود النصب على الايلاء
 والتكرار والضافة وان كان اى الذى ثبت بعد كلمة لا تكرر بالنصب لانه خبر كان
 فلا سم الموصول مع الصلة قوله معرفة ايضاً بالنصب لانه صفة تكرر فهو اى ذلك
 الاسم من حيث انتفاء شرط الاضافة ووجود شرط الايلاء والتكرار مبنى اى ذلك
 الاسم على الفتح نحو لا رجل في الدار اما كونه مبنياً فلتضمنه معنى من تقدير ولا من
 رجل في الدار وانما كان متضمناً بمعنى من لانه محمول على جواب سوال مقلد فليس
 بكلمة من الزائدة كانه قيل بامن رجل في الدار واما كونه على الحركة فلانه بناء عرضي
 فلا يقوى قوة السكون واما كونه على الفتح فلان الفتح اخف الحركات وان كان اى اسم
 لا معرفة سواء كان مفصولة او غير مفصولة مضافة او غير مضافة فهنا فرج
 مورد نحو لا زيد في الدار ولا عمر ولا زيد ولا عمر ونحو لا غلام زيد في الدار ولا غلام
 بكر ولا فيهما غلام زيد ولا تكرر مفصولة بينها اى بين اسمي لا وبين لا سواء كان مضافاً
 ولا نحو لا فيهما رجل ولا امرأة ولا فيهما غلام رجل ولا غلام امرأة كان مرفوعاً اى اسم
 من حيث انتفاء شرط التكرار ولا يلازم وجود شرط الاضافة مرفوع بالايلاء
 ويجب تكرير لامع اسم آخر لكنه لا بنفسه اما كونه مرفوعاً فلان لا تعمل في المعرفة
 لاني التكرار المفصولة لما بينها فبقيت على ما قبله اما كون لا مكرراً فلتاكيه لتفي الايلاء
 ولما كون لا اسم مكرراً فمطابقة جواب السوال كانه قيل زيد في الدار ام عرو فقال فجوابه
 لا زيد في الدار ولا عرو فاقيل اسم لا اذا كان معرفة وجب الرفع والتكرير فقوله
 قضية لا ابا حسن لها معرفة لان ابا حسن كنية لعلي ولا رفع ولا تكرر آجيتنه بانه ما قبل
 بالتكرار اعني قضية لا فاصل لها لا اشتها ر على بالقاصل بين الحق والباطل تقول

وتقول لا يزيد في الدار ولا عمر ومثال المعرفة وتقول لا فيها رجل ولا امرأة مثال النكرة
المفصلة ويجوز في مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه اى في كل تركيب كرفيه
لا مع اسم آخر ككرة مفردة غير مضافة يجوز فيه خمسة اوجه بحسب الظاهر اما بحسب التحقيق
فيزيد عليها لان صورة الرفع يحتمل ان يكون لا بمعنى ليس ان يكون للتبرئة وان
يكون لاملغاة عن العمل وان يكون محمولا على جواب سوال مقدر لكن بحسب
الظاهر الرفع فقط احدى ما فتحها على ان لا في كلا الموضعين اى المعطوف والمعطوف
عليه لنفى الجنس النكرة المفردة غير مضافة اذا وقعت خبر لا مبني على الفتح كما ذكرنا من
تضمن معنى الحرث ثم انه يجوز فيه عطف الجملة على الجملة بتقدير قولنا لا حول موجب شئ
الا بالله ولا قوة موجود شئ لا بالله فقوله الا بالله في الموضعين خبر لا حول لا قوة لكن
حذف من الجملة الاولى الكفاء السابق باللاحق فقيلا لا حول ولا قوة الا بالله ويجوز فيه
ايضا عطف المفرد على المفرد بان تقديرها خبر واحد بان يقال لا حول ولا قوة موجودا
الا بالله ورفعهما بالله يحمل على جواب سوال مقدر فمرفوعان في السؤال على الابتداء فكذا
في الجواب ليطابق الجواب السؤال ثم يجوز فيه ايضا الوجهان المذكوران اعني عطف الجملة
وعطف المفرد وفتح الاول ونصب الثاني اما فتح الاول فلان لا لنفى الجنس واما
لنفي الثاني فلان كلمة لا تعتبر رائدة بناء على ان زيادة لا بعد او العطف قياس قوة
بالنصب محمول على لفظ جمل او على محل القرينة تاتل وفيه ايضا يجوز الوجهان المذكوران
وفتح الاول ورفع الثاني اما فتح الاول فلان لا لنفى الجنس واما رفع الثاني فلا كلمة لا
يعتبر رائدة على ما مر والثاني معطوف على الاول باعتبار محل البعيد هو الرفع بالابتداء
ففيه ايضا يجوز الوجهان ورفع الاول وفتح الثاني اما رفع الاول فلان لا بمعنى ليس اسم
المرفوعا وخبره موجودا بالنصب اما فتح الثاني فلان لا لنفى الجنس ففي هذه الصيغة لا يجوز
الاعطف الجملة على الجملة دون عطف المفرد على المفرد لعدم اتحادهما في الخبر تامل وقد
يجوز على المضارع المجهول اسم لا هذه القرينة اى تت قيام قرينة فالاولى للوقت لا لا اجل ان
قيام القرينة ليس على الحدف بل لعل الاختصاص والايجاز والقرينة اعم من ان يكون مقالية او حالية
نحو لا علينا اى لا باس علينا القرينة ههنا دخول الحرف على الحرف اعلم ان جواز حذفية اسم لا
مشروط بذكر خبره او ما عنده من الخبر فلا يجوز حذف الاسم للزوم لا جفاف لعمله اما قوله لا يزيد
نسلم انه ملحقة الاسم والخبر جميعا بل حذفه لان الكاف ارجلنا واسما كما هو هذا الخفض والخبر
محذوف تقديره لا مثل زيد موجود وان جعلنا حرفا كما هو مذهب سيبويه فالاسم حذو

محدوث تقديره (لا احد كزيد لا احد موجود كزيد كذا في القواعد الفسائية فصل
 القسم الثاني عشر خبر ما ولا المشبهتين وفي بعض النسخ المشبهتان بالرفع فخ لا يصح
 ان يقع صفة ما ولا لانها مجروران لوقوعها مفعلاً فالجمله ان يكون من باب حدث
 المبتداء وقع الصفة بالرفع والجمله وقعت صفة فيكون من قبيل الحمد لله اهل البيت
 اي هو اهل الحمد بليس في النفي والدخول ولهذا يعمل عليها الاصلية وهو تقديم الرفع
 على المنصوب هو اي خبر ما ولا المستند بعد دخولها اي بعد دخول احد ما فلا يخرج النسخة المصححة
 وما عرفت من معنى الاستاذا عن كونه جديلاً ومعنى الدخول عن ايراث الاثر لا يرد ايفه شبهة
 اسناد للمستند لا يرد ما زيد يضرب ابوه وايضاً المراد بالمستند المستند اليه لا المستند اليه لا التبعية
 بقرينة ذكر التواضع بعد ما فلا يرد ايفه المعطوف على احد ما والبدل عن احد ما نحو ما زيد قائماً
 مثال كلمة ما ولا رجل افضل منه مثال كلمة لا وانما مثال بالمعروفة لا بالثبوت لان لا التعل في
 المعرفة وذلك لان عمل ولا ليس لا المشابهة ما ليس شأبهما اتم لان كلمة ليس تنفي الحال ما كان لا
 بخلافه لان مشابهة لا بليس ليس باتم لان نفي الحال لا التعل للطلق فاقصر عمله على
 احد ما اي على المنكورة او المعرفة وانما خصت بالمنكورة لان المعرفة لوجودها لان التثنية من اللطائف
 اولاً لما نزل عن درجة نظائره وهو اختصاصها بحد ما اي المعرفة والمنكورة اعطى لها الاصل وهو
 المنكورة لئلا يلزم الاجحاف لعلها وضعفها لئلا مفر من علم ما ولا استعمال الجمع حيث قال الشاعر
 من صد عن نيلها فانا ابن قيس لا براح حيث وجد على المنكورة وهي براح فاقيل لا نسلم لا
 في لا براح لا المشبهة بليس بل التي انفي الجنس لوجود الرفع في مدخولها آجيبه بان مجرود في
 الرفع لا يكفي لصحتها ما لو وجد هناك تكرار الاسم ولا تكرار في البيت تأمل فان قيل فاما كان
 محتملاً بالمنكورة فلا يكون ما يدخل على المبتداء لا المبتداء لا يكون المعرفة فلم يكن شأبها
 بليس لا يخفى آجيبه بان ذلك المنكورة وان لم يصلح لا ابتداء قبل دخوله الا ان بعد دخوله
 تصلح لا ابتداء فباعتبار ما يؤهل اليه كان لا ما يدخل على المبتداء والخبر فيكون مشأبها
 بكلمة ليس انتهى لما فرغ عن بيان اثبات عمل ما شرع في بيان ابطال عمل ما عارض فقال
 وان وقع الخبر اي خبر ما بعد ذلك المناقضة لذات النفي وانما خصت ما لان كلمة لا لا تترادف
 بعد لا وكن الكلمة ان لا تترادف مع لا في استعمالهم نحو ما زيد الا قائماً بالرفع او تقدم الخبر
 اي خبر ما على الاسم اي اسماً نحو ما قائماً زيد بالرفع ايفه او زيدان بعد ما نحو ما ان زيد
 قائماً بالرفع ايفه بطل عمل اي عمل ما بطلنا كما رايت بطلان عمله فرايت له هنا
 بمعنى روية البصر فلم يقض لا مفعول واحد في الامثلة المذكورة وانما بطل العمل

له فيمانيه
 لا رجل
 الا افضل
 منك

في هذه الصورة المذكورة كلها لضعف في العمل فتقيد النفي بالترتيب ولا يلازم كان عاملا
ولا فلا نفي الصورة الاولى انتقض النفي الموجب لتساوية المتقاضي لعله وفي الصورة الثانية
انتفى الترتيب وفي الصورة الثالثة انتفى الابدال والاتصال الملائم لعمل لضعف هذه
أي علامة ما ولا لغة أهل الحجاز وفي بعض النسخ هذه أي عمل ما ولا بتدبير اسم الإشارة و
وجه حل اللغة عليه باعتبار أنه مصدر يستوي فيه اللزك والمؤنث وفيه تفاعل إنما يكونان
عاملين على لغتهم بالقياس على كلمة ليس مع أنه يؤيد من هبهم قوله تعالى ما هذا بشرا
وما هي أمهاتهم بالنصب للصورتين وأما بتوحيدهما أي ما ولا أصلا أي في كل وقت
فيكون أصلا منصوبا على الظرفية ولما لم يعمل على لغتهم لأنها وإن كانتا متساويتين بكاملين
لكنها ليستا بثابت على طبعه وهو الاختصاص بالجملة الاسمية لأن ليس مخصص بهما وما يعان
وما قوله تعالى ما هذا بشرا وما هي أمهاتهم فنصوب بنزع الخافض تقديره ما هذا بشرا وما هي
بأمهاتهم فان قيل السرى ارجاع الجرد بعد حذف الخافض إلى التنبه جيب عنه لأن الجرد في
الحقيقة مفعول به وهو المنصوب فإذا حدث الجرد انقطع الرجوع إلى أصله كذا في بعض النسخ
قال الشاعر عن لسان بنى تميم فقول قال الشاعر إشارة إلى التمثيل التمسك بآية محمد
أي دب مذهب قالوا الواو ههنا بمعنى ربك لهذا استحقى المصدر يقتضيه التنكير في مدحوله
والنقد يرمي على متعلقه كما اقتضاه رب كالفصح قلت له فالجاء مع الجرد متعلق بقوله كذا
قوله له صلة لقلت أي انتسب هذه الجملة مقولة لقوله قلت فقال فاجاب قاتل المحجر
يرفع حرام فقال فعل فاعله الضمير المستكن فيه والمفعلة عن العمل ما بعد ابتلاء وخبرة
مرفوعان والجملة مقولة القول والمجموع جواب لقوله انتسب قاتل قول قاتل المحجر ليس
بجواب لعدم وجود المناسبة والمطابقة بينهما إذا السؤال عن انتساب الأصل للجواب بالقتل و
أي لا يلائم التمثيل التمسك لوجود الضعف فيه آجيب عنه بأن المطابقة بين الجواب في السؤال
ههنا حاصل لأنما قال حرام بالرفع فكانه قيل لشاعر من بنى تميم لأن الرفع ليل في لغتهم
أو جاب عنه بأن الشاعر سأل عن انتساب علق به قتل نفسا ليعلم مكانه قيل ان لم ينتسب
فأنا من القاتلين أنت قاتل لنا أوجب عليك عقوبة فالشاعر أخذ صيغة القتل فاجاب
عنه أي عن السؤال وما يتعلق به بقوله قاتل المحجر حرام كما فرغ عن بيان المقصد الثاني
شرح الآن في بيان المقصد الثالث فقال **المقصد الثالث** في المجرورات قد بينا تأويله
بما عرفت في المقصد الأول والثاني من كون المقصد بمعنى المقصود وكلمة في فتاويل
للمبتدأ فقد لا للمقصد الثالث في المجرورات لاسماء المجرورة ولما كان لا محسن مبطلا للجمعية

صارت الاسم بمعنى الاسم صحيح توصيفه باللفظ المفرد وهو المجزأ يفيض حمل هو في قوله وهو المضاف اليه ان جعل هو ضميرا للفصل فقط وفي بعض النسخ الاسم المجزأ ورات بكلا لفظة قوله هي المضاف اليها بتأنيث الظاهر في حاجة الى هذا التاكيد وهو المضاف اليه فقط فان قيل هذا الحد ليس شاملا لبعض افرادة بخروجه بحسبك درهم وكفى بالله شهيدا والتقى بيدك فان كل واحد منها مجزأ ولم يكن المضاف اليه اجيب بان هذا التعريف مأول بقولنا هي المضاف اليه ما يشتمل على علامة للمضاف اليه فقوله بحسبك درهم وكذا الاخران وان لم يكن مضافا اليه لكنه مشتمل على علامة للمضاف اليه وهو المجزأ كان معرفة المجزأ موقوفة على معرفة المضاف اليه شرعا في تعريفه فقال هو اي المضاف اليه كل اسم والحق ان يقال كل لفظ مقام اسم ليتناول الجمل يعزى مطابق صدر الكلام حيث ذكر المضاف في خواص الاسم دون المضاف اليه اللهم الا ان يجاب عنه بان فيه اختلافا فذهب بعضهم الى ان المضاف اسم فقط بخلاف المضاف اليه فانه اعم من ان يكون اسما او جملة وذهب بعضهم الى ان المضاف اليه كلاما اسمان وهو مذ هيبويه صرح بغير القاض الا رشاد نسب اي الى ذلك الاسم شئ مفعول لم يسم فاعله لقوله نسبه صيغة المجزأ والمراد بالشئ اعم من ان يكون اسما او فعلا كما يشهد به قول المصنف فيما بعد بواسطة حرف الجر لفظا اي حال كون ذلك الحرف ملفوظا وهو من تزايد هذا بخلاف مذهب القوم حيث ليسوا واقفين بلاضافة لكن من مذهب سيبويه اطلق المضاف ليد يكون ملفوظا او مقدر او تتبع المصنف مذهب كذا انهم من اللفظ والمضاف ويعبر عن هذا التركيب في الاصطلاح بانه جار ومجرور وان كان بالحقيقة مضافا ومضافا اليه مذهب سيبويه وتابعة المصنف او تقدير اي حال كون ذلك الحرف مقدر او نحو غلة زيد تقدير غلة زيد يعبر عن هذا التركيب في الاصطلاح بانه مضاف ومضاف اليه الحقيقة وهذه التعابير موافق لجميع المذاهب اعني مذهب القوم ومذهب سيبويه ومذهب تابعه كاملا لما فرغ من بيان حقيقة المضاف اليه شرعا لان في بيان ما يضاف للاضافة ويعاندها فقال ويجب اي يلزم تجريد المضاف دون المضاف اليه عن التنوين مطلقا سواء كان من خواص الاسم او لا لترنم وعن ما في عن الذي يقوم مقام اي التنوين في الانقطاع كنون التثنية والجمع وانما شرط التجريد عن التنوين لان الاضافة يوجب اتصال المضاف بالمضاف اليه هي علامة لانقطاع فبين اثرهما واتصافهما متافاة ولما التجريد عن التنوين فلا عوز عن ذلك التنوين فقط او عن الحركة او عنهما على اختلاف الذي ذكرناه في صدره لكننا تأمل فيها جملة مما تجريد المضاف عن التنوين لان تأنيب الشئ له حكم المنوب نحو جاءني غلام زيد

لما قال المصنف في سيبويه المجزأ طرف الجر لفظا مضاف اليه كونه غير ملفوظا بالاسم المجرور لا نقلا اطلاق المضاف اليه لا يلازمه المجزأ مجزأ المجزأ

غلام التنوين ثم لما اضيف سقط التنوين بالإضافة فصاعداً لا مزيد ولكن اقول غلاماً زيد
 اصله غلامان ثم لما اضيف سقط النون لاجلها ولكن اقول مسلم ومصر اصله مسلمون وسقط
 النون للاضافة فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين اصل المعرفة عالم في نحو النجوم والثرى
 والصق عتلى العباس في لزوم تعريف المرفوع فالأمر جوازاً وهذا دور في الحقيقة لا علم
 ان في هذه الامثلة تعريف المرفوع بل فيها ازالة التعريف الحاصل باللام والاضافة وحصول
 التعريف الاخر وهو التعريف بالعلمية فانهما صات اعلالاً لم يبق فيه الاشارة الى معلومتها
 باللام والاضافة فلا يلزم فيها تعريف المرفوع بل تبديل تعريف بتعريف صريح
 الفواكح الضيائية واعلم ان الاضافة التي يتقدم حرف الجر بها لا تظهر الاشارة الى معلومتها
 ومضافا اليها اصلاحاً ويكون منقسماً الى قسمين هو اللفظية والمعنوية فان قيل هذا التقسيم
 باطل لعدم وجود حرف الجر مقدماً في الاضافة اللفظية والمضاف تسوياً لاضافة التي يتقدم
 حرف الجر في الاضافة المعنوية واللفظية آجيبه بان الاضافة اللفظية محمولة على
 المعنوية وذلك لان الاضافة اللفظية فرع المعنوية في الاضافة فينبغي ان لا يعالج الاصل
 بان يختص بالفعل او يعمل الاصل بان يكون في الاسم والفعل اذا لم يكن مخالفاً اعطى له
 حكم الاصل فيكون حرف الجر مقدماً في اضافة بعض الافعال عند ان الصفة لا تتخلو وان
 تكون الصفة مضافاً الى الفاعل نحو زيد الحسن الوجه في يتقدم من اى من حيث الوجه
 وان كانت الصفة مضافة الى المفعول في يتقدم باللام نحو ضارب زيد يتقدم من ضارب
 لزيد في الجملة لا يتخلو يتقدم حرف الجر وان لم يبين للمصنف كتابته في كتابه غير ان في قوله
 فان قيل فعلى هذا يكون التخصيص فلا يصح قوله فيما بعد ولا تفيد الا تخفيفاً في اللفظ قلنا كما
 هذا التخصيص اذا قبل الاضافة الى الفاعل للمفعول ثم بالاضافة يحصل التخفيف فقط فما
 اذا بالاضافة يصح قوله ولا تفيد الا تخفيفاً على قسمين معنوية اى منسوبة الى المعنى واللفظية
 اى منسوبة الى اللفظ دائماً اذ المعنوية على اللفظية مع ان اللفظ اصل بالنسبة الى المعنى
 المعنوية اكثر فائدة من اللفظية كما سيحكي من بعد هذا التقسيم باعتبار شرائطها الى
 المعنى واللفظ او الى اللفظ فقط واما المعنوية فكلمة لما للتفصيل لسبق اجمالها في اى
 علاقتها ان يكون المضافات غير صفة تماماً اذ لم يقطع علامتها ليصير الحمل الى اللفظ على الكون
 على الاضافة تامل مضافة الى المرفوع على انه صفة لفظية في شملها كان المضافات ساجداً لا نحو غلام
 زيد لكون المضافات غير صفة ولما كان المضافات صفة لكن غير مضافة الى معمولها فهو
 مصارع معرو وكريم البذل لكون الصفة غير مضافة الى معمولها ايضاً وهو

على الاضافة مضاف
 في المضافات مرفوعاً
 في المضافات مفعول
 في المضافات مفعول
 في المضافات مفعول

وهي اى الاضافة المعنوية من حيث النسبة المتصورة بين المضاف والمضاف اليه على
ثلاثة اقسام وان كان العقل يقتضيان يكون على خمسة اقسام لان النسبة بين
المضاف والمضاف اليه لا يكون الا خمسة احدى هان نسبة مبيانية وثانيتها نسبة
متساوية وثالثها نسبة اعم مطلقا ورابعها نسبة اخص مطلقا وخامسها
عموم وخصوص من وجه لكن لما كان اضافة المساك الى المساك متمتعة وكذا اضافة
الخاص الى العام متمتعة لعدم الفائضة في هذه الاضافة فانحصرت في ثلاثة اشخاص احدها
اما ان يكون بمعنى الامر ان كان المضاف اليه مباحثا للمقتضى لا يكون ظرفا له نحو غلام زيد وعلم
لزيد فان زيد مباحث للعلم ولا يكون ايفظ ظرفا ر واما بمعنى من فيا اذا كان المضاف اعم مطلقا
من المضاف اليه كشجر الارز وعلم الفقه وفيها بينه عموم وخصوص من وجه نحو خاتم فضة
اى خاتم من فضة بمعنى من البيانية وبمعنى في نحو صولة الليل اى في الليل فيما
اذا كان المضاف اليه مباحثا للمضاف لكن ظرفا له نحو ضرب اليوم فان اليوم مباحث
الضرب لكن ظرفا له اى ضرب في اليوم وانما اخص هذه الحروف من بين الحروف المجردة لان
الظرف يناسب الكلمة في اللزومية واعمية المضاف يقتضي البيان وكلمة من للبيان انما نسبة
للمباحث يقتضي الاختصاص الامر للاختصاص فلمذا اخصت دون غيرهما لما دفع عن
اقسامها شرع في قوائدها وذلك لان الاضافة صنع اخطار على الافراد وكل شئ لا يد
له من الفائدة المترتبة عليه الا لعل عتبا فقال وفائدة هذه الاضافة تعريف المضاف
ان اضيف ذلك المضاف الى معرفة من المعارف بلا واسطة او بواسطة واحدة او
بواسطة اثنين او بواسطة وانما عرف بتعريف المضاف اليه لان المضاف في قوة المضاف
اليه نحو غلام زيد نحو وجه غلام زيد ووجه فرس غلام زيد هلم جرا فاقول في فهم من
هذه العبارة ان كل نكرة ان السندات الى المعرفة يصير معرفة والامر ليس كذلك في المعرفة
ان يقال تفيد تعريفها مع المعرفة بكلمة مع لا بكلمة الى التي للمطرف والجمعة كما هو عبادة
الكافية حيث قال وتفيد تعريفها مع المعرفة اى مجموع الهيعة التركيبية موضوع
لمعومية المضاف ومعهودية لان نسبة الامر الى معين يستلزم معلومية المضاف
ومعهودية والا لزم كوز الفعل المستند الى المعرفة معرفة وذابا بطل قطعا للزوم
هذه التنكير في الفعل ابد اللهم الا ان يقال لما كان تعريف المضاف بانفعا للمضاف
البيان سند التعريف اليه تجوزا فان قيل هذا الحكم ليس بشامل لغير ونحو ومثل شبيه
نظير لا شها لا تعرف بلاضافة الى المعرفة لتوغلها في الالهام اجيب بان المتوغلها

في الابهام مستثنى عن هذه القاعدة انتهى وتخصيص اى المضاف لان اضعيف ذلك
 المضاف الى نكرة والتخصيص عبارة عن قلة الشراك عما يشادك في الجنس نحو غلام
 رجل فان الغلام قبل الاضافة مشترك بين الرجل والمرءة فلما اضيف الى الرجل
 تخصص به لما فرغ عن بيان الاضافة للعنوية شرع لان في بيان احوال الاضافة
 اللفظية فقال اما الاضافة اللفظية فهي اى علامتها ان يكون المضاف صفة اى
 اسم متقاد لا على ذات مع الوصف وخرج به المصادركا عن الاضافة اللفظية نحو
 اعجبني ضرب زيد وان كان مضافا الى معمول لان المضاف ليس صفة بهذا المعنى
 بل عراض وخرج به ايضا الاسماء للجوامد كالغلام وغيره مضافة الى معمولها
 واحترز به عن الصفة التي لا تكون مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر وكريم
 البلد وهي اى الاضافة اللفظية ثابتة وكانت في تقدير الانفصال اى في منزلة
 الانفصال الكاش في اللفظ فقط يعنى وان كانت الاضافة تقتضى الاتصال الاتراج
 لكن هذا الاتصال والامتزاج بمنزلة الانفصال لبقاء معنى العالمية والمعمولية
 التي قبلها حين الاضافة وعدم شرائطها في معنى المضاف بل كان باقيا على حاله
 قبل الاضافة فالجواب عما كلاجوريل مرفوع او منصوب نحو ضارب زيد من قبيل
 اضافة الصفة الى المفعول وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة الى الفاعل فائدتها
 اى الاضافة اللفظية هو تخفيف في اللفظ فقط سواء كان في لفظ المضاف وحده
 كسقوط التنوين ونونى التثنية والجمع او في لفظ المضاف اليه كسقوط الضمير
 منه واستتار في الصفة او في المضاف والمضاف اليه جميعا نحو ضارب زيد ضارب
 زيد والقائم الغلام اذا صله القائم غلام فخذ الضمير واستترى القائم واضيف
 للتخفيف تاقل كذا في الفوائد الغنيائية ثم اعلم انه لا جلي التخصيص جاز الضارب
 زيد والضارب زيد وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان سقوط التنوين
 منه حصلت باللام دون الاضافة وهذه المنع ثابت عند الجمع هو خلافا للراء
 فانه يجوز التركيب الضارب زيد ايضا لوجه اما اولاً فلتقدم الاضافة على اللام
 وحصول التخفيف به اولا واجاب عنه بان تأخير اللام المتقدمه حساب الاضافة
 ليس على ما يقبله الطبع السليم والعقل اما الحمله على الضارب
 الرجل واما الحمله على الضاربك واجاب عنها بان هذا الحمل يستلزم حمل
 المحمول وذا اضعيف لان الضارب الرجل محمول على الحسن الوجه المضاف اليه

على الضاردين فيمن قال انه مضاف ومضاف اليه لم يكن كان المضاف لا يخلو اما ان يكون
اسما صحيحا او الجارى مجرى الصحيح اذ كان منقوصا واو يا او يائيا ولكل واحد منهما
احوال واحكام مختلفة غير سقوط التنوين والتنوين اشار المصنف الى بيانها فقال واعلم
انك اذا ضمت الاسم الصحيح او الجارى مجرى الصحيح الى ياء المتكلم كسرت آخره
لمناسبة الياء واسكنت ياء المتكلم للتخفيف او فتحتها الى الياء كغلاى في الصحيح
ودلوى وطبى في الجارى مجرى الصحيح وان كان اخر الاسم ياء مكسورا ما قبلها اذ
الياء في الياء لوجود المتجانسين وفتحتها الى ياء المتكلم لزوما من غير ان تسكن
لثلاث يلتقى الساكنان تقول في القاضى بلا دغام وان كان اخره واو مضموما
قبلها قبلتها الى الواو يا تخفتها من الواو فيجعل لواو ياء لا الياء واو الثقيل لواو زال
ثم اذنت الياء في الياء لوجود المتجانسين وابدلت الضمة اى ضمة ما قبلها بالفتح
لمناسبة الياء كما تقول في مسلمون جاء في مسلمي حين الاضافة ولما توهم ان
الاسماء الستة ايضا اسما اخرها او مضموم ما قبلها كسلمون فينبغي ان يكون
حاله كحالها فقال وفي الاسماء الستة التي مر البحث عنها يكونها غير مضافة الى
ياء المتكلم ومضافة الى ياء المتكلم تقول جاء في ابى داخى الخ فقط +



بِحَوْلِهِ رَزَقْنَاكَ مِنْ
اللَّهِ الْوَسِيلَ وَمِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَذَا الطَّبْعُ هَذَا الْكَلَامُ الَّذِي هُوَ رَحْمَةُ الرَّشِيدِ وَالصَّوَابِ

الْحَاكِمِي
مِلَّةُ الْخَوَافِ

مكتبة امدادويه . ملتان